– جامعة الجزائر 3 –

– كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير–

– قسم العلوم الاقتصادية –

.

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية بعنوان :

محاضرات في الاقتصاد الجزائري

أعداد الأستاذ : دراجي كريمو

السنة الجامعية 2017/2016

الفهرس:	الصفحة
المحور الأول : الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1979/1962	03
المحور الثاني: مرحلة الثمانينات وبداية التسعينات	17
– المحور الثالث: برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين (2001– 2009)	53
لمحور الرابع : اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي :	83
المبحث الخامس: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة	91
الخاتمة	102
قائمة المراجع	103

مقدمة:

- سنحاول من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية التطرق إلى تطور الاقتصاد الجزائري, منذ الاستقلال إلى يومنا هذا واستعراض أهم المخططات التنموية واهم الانجازات والعثرات ,إضافة إلى أهم الأزمات وما صاحبها من إصلاحات التي باشرنها الجزائر خاصة بعد الأزمة الاقتصادية

المجور الاول : الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962/1979

توجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى تبني نهج الاشتراكية أي الاعتماد على التخطيط والتوجيه المركزي لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية.

وقد استقر الرأي لدى المسؤولين على أسلوب المخططات كأسلوب للتطوير الاقتصادي ابتداء بالمخطط الثلاثي (1967م-1969م) ثم المخططين الرباعي الأول والثاني (1970 م-1977م) ثم المرحلة التكميلية لمدة سنة واحدة فما هي إيجابيات وسلبيات هذه السياسات المتبعة؟ وهل اكتملت البرامج المسطرة أم لا؟

من خلال هذا المحور الدي قسمناه الى ثلاث مطالب أساسية :

– المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة (1962–1966)

– المطلب الثاني: السياسات الاستثمارية خلال مرحلة (1967–1979)

– المطلب الثالث: تقييم المرحلة (1962–1979)

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة 1962–1966)

مر الاقتصاد الجزائر بوضعيات صعبة إبان الثورة، نتيجة الاستعمار وما خلفه، وبعد حصول الجزائر على استقلالها أصرت أن تحسن اقتصادها، والنهوض به وفق مراحل، وعلى ضوء هذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مميزات واقع هذه المرحلة في الفرع الأول ثم إلى إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مميزات وواقع الاقتصاد خلال المرحلة (1962–1966)

بعد خروج المعمرين من الجزائر سنة 1962 تركوا وراءهم اقتصادا مشوها بعد 132 سنة احتلال منها سبع سنوات حرب، بتطبيق سياسة الأرض المحروقة من طرف المستوطنين بمساعدة المنظمة السرية المسلحة، لقد كان المستعمر هو المسير الأساسي للاقتصاد الجزائري وبعد خروجه واجهت الجزار المستقلة العهد الجديد في ظروف صعبة جدا تتميز ب: تحولت كل الإدارات والأموال إلى الخارج وإخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة، فقد سجل في شهر جوان 1962 تحويل عن طريق القطاع البنكي 750 مليون فرنك فرنسي.

– خروج الإطارات واليد العاملة المؤهلة من الإدارة خصوصا وتفريغها من الوثائق الضرورية لشل الجهاز الإداري، وفي هذا الإطار فقد تم تسجيل خروج 50000 إطار رفيع المستوى و35000 إطار متوسط المستوى و100000 عامل مهني.[1]

– ترك 900000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة التي كانت مملوكة من طرف المعمرين مع الصناعات التحويلية الحرفية في حالة شغور حتى بوضع الإنتاج الوطني أمام عجز تام.

[1]Ahmed Henni, Economie de l'Algérie l'indépendante, ENAG Algérie, 1991, p 26.

– يتكون الاقتصاد في عمومه من النشاط الفلاحي ومن النشاط الصناعي الاستخراجي.

– ترتبط المبادلات التجارية الخارجية مع فرنسا بنسبة 80% من الصادرات توجه لفرنسا.

– بنية قاعدية ضعيفة لا تشجع على تحسين النشاط الإنتاجي مثل الطرقات المنجزة والمطارات والخطوط الكهربائية وغيرها من الأسس الأخرى.

– قطاع مالي ومصرفي يمثل امتدادا لفروع بنوك أجنبية وبالخصوص فرنسا.

– حالة اجتماعية صعبة مثل ارتفاع البطالة وإعادة إسكان المتضررين من الحرب وتسوية الأوضاع المادية للأرامل ومشكلة التكفل بالجيل الصاعد من أبناء جيل الثورة والإسراع لإعادة تسيير القطاعات الإنتاجية والأجهزة الإدارية، وأمام هذا الوضع تطلب السلطات أخذ بعض التدابير في مجالات مختلفة.

الفرع الثاني: إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة

أمام تلك الوضعية كان لا بد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل ومن بين الإجراءات التي اتخذت نذكر منها:

1– التسيير الذاتي للوحدات الاقتصادية

إن الهجرة الجماعية للمستعمرين أعطت صفة التضامن للجزائريين في المصانع القليلة الشاغرة وفي المزارع المهجورة لاستغلالها بتكوين لجان تتولى هذه المهمة أي تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارة المتروكة من قبل ملاكها، تتولى هذه اللجان هذه المهمة بغرض:

– جرد لكل ما تركه المعمرون من أدوات ومعدات وأملاك.

– تحويل كل ما تركه المعمرون ووضعه تحت تصرف الدولة ورقابتها وهي الوحيدة المالكة له.

– منع الخواص من إنشاء الوحدات الإنتاجية أو التوسع فيها في حالة وجودها.

2– اعتماد نهج الاشتراكية:

لا بد من اعتماد نهج الاشتراكية كخيار سياسي لضمان العدالة الاجتماعية، وهذا الخيار تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام سنة 1956، وفي ميثاق الحكومة المؤقتة في طرابلس، وفي ميثاق الجزائر عام 1964 الذي يتبنى الاشتراكية ويرفض تطبيق النظام الرأسمالي[2]، ثم ميثاق 1976 الذي ينص على تحقيق الأهداف الآتية: [3]

– استكمال الاستغلال الوطني وتدعيمه أكثر.

– محاربة استغلال الإنسان للإنسان لإقامة مجتمع متحرر وتسود فيه العدالة.

– تنمية وترقية شخصية الإنسان الجزائري.

3– التخطيط المركزي

الذي يمثل أداة الدولة الاشتراكية لتحقيق أهدافها ولذلك اعتمدت أسلوب التخطيط وقد اشترط في التخطيط المركزي تحقيق ما يلي: [4]

[2]Hamid Temmar: Stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie, un bilan, OPU, Alger, 1983, p 83.

[3] الميثاق الوطني عام 1976، مركب الصناعة بالرغاية، الجزائر، 1979، ص 20.

- فنيا: في حصر موارد وحاجيات البلد ومراقبة سير الخطط
- واقتصاديا: مركزية استعمال الفائض الاقتصادي بصورة عقلانية
- وسياسيا: تأكيد الاستقلال الفعلي للبلد

4- التأميمات والاحتكارات التي قامت بها الجزائر

من حيث التأميمات والاحتكارات التي قامت بها الجزائر نذكر منها: [5]

- تأميم جميع أراضي المعمرين عام 1963 وأصبحت تسير ذاتيا
- تأميم المناجم في ماي 1966 من دون المحروقات.
- تأميم جميع البنوك الأجنبية والنظام البنكي عام 1966 و1967 مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/13.
- احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة وبسط يدها على تجار الجملة وكان الهدف الأخير من هذه الإجراءات هو التحكم في الموارد الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني كمراقبة الصرف والتجارة وإنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة.

5- إنجاز الاستثمارات:

لقد نفذت الدولة بعض الاستثمارات خلال هذه المرحلة كبداية لانطلاق عملية التنمية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): حجم الاستثمارات خلال الفترة (63-66)

الوحدة بمليون دينار

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966
الفلاحة	60.80	147.90	98.20	654.80
الصناعة	151.00	131.60	156.80	810.30
مجموع القطاعات	1179.20	1829.70	1562.70	6442.80

Source: Hocine Benissad: la réforme économique en algérie, OPU 2éme édition Algérie, 1991, p 16.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصناعة استفادت بحصة كبيرة بهدف بناء قاعدة صناعية عريضة، ويتضح كذلك أن الاستثمارات كانت ضعيفة في عمومها بسبب ضعف التمويل الداخلي أو قلة التراكم لغياب الإمكانيات المالية.

[4] Hocine Benissad: Economie de développement de l'Algérie, OPU, Algérie 1991, p 26.

[5] محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1999، الجزء الأول، ص 34-35.

المطلب الثاني: السياسة الاستثمارية في ظل المخططات التنموية (1967-1979)

ابتداء من عام 1967 اختارت الجزائر أسلوب المخططات التنموية متوسطة المدى لإحداث تنمية فعلية بمضمونها الاقتصادي والاجتماعي لأن هذا الأسلوب يوضح الطبيعة العامة النموذج التنمية بالجزائر.

وتعتبر هذه المرحلة جديدة في سير التنمية حيث استقر الرأي لدى المسؤولين على أسلوب المخططات كإستراتجية للتطور الاقتصادي ابتداء بالمخطط الثلاثي (1967-1969) ثم المخططين الرباعيين الأول والثاني (1970-1977) ثم المرحلة التكميلية لمدة سنة واحدة (78-79) ولقد شرعت الجزائر في إتباع نظام المخططات لأنه الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي 1967-1969

يعتبر هذا المخطط أول تجربة في مجال التخطيط ويدخل في إطار الآفاق التي حددتها الجهات المختصة، وفي نفس الوقت تحليل شامل للحالة الاقتصادية التي كانت سائدة في ظل الوجود الاستعماري وعرض النظرية الجديدة للتنمية، وعليه فهذا المخطط كان يستهدف التوصل إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان تكوين الرجال لتطبيق إستراتيجية التنمية
- توزيع عادل للدخل
- تحديد مقدار أدنى من الاستثمارات تغذيها ميزانية الدولة
- إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي يجعله يتلاءم مع المتطلب الجديدة
- حماية أفضل للإنتاج الوطني باحتكار التجارة الخارجية.

ولقد ركز المخطط على إعطاء الأولوية للهياكل القاعدية الصناعية والنشاطات المرتبطة بالمحروقات بدلا من المناجم والفلاحة، لبناء اقتصاد قابل للاستمرارية وعلى التنويع في جلب الأموال لتمويل التنمية[6] إضافة إلى إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا مع تهيئة الأعوان الاقتصاديين للمهام التخطيطية والتنموية خصصت الدولة لهذا المخطط مبلغ 9.06 مليار دينار كاستثمارات وهو مبلغ يعكس الإمكانيات المالية الضعيفة خاصة وقد كانت الاستثمارات الفعلية المحققة 9.16 مليار دينار [7] عند نهاية المخطط، أي أن نسبة الإنجاز كانت في حدود 46.8% والجدول الآتي يبين ذلك:

[6] Tahar Ben Houria: l'économie de l'Algérie, François Maspero; Paris 1980, p 256.

[7] محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، ص 164.

الجدول رقم (03): استثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دح)
الزراعة	1.26	1.39
الصيد البحري	0.01	-
الري	0.35	0.49
مجموع الزراعة والري	1.62	1.88
المحروقات	2.27	1.52
الصناعة الأساسية	2.18	1.58
الصناعات التحويلية الأخرى	0.49	0.37
المناجم والطاقة	0.46	0.44
مجموع الصناعة	5.40	4.91
السياحة	0.34	0.18
النقل	-	0.07
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.11
التخزين والتوزيع	-	-
مجموع القطاع شبه منتج	0.46	0.36
شبكة النقل	0.34	0.28
السكن	0.34	0.24
التربية والتكوين	0.81	0.84
الاستثمارات الأخرى	0.09	0.65
مجموع الاستثمارات الأساسية	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ص 190.

من الجدول يتضح أن الأولوية أعطيت للقطاع (الصناعة والزراعة) بمبلغ 6.30 مليار دج ويمثل نسبة 68.77% من مجموع الاستثمارات نالت فيها الصناعة الحصة الكبرى بـ 4.91 مليار دج لما يمثله القطاع الصناعي من أهمية في خلق الثروة وتعميق التنمية، كما استفادت الزراعة من 1.39 مليار دج ثم في المرتبة الثانية نجد القطاع غير المنتج (التربية والتكوين والسكن...الخ) بمبلغ 2.01 مليار دج أي بنسبة 21.94% ثم القطاع شبه المنتج (النقل، السياحة..الخ) بمبلغ 0.36 مليار دج أي بنسبة 3.93%.

إن النتائج التي كان من المفروض تحقيقها لم تكن في مستوى الأهداف المرجوة بسبب:

– طبيعة المرحلة التي تميزت بعدم توفر الإمكانيات المالية والتقنية والبشرية مثل نقص الإطارات في مختلف التخصصات.

– عدم وجود تنسيق بين مختلف الأجهزة المكلفة بالعمل على إعداد المخططات بعد تنظيم الاقتصاد القائم على احتكارات الدولة وشركات وطنية تستحوذ على كل القطاعات (صناعات، مناجم، تجارة، نقل...) شكل هذا التنظيم قاعدة صلبة لتعميق التخطيط وعليه بعد تجربة المخطط الثلاثي (1967-1969) انتقلت الدولة إلى أإنجاز المخطط الرباعي الأول (1970-1973). [8]

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970–1973)

رغم الصعوبات التي واجهها في تمويل الاستثمارات العمومية، شكل المخطط الثلاثي تجربة مفيدة في سياسة التنمية، لذلك واصلت الجزائر سياسة التخطيط باعتماد مخطط ثاني متوسط المدى لفترة ثلاث سنوات يهدف إلى: [9]

– بناء الاشتراكية: ويقتضي عمل بناء الاشتراكية حسب هذا المخطط هدم جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي خلقها الاستعمار.

– رفع حجم الاستثمارات: قامت الدولة في ظل هذا المخطط تجنيد حجم مرتفع من الاستثمارات يتناسب مع طموحها الكبير للتغلب على مشكلات التخلف والفقر بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

– تنمية القطاع الصناعي: وقد خصص المخطط الرباعي الأول القطاع الصناعي بالأولوية وتشكل تكاليف برامجه الاستثمارية أكثر من 54% من مجموع تكاليف البرامج المعتمدة.

وقد تميز هذا المخطط بإحداث تغيرات هيكلية جديدة مثل:

1- ظهور الثورة الزراعية

– في مجال الصناعة تم الاعتماد على أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي منح صلاحيات معتبرة للعامل في بلورة إستراتيجية المؤسسة الإنتاجية.

– تأميم المحروقات عام 1971 وإعطاء الرقابة التامة لسوناطراك.

– تأسيس المجلس الوطني للتخطيط كأداة لتدعيم جهاز التخطيط بصفة عامة.

أما بخصوص (حجم الاستثمارات) المخصصة للمخطط كانت معتبرة وأخذت في الاعتبار (تقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن)، فقد ارتفع المبلغ المخصص للمخطط الرباعي الأول إلى 27.75 مليار دج كاعتماد مالي، في حين كانت التكاليف الحقيقية للمشاريع 68.56 مليار دج، وبقيت الصناعة في مقدمة أولويات السلطة بمحنها أكبر حصة تجسيدا لفكرة الصناعة أساس النمو وهذا ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استثمارات المخطط الرباعي الأول 1970-1973

الوحدة مليار دج

[8] أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ط، 1993، ص 26.

[9] محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ص 195-199.

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
1- القطاع المنتج:	46.84	17.34	25.79
- الصناعة	37.35	12.40	21.44
- الزراعة	9.49	4.94	4.35
2- القطاع شبه المنتج:	4.73	1.87	2.60
- التجارة والنقل والمواصلات السلكية	4.43	1.87	2.60
3- القطاع غير المنتج	17.29	8.54	7.92
- البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.14	1.21
- البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	28.56	27.75	36.31

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ص 198.

من الجدول يتضح أن المخطط الرباعي الأول اهتم بالصناعة الأولوية، حيث حظيت بحصة الأسد فمن بين 17.34 مليار دج المخصصة للقطاع المنتج نالت الصناعة 12.4 مليار دج كاعتماد مالي وهذا المبلغ يشكل 45% من تكاليف البرامج المعتمدة والمقدرة بـ 68.56 مليار دج، وهذا بين التوجه الإنمائي الذي تبنته الدولة الجزائرية القائم على التصنيع، وفي المرتبة الثانية يأتي القطاع غير المنتج مباشر بحصة 8.54 مليار دج وتمثل 31% من الاعتماد المالي الكلي أخذت البنية التحتية الاجتماعية 7.40 مليار دج أي بنسبة 87% من مجموع استثمارات القطاع و13% موجهة لصالح قطاع البنية التحتية الاقتصادية، ثم تليها في المرتبة الثالثة الزراعة 4.94 مليار دج.

أما بخصوص الإنجازات والنتائج المحصل عليها في نهاية المخطط فقد كانت معتبر نذكر منها: ارتفاع حجم الاستثمارات الفعلية من 9.2 مليار دج في المخطط الثلاثي إلى 36.3 دج خلال هذا المخطط.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يعتبر ثالث مخطط تنموي متوسط المدى ويشكل استمرارا للمخطط الرباعي الأول إذا يسعى لتحقيق أهداف المخطط السابق إضافة إلى أهداف أخرى مثل: [10]

- الاستثمار في المجالات الإنتاجية،
- الترقية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج والاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

4- إتمام المشاريع المتأخرة التي شرع في تنفيذها خلال المخطط الرباعي الأول وإعداد مشاريع جديدة.

II- إضافة إلى هذه الأهداف فقد اعتمد المخطط اتجاهات تتلخص محاورها في:

- تدعيم التغيرات الاجتماعية

[10] الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 جويلية 1974 المتعلق بالمخطط الرباعي الثاني.

- تطوير وتنمية القوى المادية للمجتمع
- تمتين روابط التفاوت والتشاور الاقتصادي بين بلدان العالم الثالث

يتميز هذا المخطط باسترجاع الجزائر كل ثرواتها الطبيعية تدعيما للاستقلال السياسي، إضافة إلى حجم الاستثمارات الضخمة بسبب ارتفاع أسعار البترول بعد الخطر البترولي الذي حدث بعد حرب أكتوبر 1973، ولذلك كانت الاعتمادات المخصصة للمخطط معتبرة مقارنة باعتمادات المخطط الرباعي الأول.

لقد خصصت الدولة مبلغا استثماريا قدره 110.22 مليار دج موزعة حسب الأولوية بالشكل الآتي:

1- الاستثمارات الصناعية بمبلغ قدره 48 مليار دج كترخيص مالي، ويرجع هذا الاهتمام بالقطاع الصناعي إلى الأولوية التي منحتها الدولة لسياسة التصنيع التي بدأت مع تطبيق المخطط الثلاثي.

2- استثمارات الهياكل الأساسية بقيمة 32.27 مليار دج.

3- الاستثمارات الزراعية بقيمة 16.72 مليار دج كترخيص مالي لمواجهة تكاليف استثمارية إجمالية قدرها 31.6 مليار دج، والهدف من وراء الاهتمام بالزراعة يمكن في تطوير أسلوب الإنتاج الزراعي الذي يشكل جزءا من القطاع المنتج مباشرة الذي يعتبر القاعدة المادية لتطوير المجتمع.

4- الاستثمارات شبه الإنتاجية (سياحة، نقل، مواصلات) بقيمة 1.50 مليار دج وهذه الاستثمارات تمثل عملية إسنادية لقطاع الإنتاج مباشرة.

5- استثمارات وحدات إنجاز البناء والأشغال العمومية بـ 2.73 مليار دج.

الجدول رقم (05): استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دح)
الزراعة	12.00	5.85
الصيد البحري	0.12	0.09
الري	4.60	2.97
مجموع الزراعة والري	16.72	8.91
المحروقات	19.50	96.00
الصناعة الأساسية	21.86	28.46
الصناعات التحويلية الأخرى	4.01	5.07
المناجم والطاقة	2.63	4.62
مجموع الصناعة	48.00	74.15
مؤسسات إنجاز البناء والأشغال العمومية	2.73	3.45
السياحة	1.50	1.24
النقل المواصلات السلكية	6.49	5.27

واللاسلكية	1.51	2.32
التخزين والتوزيع	1.00	1.39
مجموع القطاعات شبه المنتج	10.50	10.22
شبكة النقل	3.09	2.66
المناطق الصناعية والحالة الجوية	0.70	0.57
السكن	8.30	8.55
التربية والتكوين	9.95	5.95
الاستثمارات الأخرى	10.23	6.77
مجموع الهياكل الأساسية	32.27	24.50
مجموع الاستثمارات	110.22	121.33

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 1، ص 341.

– إذ يقدر ارتفاع حجم الاستثمارات المخطط الرباعي الثاني بقدر ما كانت مهامه متعددة وواسعة، والاستثمارات السابقة تبين اهتمام الدولة بالقطاع المنتج مباشرة لأنه يمثل الأساس لتطوير القوى الإنتاجية وبالقطاع الصناعي كمحرك لهذا التطور، وبقطاع الهياكل التحتية الاجتماعية تحقيقا لفكرة تعزيز وتقوية الاستهلاك الوطني وبناء دولة اشتراكية.

– يعتبر المخطط الرباعي الثاني أكثر تقدما ونضجا مقارنة بالمخططات السابقة بسبب شمولية التخطيط بمشاركة السلطات المركزية والمحلية.

– وعلى الرغم من الاستثمارات المنجزة فإن الباقي الذي لم ينجز بقدر بـ 190.17 مليار دج من مجموع الاستثمارات المسجلة في المخطط الرباعي الثاني والبالغة 311.30 مليار دج أي بنسبة 68%[11] باقية بدون إنجاز وهذا ما استدعى تخصيص مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني مدتها سنة من 1978 إلى 1979 لإنجاز ما تبقى.

وتتميز هذه المرحلة بعدة خصائص وهي: [12]

– حجم البرامج الضخمة الباقية بدون إنجاز من مرحلة المخطط الرباعي الثاني.

– المثير من هذه البرامج أعيد مراجعتها نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأسعار.

– إدراج برامج استثمارية لأول مرة لتلبية متطلبات التنمية الجديدة.

ومن خلال الجدول سوف نجمل الاستثمارات الجزائرية (1967-1979)

الجدول رقم 06: الاستثمارات الجزائرية (1967-1979)

الوحدة: مليار دج

[11] محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية، ج 1، ص 335.

[12]Abdel Hamid Brahimi: l'économie Algérienne, défis et en jeux, imprimerie Dahleb, 1éme édition, Alger 1991, p 322.

المخططات	المخطط الثلاثي 69-67		المخطط الرباعي الأول 1973-1970		المخطط الرباعي الثاني 1977-1974		79-78
استثمار القطاعات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات
الفلاحة	1.605	4.140	4.350	12.005	8.913	3.259	
الصناعة	4.750	12.400	20.803	48.000	63.100	66.864	
مجموع القطاعات	9.212	27.740	36.297	110.210	93.200	106.759	

source: Houcine Benissad: la réforme économique en Algérie , p 17

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك نموا سريعا في حجم الاستثمارات السنوي الذي ينطلق من 9.121 خلال المخطط الثلاثي إلى 93.2 خلال المخطط الرباعي ليصل إلى 106.759 مليار دج خلال عام 1978، إذن هذا النمو السريع في الإنفاق الاستثماري يقتضي رقابة يقظة وصارمة في مستوى الإنجاز للمتعاملين الاقتصاديين الخواص الذين يتداخلون مع القطاع العام.

– إن هدف أجهزة التخطيط التقليص من نصيب استثمار الصناعة لفائدة البنى الأساسية ولكن تلك النسب المئوية لم تنفذ، فالصناعة عمليا تحتفظ بنصيبها بل تزيد خلال المخططات، بينما نصيب البنى الأساسية يزيد بسرعة أقل من المتوقع بنفس نسبة الهبوط في الزراعة.

المطلب الثالث: تقييم المرحلة (1969–1979)

(مرحلة البحث عن الذات الانتظار و1965 -1967) ومرحلة بناء القاعدة الصناعية ومرحلة المخططات الاقتصادية (1967-1979).

تميز مرحلة التنمية في الجزائر من 1962 إلى غاية 1979 بعزيمة وإرادة قوية من قبل السلطات الجزائرية آنذاك للقضاء على كل أشكال التبعية (الاقتصادية ، الاجتماعية، الثقافية) وهذا بعد تحقيق الاستقلال السياسي ومنه هذا المنطلق طبقت الجزائر تصورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قائم على التوجهات الاشتراكية التي تتمثل:

– التأمينات

– القطاع العمومي الموسع

– العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري (تعليم مجاني، صحة مجانية للجميع، سكنات اجتماعية..)

– انتهاج نموذج الصناعات المصنعة

إلا أن هذه المرحلة عرفت فترات نجاح تارة وإخفاقات تارة أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: إيجابيات المرحلة الممتدة (1962-1979)

1- تهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة بالرغم من قصر المرحلة التي تغطي الفترة (1962-1966) وكذا ضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال وعدم وجود بنية تحتية لانطلاق النمو الاقتصادي.

2- مواجهة الفراغ في الإدارة الاقتصادية عند الاستقلال عن طريق تطبيق "نظام التسيير الذاتي" هذا الأخير كان فعالا ومفيدا بعد الاستقلال مباشرة لكنه فيما بعد صار أقل ملائمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

3- النمو كانت مؤشراته لا بأس بها الذي تراوح بين 6% إلى 7% في المتوسط المستوي خلال هذه الفترة.

3- انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980.

4- نسبة الاستثمار بلغت 47,5%.

5- صادرات المحروقات بلغت ذرتها في هذه الفترة 41,70%.

6- ظهور شركات وطنية أبرزها سوناطراك 1963

7- تأميم أراضي المعمرين وتوزيعها على المسير ذاتيا (1963)

8- تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري سنة 1963.

9- تأميم المحروقات 1971.

10- التصنيع إذ شكل محور هام في المحاور الكبرى في السياسة الاقتصادية يرتكز على الصناعة الثقيلة (الصناعة المصنعة).

مثل (مصنع الحجار للحديد واصلب، مصانع تكرير البترول وتمييع الغاز في سكيكدة وأرزيو...).

الفرع الثاني: سلبيات المرحلة (1962-1979)

- تهميش مقصود للقطاع الفلاحي في ظل وجود سوق داخلية كبيرة، عجز الإنتاج الوطني في تلبية احتياجاتها.

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية التي وصلت 18 مليار دولار سنة 1979 مقارنة بسنة 1970 التي لم تتعدى فيها مليار دولار.

وهذا لأن جل المشاريع المسطرة كلها كانت تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة في المقابل الإيرادات العامة للدولة كانت لا تغطي ذلك.

- الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات وهذا بعد انحراف إستراتيجية التنمية لأن نموذج التنمية الوحيد في تمويل الاقتصاد يكون عرضة لهزات داخلية وأخرى خارجية مرتبطة بالسوق الدولية للمحروقات.

- ضعف منظومة التخطيط وغياب رؤيته التنظيمية.

- عدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسات وتفككها وعدم انسجامها مع خطة الدولة.

- تعرض نموذج التخطيط لعوائق تمثلت في نقص قدرات الإنتاج بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، الأمر الذي أدى إلى بروز أزمة السكن نتيجة النمو الديموغرافي المتزايد.

– التكنولوجية المعتمدة خاصة في نموذج التصنيع الذي اعتمدته الدولة كان ضعيفا.
– نقص فادح في التكامل الاقتصادي بين القطاعات نظرا للأولوية المطلقة التي أولتها الدولة لقطاع الصناعة.
– عزوف الاستثمار الأجنبي عن مواصلة السير وفق نموذج التنمية الجديد ومغادرته نحو بلدان أخرى لعدة أسباب اقتصادية وسياسية.

– خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967–1979):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية، حيث كانت تهدف إلى مجموعة من النقاط حيث نجد أهمها تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد نام وكذا تدعيم القاعدة الصناعية وضمان النمو الذاتي الذي يرتكز على المصادر المحلية وسنحاول إظهار أهم النتائج الاقتصادية لهذه المخططات وخصائصها العامة.

1–1– مميزات المخططات التنموية وأهدافها الاقتصادية:

امتازت هذه الفترة (1967–1979) بكونها فترة تصنيع وتخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها أموال ضخمة وذلك بهدف الخروج من دائرة التخلف والتبعية والانطلاق نحو التقدم والنمو، وقد كانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول، المخطط الرباعي الثاني.

– المخطط الثلاثي الأول (1967–1969):

قد كان هذا المخطط يهدف إلى تحضير الوسائل المادية والمشتركة لانجاز المخططات التي تليه، حيث التركيز على الصناعات القاعدية والمحروقات وقد غاب على هذا المخطط شروط التخطيط التي غيبت الشمولية، تحديد الأهداف، الدقة، وقد تم تحقيقه بصور مرضية، نجد أنه من أصل حجم استثمار قدره (08.11 مليار دينار جزائري)، استهلك منها 16.9 مليار دينار بمعدل انجاز قدره 82%. ووزعت الاستثمارات على ثلاثة مجموعات متجانسة وهي:

. الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: 79.6 مليار دينار

. الاستثمارات شبه الإنتاجية: كالتجارة والمواصلات 36.0 مليار دينار جزائري

. الاستثمارات غير الإنتاجية: كالمدارس 01.2 مليار دينار جزائري موزعة على التقنية الاقتصادية 28.0 مليار دينار، البنية التحتية الاجتماعية 73.1 مليار دينار جزائري.

– المخطط الرباعي الأول(1970 . 1973):

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والأخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية، ولقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، لقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 56.68 مليار دينار جزائري، والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية ولقد سعى هذا المخطط الذي حقق مجموعة من الأهداف :

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج المحلي الخام.
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة .
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

– المخطط الرباعي الثاني (1974 . 1977):

حيث خصص لهذا المخطط مبلغ (110 مليار دينار) وذلك لدعم برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات المخطط الرباعي الأول، وتتلخص أهم الاتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:

- بناء اقتصاد اشتراكي عن طريق تدعيم الاستقلال الاقتصادي بزيادة الإنتاج وتوسيع التنمية على كامل التراب الوطني.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي مبدئيا بـ10% والوصول إلى 40% كهدف سنويا

حيث وصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين سنتي (79.78)، بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970، حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62% وارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة (69. 78) بالأسعار الجارية من (3409 مليون دينار إلى 5342 مليون دينار) وهو ما يمثل 52% من (PIB). ولكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فان النتائج لم تكن في حجم التطلعات وهذا نتيجة للتأخر في الانجاز والبيروقراطية [13].

[13]– محمد بلقاسم، سياسة التمويل والتنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 246.

2- الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة الاقتصاد المخطط:

إن السؤال المطروح في هذا المجال تعلق بمصادر تمويل هذا الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يساير تطور حجم الاستثمار العمومي من سنة لأخرى وهذا مع مرور المخططات، حيث نجد أن الإستراتيجية التنموية التي اتبعتها الجزائر تعتمد في الأساس على الصناعات الثقيلة والتي تتطلب كثافة رأسمالية كبيرة تتعدى حدود التمويل من مصادر داخلية وهذا دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، ويمكن تلخيص مصادر تمويل الإنفاق وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (3-2): مصادر تمويل الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال الفترة (1970-1977)

المخطط الرباعي الأول 1970-19773		**المخطط الرباعي الثاني 1974-1977**	
المصادر	%	المصادر	%
تمويل خارجي	23.4	تمويل خارجي	29
ادخار ميزاني	4.3	ادخارا ميزاني	33
موارد الخزينة+ادخار المؤسسات	34.8	**موارد الخزينة+ادخار المؤسسات**	12.1
تمويل نقدي	32.5	تمويل نقدي	25.9
المجموع	100	المجموع	100

المصدر:وليد عبد الحميد عايب، مصدر سابق ص 212

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 قد أدى إلى تطور الادخار الميزاني من نسبة 3.9% إلى 33%، وهذا بسبب زيادة الجباية البترولية التي تعتمد على مستوى الأسعار في السوق الدولية، ولذلك تمويل خارجي غير مباشر ومن جهة أخرى قد ارتفعت حصة هذا التمويل إلى 29%، وهذا ما يؤدي إلى الجمع بين التمويل الخارجي المباشر وغير المباشر، حيث نلاحظ في هذه الحالة أن تراكم رأس المال الثابت لم يولد القدرة على التمويل الداخلي المستقل انطلاقا من الجهاز الإنتاجي، كما نلاحظ كذلك تراجع في ادخار المؤسسات وكذا موارد الخزينة وذلك من 34% إلى 12%، وهذا بدوره يعود إلى النقص في مردودية الشركات الوطنية .

تتجلى أهمية قطاع المحروقات من خلال حصته في الادخار الميزاني، حيث تمثل صادرات المحروقات حوالي 90% من حجم الصادرات الكلية وبهذا نجد أن مكانة الريع البترولي كبيرة في الاقتصاد الوطني وهذا خلال مرحلة الاقتصاد المخطط.

لقد امتازت الفترة الممتدة ما بين (1977-1979) بالتكوين السريع لرأس المال إذ بلغ معدل الاستثمار الإجمالي 41% من الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى زيادة معدل التشغيل وبلوغ معدل نمو الناتج الخام 7% ، إلا أن هناك عدة نقاط ضعف خاصة فيما يتعلق بأدوات التسيير والتخطيط المعتمد على المركزية، واختلالات قطاعية عميقة خلقت نوعا من التبعية طويلة الأجل، وانطلاقا من سنة 1986 عرفت أسعار النفط الجزائري انخفاضا حادا بالإضافة إلى الانخفاض الموازي لأسعار صرف الدولار الأمريكي وهو ما قاد في الأخير إلى ضرورة القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية

المحور الثاني : مرحلة الثمانينات وبداية التسعينات

إن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية، والنمو الديموغرافي، والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد، وهو النفط حيث كان يشكل آنذاك حوالي 95% من الإيرادات المحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر، وهذا طبعا من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية، وخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط، فنجد أن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينيات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينيات لم تقم بالدور المنوط بها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة، وكذا متابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الانجاز، كما وجهت الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشات القاعدية، كالطرقات والسدود، والى قطاعات البناء والزراعة والصناعات الخفيفة، وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني في الثمانينات، وهذا مما جعل اقتصادنا يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع الغيار وسلع التجهيز... الخ.

لقد تميزت بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي "ببرنامج ضد الندرة"، حيث خصصت له مبلغ (10 مليار دولار) وهذا سنة 1982. وكان ذلك على حساب الاستثمار والتشغيل، والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني هي حالة الركود الذي أصاب معظم إن لم نقل كل المؤسسات العمومية، وهذا سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت وانخفضت بشكل كبير، كما كان هناك انخفاض في الاستثمارات إلى أدنى مستويات لها منذ أكثر من عقد ونصف، بالإضافة إلى هذا تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل من النفط الجزائري آنذاك إلى (21.70 دولار للبرميل الواحد) وهذا مع نهاية الثمانينات، ثم تراجع إلى 20 دولار في بداية التسعينيات، ثم وصل إلى 17.65 دولار في سنة 1993، وأخيرا 14.19 في سنة 1994 ، وكنتيجة لهذا التدهور الملاحظ على أسعار النفط انخفضت إيرادات الدولة المحصلة من النفط وهذا بعد ما كانت في بداية التسعينات 12 مليار دولار إلى حوالي

8.2 مليار دولار في سنة 1994 ، بالإضافة إلى كل ما سبق ، فانه يمكننا إيجاز بعض الأسباب والعوامل التي أضعفت الأداء في المؤسسات العمومية وهذا في النقاط التالية:

– عدم مسايرة التمويل الإداري والتسيير المركزي المفرط للأهداف المخططة.

– لقد أهمل المخطط مفهوم المردودية، وأهتم بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسات العمومية بغض النظر عن نتائجها.

– عدم تحسيس مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسات والمتمثل في خلق الثروة والنمو.

– الاختلال المزمن والدائم في مالية المؤسسات العمومية وذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة، وكذا ارتفاع تكاليف ومصاريف المستخدمين والتي تستهلك حوالي 40% إلى 90% من نفقات الاستغلال، وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة وارتفاع التكاليف الإضافية للاستثمارات من جهة أخرى والتي كانت نتيجة التأخر في الانجاز.

– الحجم الغير مناسب والكبير للمؤسسات والمجمعات الصناعية والذي أدى إلى ظهور البيروقراطية في التسيير واتخاذ القرارات من جهة، وكذا زيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى.

– تهميش القطاع الفلاحي وتخصيص معظم التمويلات للقطاع الصناعي، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية خطيرة، ونجد أن عدم الاهتمام بهذا القطاع أدى إلى دفع الجزائر سنويا حوالي أكثر من 2.5 مليار من أجل استيراد المواد الغذائية آنذاك.

2– تراجع السياسة الصناعية وبداية الإصلاحات الاقتصادية:

لقد كان من بين النتائج للارتفاع الهائل في أسعار النفط سنة 1979 أنه أدى إلى زيادة الواردات المحصلة من صادرات النفط من (4.3 مليار دولار) عام 1978 إلى (13.6 مليار دولار) سنة 1980، هذه النتائج الملاحظة لم تكن نتيجة لارتفاع أسعار النفط فقط، وإنما بسبب آخر وهو الانخفاض المسجل في الواردات أيضا، حيث شرعت السلطات الجزائرية آنذاك في تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية، والمتمثلة في بداية الأمر في إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الاقتصادية وخاصة ذات الحجم الكبير، وكذا توقيف بعض المشاريع الضخمة التي كانت تحتاج إلى مبالغ كبيرة لانجازها. لذلك فان الموارد المخصصة لاستيراد التجهيزات الصناعية لم تعد من الأولويات.

لقد حدثت عدة تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية الجزائرية في بداية الثمانينات، فنجد أن النمو الكبير للقطاع الصناعي المتكون من الصناعات الثقيلة، تم مراجعته بعد ذلك للأسباب المذكورة سابقا وذلك مرده التراجع

الكبير لمعدلات الاستثمار والتشغيل، فنجد أن هذا التغيير الذي طرأ على هيكلة الاستثمارات وبنيتها كان على حساب أهمية القطاع الصناعي وكان ذلك لحساب قطاع آخر وهو قطاع الخدمات، ومن بين أمثلة ذلك نجد المستشفيات والطرق وبرامج السكن، إلى غير ذلك، حيث كانت هذه القطاعات في درجة متأخرة لاهتمامات الحكومة الجزائرية وهذا بعد الاستقلال.

- باختصار فان الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في الثمانينات قد اهتمت بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص، طبقا لقانون (11 82)، حيث التركيز هنا على إشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية من طرف الدولة، وكذا فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية.

إن هذه الإصلاحات الأولية لم تكن في المستوى المطلوب، بل كانت سببا مباشرا في تفاقم الوضع الاقتصادي، وأصبحت الأزمة بعد ذلك متعددة الأطراف. لذلك لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في بداية التسعينات، غير أن عملية الإصلاحات هذه انطلقت في ظروف تميزت بتشديد الضغوط المالية الخارجية نتيجة لتدني أسعار النفط وهذا منذ سنة 1986، والتي أدت إلى زيادة الركود الاقتصادي وتدهور ميزان المدفوعات.

3-برنامج إعادة الهيكلة في الجزائر:

منذ عقدين من الزمن أصبحت الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات الوطنية من أهم أولويات الجزائر، كما أصبح ضروريا أكثر نتيجة لتأزم الوضعية الاقتصادية للبلد الذي كان يعاني فيه الجهاز الإنتاجي من عدة اختلالات خاصة في مجال الاستثمار والاستغلال، كما تعدى ذلك إلى الميدان الاجتماعي بجميع جوانبه المختلفة، وأصبح الاصلاح الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية من أولوياتها آنذاك بتطبيق برامج اعاده الهيكلة وإصلاح ميزانية المؤسسات.

قد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع ملحوظ في النمو الاقتصادي بحوالي 2%، وارتفاع التضخم إلى 20.5%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير جدا، كما استمر التدهور على مستوى ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في احتياطات العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من احتياجات البلد من الاستيراد، ونظرا لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد، شرعت السلطات الجزائرية آنذاك في اتخاذ تدابير حازمة وواقعية، بالإضافة إلى الآخذ بعين الاعتبار الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات، وهو الانتقال من اقتصاد موجه مركزيا وإداريا إلى اقتصاد أكثر تفتحا على العالم الخارجي، حيث يكون موجه من خلال آليات السوق والمنافسة، ولتجسيد هذه التدابير الاقتصادية شرعت السلطات في

تصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما قيد التنفيذ، وكلا من هذين البرنامجين يدخل ضمن برامج وأهداف الاصلاح الاقتصادي. وسنتطرق فيما بعد إلى هذين البرنامجين بأكثر تفصيل.

المطلب الثالث : اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الاقتصادية

لقد أشرنا سابقا إلى الإستراتيجية التي اتبعها الاقتصاد الجزائري وتوصلنا إلى أهمية قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك فقد ارتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بعامل تحكمه التغيرات في الأسواق الدولية آلا وهو النفط ومع حلول سنة 1986. وحدوث ما يعرف بالصدمة النفطية المعاكسة، حيث أدى ذلك إلى تزعزع الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصاد الكلي، وهذا مما استدعى إلى القيام بإصلاحات جذرية حيث أن السياسات الاقتصادية التي كانت مع بداية الثمانيات وجهت حزمة كبيرة من هذه الاستثمارات نحو القطاعات غير المنتظمة وكانت بذلك تشغل تحسن أسعار النفط، وبالتالي فقد مر الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986 . 1990) والتي سميت بالمرحلة الانتقالية.

1 . المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري (1986 . 1990):

نجد أن عدة عوامل قد أدت بالاقتصاد الجزائري إلى القيام بالإصلاحات، وذلك بهدف التحول إلى اقتصاد السوق، ولعل من بين أهم هذه العوامل هي ارتفاع معدلات التضخم وذلك راجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وكذا تطور الكتلة الأجرية، بالإضافة إلى العجز المتزايد في الموازنة العامة، وأما فيما يخص العوامل الخارجية فقد تمثلت في ارتفاع المديونية، وكذا انخفاض القدرة على الاقتراض وذلك بسبب انخفاض احتياطاتها. ونجد هنا أن أهم عامل أدى إلى كل هذا هو انخفاض أسعار البترول سنة1986.

لقد اهتمت بعض النماذج بتأثير تغيرات أسعار المحروقات على الاقتصاديات الوطنية، ولعل أهم هذه النماذج هو ما اصطلح على تسميته بالمرض الهولندي، حيث نجد أن المشكلة الأساسية التي يطرحها هذا النموذج تتمثل في أن رواج الصادرات من المحروقات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي دون أن يشكل في حد ذاته عامل تنمية، ولهذا فان التحسن الملاحظ على شروط التبادل قد سمح للدول المصدرة للبترول بأن تتوفر على موارد مالية معتبرة. ولكن الاستخدام السيئ لهذه الموارد قد أدى إلى اختلالات خطيرة على مستوى الأنظمة الإنتاجية وهذا ما حدث في حالة الجزائر، حيث كان لابد على الجزائر أن تجد نموذجا بديلا تمثل في القبول بمستوى رفاهية أدنى من قبل مع هيكل إنتاجي يكون متزن،

1-1- تطبيق نموذج المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري :

حيث نجد أن تكيف الاقتصاد الجزائري مع الصدمات النفطية من خلال مجموعة من العناصر تمثلت في توزيع التشغيل، القيمة المضافة والأسعار النسبية، حيث أن حصة قطاع المحروقات قد عرف خفاضا كبيرا من (36% إلى 9.23%) وهذا ما بين (1971-1984) ما يعني أنه كان بصدد تمويل مداخيله من القطاعات الأخرى، أما حصة القطاع الصناعي فقد عرفت ركودا ملحوظا وحادا بين الصدمتين البتروليتين، مع زيادة حصة السلع الغير قابلة للمتاجرة كالبناء والخدمات حيث وصلت إلى 47% سنة 1984 على حساب قطاع السلع الأخرى.

أما ما ميز الفترة (1980-1984) تغيرا جذريا في تخصيص الاستثمارات، حيث عرفت الإنتاجية منها انتقالا من نسبة (56% سنة 1980 إلى 24% سنة 1984) وهذا لصالح الاستثمار في البنية التحتية التي انتقلت من (30% سنة 1980 إلى 55% سنة 1984)، ونجد أن هذا الاختيار يفسر على أنه محاولة لتحسين القدرة على الاستيعاب وكذلك تسريع وتيرة الاستثمارات المنتجة، وقد كان لهذا المرض انعكاس على وضعية الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي، حيث نجد أن خلال فترة الثمانينيات قد كان العجز هيكليا، وهذا إذا استثنينا الفترات التي عرفت تحسنا في أسعار النفط.

الجدول التالي يوضح لنا تطور مؤشرات الكفاءة المالية في الجزائر بين (1980- 1990).

الجدول رقم(3-3):يوضح تطور مؤشر كفاءة السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(1980-1990)

السنوات النسبة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
RF/PIE	7.41	47	41	7 .39	4.43	9.36	2.31	4.30	2.29	4.30	8.31
RO/PIE	3.14	3.15	5.15	2.18	7.19	4.16	4.18	0.19	6.18	4.18	5.14
IR/PIE	5.19	4.33	3.26	9.23	9.24	5.21	7.13	2.13	6.15	1.19	3.19

ID/PIE	5.10	7.11	8.11	5.12	5.13	5.10	5.11	7.11	9.10	2.10	3.9

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ص 218

RF : الإيرادات الجبائية

RO: الإيرادات العادية ، IR : الضرائب على الدخول

ID: الضرائب على الانفاق ، PIE: الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الجدول السابق نجد أن مؤشرات كفاءة السياسة المالية قد اتجهت نحو الانخفاض خاصة فيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج ونسبة الإيرادات الجبائية، وهذا إلى الناتج المحلي، ونجد أن هذا الانخفاض كان مرده التهرب الضريبي الذي كان يميز النظام الضريبي السائد والمطبق في الجزائر والذي كان مكمل من طرف السياسة النقدية، حيث نجد أن الخزينة العمومية كثيرا ما التجأت إلى البنك المركزي وذلك بهدف تمويل عجز الموازنة للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والذي لا يدوم طويلا، حيث قامت الدولة بإنشاء مناصب شغل وهمية وذلك لأجل امتصاص البطالة المزمنة والتي كانت كنتيجة للاستثمار العكسي، وبهذا نجد أن اللجوء إلى البنك المركزي هو الذي سمح بإحداث توازن مالي والذي بدوره أدى إلى تعطيل الانفجار الاجتماعي والسياسي، حيث كان انخفاض القروض المقدمة للاقتصاد مقارنة مع القروض المقدمة للدولة، ونجد أن حصة هذه الأخيرة من الكتلة النقدية قد ارتفعت من 28% إلى 43% في نهاية الفترة 1990.

بالتالي نجد أن المرض الهولندي كان باديا على الاقتصاد الجزائري، حيث كان للريع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبيا على بقية القطاعات الأخرى، ونجد أن أعراض المرض موجودة وقد زادت حدتها عند انخفاض أسعار البترول وتراجع الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى اختلال استقرار الاقتصاد الكلي، والذي كان واضحا من خلال وضعية الموازنة العامة التي لم تؤدي إلى الاستقرار المنشود بل كان استقرارا هشا وذلك من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي والقيام بإنشاء مناصب شغل وهمية كلها قد أدت إلى تفاقم وظهور مشكلة التضخم وهذا كان مع بداية سنة 1990* الأمر الذي ألزم الحكومة القيام بإصلاحات اقتصادية على عدة مراحل، حيث تم وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد والقرض، والسماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

2- الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1990-1994)

بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي وهذا بين سنتي 1986 و 1989، أدى هذا إلى محاولة الاقتصاد الجزائري القيام بعدة إجراءات وهذا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي، حيث نجد أن الجزائر قد قامت بتوقيع الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني وهذا من الفترة الممتدة (31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)، وكان ذلك نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات، حيث ألزم الصندوق الدولة بضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر من مصادر التضخم والعجز الخارجي، وذلك لا يكون إلا من خلال الضغط على عجز الموازنة وتقليل الانفاق الحكومي، وكذا تبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار ومراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي

أما بالنسبة للاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني، فقد تم الإمضاء عليه في جوان 1991 وكانت مدته ثمانية عشر شهرا ويهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث هنا يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات التي تضمنتها رسالة حسن النية والمتضمنة مواصلة تخفيض قيمة العملة وكذا تحرير الأسعار وضرورة تحقيق فائض في الموازنة العامة والتحكم في التضخم وكذا تنويع الصادرات، أما بالنسبة للمحاولة الثالثة فقد كانت خلال الفترة (1992- 1993) وذلك من أجل تحقيق الاستقرار وكانت هذه المحاولة دون تدخل المؤسسات المالية الدولية*، حيث كانت التغطية على النقص في الطلب الكلي للعائلات وذلك بزيادة الانفاق الحكومي الذي كان ممولا بالاقتراض من طرف الجهاز المصرفي، وكانت النتيجة ليست في مستوى تطلعات والأهداف التي كانت مسطرة من طرف الدولة، حيث نجد أن قيمة الدينار كان مبالغ في تقييمها، وهذا كله أدى إلى تقليص في الإيرادات المترتبة عن الصادرات بالإضافة إلى تشجيع المستوردين بدل المنتجين، وبلغ عجز الموازنة العامة حوالي 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا سنة 1993، وفي ظل هذه الظروف كانت النتائج عكس التوقعات حيث نلاحظ انخفاض الصادرات من المحروقات من (10. 979 مليار دولار سنة 1992 إلى 8796. 9 مليار دولار سنة 1993) بسبب انهيار أسعار النفط، حيث انخفض سعر البترول الخام، هذا وفي نفس التوقيت سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره (– 30. 4 مليار دولار) ، وقد تم تمويل هذا العجز باستهلاك احتياطات الصرف، كما نجد أن معدل البطالة قد بلغ حوالي 33% سنة 1993[14]، وأمام هذه المعطيات أصبحت الجزائر في وضعية اقتصادية خطيرة وهي عدم القدرة على الدفع مع بداية سنة 1994، وقامت بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كمحاولة ثالثة مدتها 12 شهرا وإعادة جدولة الديون العمومية.

- Algéria, selects issues and statistical appendix, Imf staff country report N^0: 97-98, September 1998.

2-1- برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول:

هو برنامج قصير المدى كان في الفترة (01 أفريل 1994 / 31 مارس 1995)، حيث أن تنفيذ هذا البرنامج يقتضي أساسا القيام بمجموعة من الإجراءات ومنها أولا محاولة الإسراع في الحد من تراجع النمو الاقتصادي، وكذا احتواء وتيرة التضخم، وتحديد التجارة الخارجية وتنظيمها، وذلك يكون من خلال التسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، وتعميق الإصلاحات الهيكلية، وهذا كله مع تخفيف ومعالجة خدمات الديون الخارجية، وسنستعرض الأهداف المنتظرة، ثم الوسائل والإمكانيات المستعملة، وكذا النتائج المحققة من البرنامج المطبق على الاقتصاد الوطني.

2-1-1- أهداف البرنامج الأول للاستقرار الاقتصادي:

لقد دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية والتي مست كل الميادين المرتبطة بشكل أو بأخر بإنعاش الاقتصاد الوطني، وكان ذلك استعدادا للانتقال إلى دخول اقتصاد السوق وكذا محاولة بعث النمو الاقتصادي من جديد والذي اتسم بالركود آنذاك جراء الوضع الاقتصادي المتأزم، لذلك فان العملية الأولى للاستقرار الاقتصادي هذه كانت قد استلزمت رسم مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

1- محاولة القضاء على العجز على مستوى الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
2- التقليل والتقليص من الكتلة النقدية، وهذا بمثابة شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.
3- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، ولا يكون ذلك إلا من خلال تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني.
4- الاستمرار في محاولة تحرير الاقتصاد الوطني عمليا من خلال الخوصصة.

2-1-2- الوسائل والإمكانيات المستعملة لتحقيق أهداف البرنامج:

من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المبرمجة من قبل السلطات خلال هذا البرنامج للاستقرار نجد أنها اتخذت مجموعة من التدابير الجد حازمة والتي تتعلق بكل من السياستين، السياسة الميزانية والسياسة النقدية، ومن بين أهداف البرنامج نجد ما يلي:

الهدف الأول: والذي يتعلق بتقليص عجز الميزانية العمومية والذي يستلزم تقليص النفقات العمومية المتكونة من نفقات التجهيز ونفقات التسيير، بالإضافة إلى تحسين إيرادات الخزينة العمومية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت السلطات الجزائرية على النقاط التالية:

- عقلنة والحد من تزايد نفقات التجهيز.

- تثبيت الكتلة الأجرية للوظيف العمومي.
- تحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة من طرف الدولة، وكذا تخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الأساسية الأخرى، كالسميد مثلا والحليب.
- أما فيما يخص تحسين الإيرادات الخاصة بالخزينة العمومية، فلابد من المحاولة في زيادتها عن طريق تحسين الإيراد الضريبي.

الهدف الثاني: فيما يخص البرنامج المتعلق بالسياسة النقدية، فقد ارتأت السلطة تحقيقه وهذا يكون عن طريق النقاط التالية:

- مراجعة سعر الصرف، وذلك يكون من خلال تخفيض قيمة الدينار للوصول به إلى قيمه الحقيقية مع رفع مستوى معدل الفائدة الاسمي لتقريبه أيضا من مستوى حقيقي موجب.
- الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية.
- التدخل المباشر من طرف السلطات المركزية بتأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة.

الهدف الثالث: والذي يرمي إلى تحسين ميزان المدفوعات، فقد كان لزاما على الدولة أن تلجأ إلى التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف، مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

الهدف الرابع: متعلق بتحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف، وقد اعتمدت السلطات في ذلك على النقاط التالية:

– الحد من القيود والبيروقراطية الإدارية المفروضة وخاصة على عمليات الاستيراد، وكذا التدخل المباشر للسلطات العمومية.

– محاولة العمل على جعل العملة الوطنية المتمثلة في الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للمعاملات التجارية، وهذا بعد تعديل كاف لسعر صرفه.

في الأخير نجد أن برنامج الاستقرار المبني على مدار سنة كاملة أي من تاريخ (أفريل 1994 إلى مارس 1995)، قد باشرت الدولة في تطبيقه في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية جد صعبة وخطيرة، على الرغم من ذلك فان الخبراء الماليين بصفة عامة، وخبراء صندوق النقد الدولي بصفة خاصة، يرون بأن الجزائر قد احترمت وطبقت كافة الإجراءات المتفق عليها وهذا كان بصرامة كبيرة جدا قلما وجدت في دول العالم الثالث الأخرى.

2-1-3- النتائج المحققة من برنامج الاستقرار الأول:

إن أهم النتائج المحققة خلال هذا البرنامج هي الحد من تدهور النمو الاقتصادي وذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة آنذاك، حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي (-0.2%) في فترة تطبيق البرنامج، بينما كان سنة 1993 (-2%)، كما نجد أن معدل التضخم لم يتجاوز 29% بعدما كان متوقعا أن يصل إلى 40% حسب توقعات البرنامج، كما تم تخفيض قيمة العملة المحلية بقيمة (17.40%) في أفريل 1994، ما يدل على فقدان العملة حوالي أكثر من 60% من قيمتها خلال سنة واحدة، حيث رافق هذا التخفيض ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية، والطاقوية المدعمة وتحرير أسعار سلع أخرى، كما تم خفض عجز الميزانية العمومية من (8.7% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994). وقد تابعت الخزينة العمومية عملية تطهير المؤسسات وتقليص استدانتها تجاه النظام المصرفي.

أما الكتلة النقدية (M2)، فقد ارتفعت من 15,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 مقابل 21% سنة 1994، وفي الوقت نفسه ارتفعت معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، غير أنها بقيت بعيدة عن معدل التضخم الذي ارتفع إلى حوالي 29% كما أشرنا إليه سابقا.

إن هذه النتائج لا تدل إلا على أن الخزينة العمومية استطاعت أن تتحكم في استخدام الموارد الإضافية الناتجة من زيادة الضرائب النفطية لامتصاص عجزها الكلي.

أما على المستوى الخارجي، فقد تحسن ميزان المدفوعات الذي مكن زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة وهذا بمقدار (2,64 مليار دولار سنة 1994 مقابل 1,5 مليار دولار سنة 1993). وهذا بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي، أما بالنسبة لنتائج عملية الإصلاحات الاقتصادية، فإننا نوجزها في ما يلي:

1- استقلالية بعض المؤسسات العمومية الوطنية.
2- عرض بعض الفنادق العمومية للبيع، وهذا يدخل كله في إطار برنامج الخوصصة.
3- حل الكثير من المؤسسات العمومية المحلية.
4- تطهير البنوك التجارية، ذلك عن طريق دراسة مالية وهذا على أساس حساباتها في آخر سنة 1993، وتحديد احتياجاتها من الرأس المال.
5- محاولة تحرير أسعار المدخلات الزراعية و مواد البناء، بالإضافة إلى ذلك رفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، أي بمعنى التخلي عن دعم الدولة للمواد الغذائية.
6- إنشاء صناديق الضمان على البطالة، وذلك لأجل التخفيف من الآثار السلبية التي تتسبب فيها عملية الإصلاحات.

نجد أن الإصلاحات الهيكلية في الجزائر ليست هي المتسبب الوحيد في تدهور ظروف المعيشة للفرد، فالركود الذي شهده الاقتصاد الوطني مباشرة بعد أزمة تدهور أسعار النفط في الثمانينات يعتبر السبب الرئيسي في تدهور ظروف المعيشة لفئة كبيرة من المواطنين، ولهذا السبب خصصت الجزائر غلافا ماليا مقداره 19.5 مليار دينار لصالح هذه الفئات المحرومة وخاصة البطالة

بعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق " البرنامج مع الجزائر خاصة فيما يتعلق بالسياسة الميزانية والنقدية، وتحرير التجارة الخارجية تم تنفيذه بدقة ، وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية* وتطبيق برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد، لأن" الجزائر بإمكانها الخروج من الأزمة شريطة تبنيها سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الضرورية ".

3- الاقتصاد الجزائري وبرنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998):إن الاصلاح الهيكلي فيلجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العالم الخارجي، ونقصد هنا بالتصحيح الهيكلي، ضرورة وطنية نابحة عن الوضع العام للاقتصاد الوطني المتدهور، وليس حلا فرض علينا، ولذلك وبعد التصحيحات وكذا المعالجات المتتالية منذ الثمانينات، تم الإجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني، وانطلاقا من هذه القناعة، شرعت السلطات العمومية في علاج جذري عن طريق إصلاحات مكثفة في كل الميادين استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

لقد كانت برامج التصحيح الهيكلي* مصحوبة بإعادة جدولة الديون وبمشروطية تسمح بترسيخ مبادئ اقتصاد السوق، أما عن مضمون تلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تشمل كافة المجالات السياسية الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، وعندما يتم الاتفاق بين المنظمات الدولية والحكومية على برنامج ما يتم ترجمة ذلك في جدول زمني تفصل فيه التدابير التي تلتزم الدولة باعتمادها ووقت تنفيذها، ويتم إكمال البرنامج بمجموعة من معايير الأداء التي تكون الحكومة والمنظمات الدولية مجبرين على احترامها، والتي تعتبر شرطا لتسريح أقساط القرض الممنوح، وتتمثل أهداف والإطار الاقتصادي الكلي لبرنامج تسهيل التمويل الموسع المدعوم من صندوق النقد الدولي في الجزائر للفترة(1995- 1998) فيما يل

3-1- أهداف برنامج صندوق النقد الدولي في الجزائر:

- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5%

من الناتج المحلي خارج المحروقات طوال فترة البرنامج وهذا قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4%

– مقارنة معدل التضخم مع المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر.

– تخفيض العجز في الحساب الخارجي الجزائري من 9.6% من الناتج المحلي الخام سنة (95/94) إلى 2.2% سنة (98/97).

– رفع مستوى الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات العمومية بـ 5.5% من الناتج المحلي ما بين (94/ 95 – 98/97).

لذلك نجد أن برنامج التصحيح الهيكلي هذا هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق. حيث تركزت أهداف الإصلاحات على إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره، مع المحافظة على مستوى تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة التحرير الاقتصادي، وفي الوقت نفسه العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، وذلك عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير مختلفة.

لقد تم تخصيص مبلغ 6.2 مليار دولار المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مقابل تطبيق المشروطية، وذلك بهدف إعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وبالتالي فان الهدف الرئيسي هو تخفيض معدلات التضخم وهذا من خلال إدارة الطلب الكلي بهدف تخفيضه وتوفير الشروط اللازمة لزيادة العرض الكلي، كما أن إرجاع التوازن لميزان المدفوعات كان هدفا رئيسيا للصندوق، وذلك من أجل دعم الملاءمة المالية للدولة تجاه الدائنين[15]، لكن ما يعاب على هذه البرامج أنه استطاع إدارة الطلب الكلي ودعم الملاءمة المالية للدولة دون تحقيق الزيادة في العرض الكلي.

من أجل الوصول إلى تحقيق كل هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين، حيث نجد الأولى سياسة اقتصادية ظرفية تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية.

[15] -Abdemadjid bouzidi ; les année 90 de l'économie algérienne – les limites des politique conjoncturelle ; ENAG , Alger , 1999 , p37

فيما يتعلق بالميزانية، حرصت السلطات الحكومية على تخفيض عجزها وإزالة هذا العجز نهائيا سنة 1994، ثم بعد ذلك إظهار فائض لتدعيم الادخار الوطني من أجل تمويل الاستثمار، ومن ثم تجسيد الإجراءات المتعلقة بسياسة الميزانية، حيث عمدت السلطات إلى التدابير التالية:

1- زيادة الموارد: ويكون ذلك من خلال أولا توسيع الضريبة على القيمة المضافة، وكذا زيادة المردود الضريبي، ولا يكون ذلك إلا خلال مكافحة الغش والتهرب الضريبي.
2- تقليص النفقات: وذلك عن طريق تخفيض النفقات الإدارية، التحكم في الكتلة الأجرية للوظيف العمومي، بالإضافة إلى إزالة والحد من أسعار المواد المدعمة من طرف الدولة، ومحاولة تقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
3- التقليل والتحكم في نفقات المتزايدة للتجهيز.
4- أما بالنسبة للسياسة النقدية، فان السلطات المركزية ركزت على مكافحة التضخم وكذا تخفيضه إلى أدني المستويات، وذلك من أجل ضمان الاستقرار في الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق ذلك، فان السلطات المركزية قد اتخذت التدابير النقدية اللازمة.

الجدول (3-4):تطور المديونية الجزائرية بمليار الدولار الأمريكي

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.85	31.317	33.23	31.06	30.26
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47

المصدر: بنك الجزائر، مذكرة بعنوان"وضعية الديون الخارجية الجزائرية " الديون إلى غاية 1998/12/31، منشورات صادرة في شهر فيفري 1999.

في الأخير نستخلص من تحليل هذا الجدول أن هذا ما أدى إلى وضعية مزرية للاقتصاد الجزائري، حيث يعاني من اللاتوازن على المستوى الداخلي، والخارجي وتنامي حدة الاختلالات الاقتصادية على رغم تطبيقها لمجموعة من

الإصلاحات امتدت إلى نهاية 1993م، بهدف معالجة تلك الأوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1994م، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة (01 أفريل 1994 الى 31 مارس 1995) ثم اتفاق آخر سنة 1995، تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من (31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998) وان أهم محاور هذا البرنامج نلخصها في عرض السياسات الاقتصادية المتبعة في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: السياسة المالية في ظل برامج التصحيح الهيكلي

المطلب الأول: السياسة المالية وبرامج التصحيح الهيكلي:

إن السياسة المالية التوسعية هي السبب الرئيسي في التضخم والعجز الخارجي وكذا تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وبالتالي فقد سعى صندوق النقد الدولي إلى مراقبة السياسة المالية وهذا من خلال ضبط الانفاق الحكومي، حيث أن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي كانت في مجملها تهدف إلى تحقيق ائض في الموازنة العامة، وذلك من خلال تقليص حجم الدين الداخلي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محافظ البنوك العامة، وتكوين ادخار عام يسمح بإنعاش الاقتصاد الوطني في الآجل المتوسط والطويل، حيث أنه في ظل انخفاض ادخار العائلات يعد الادخار العام هو المحرك الوحيد للعملية الإنتاجية في الاقتصا، بالإضافة إلى الإلغاء التدريجي لمختلف أشكال الدعم ووضع نظام ضريبي فعال موجه نحو تدعيم المؤسسات المنتجة ومثبط لنشطات المضاربة والنشاطات الخدماتية.

1- خصائص السياسة المالية:

من بين أهم خصائص هذه السياسة المالية في تلك الفترة هي توسيع الرسم على القيمة المضافة، وكذا زيادة الحصيلة الضريبية، وإعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على أفراد والشركات، وزيادة الوعاء الضريبي، فقد خفض مثلا معدل الضريبة على الأرباح الخاصة بالشركات من (42% إلى 38% ليصل إلى 30%)، أما فيما يخص جانب الانفاق الحكومي، فنجده قد انخفض حجمه الخاص بالإنفاق الجاري للأجور، والذي نجده المكون الأساسي للإنفاق الجاري، وذلك تجنبا لارتفاع المستوى العام للأسعار، ولقد شهدت سنة 1998 أزمة مالية أدت بدول جنوب شرق آسيا والتي بدورها قد أثرت على حركية الأسواق المالية الدولية، وهذا بدوره ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، وبما أن الجزائر مرتبطة بشكل كبير بتطورات أسعار النفط في السوق العالمية، فقد أثرت عليها هذه الأزمة بشكل واضح.

في هذه الحالة نجد أن الدولة قد قررت توقيف جزء مهم من النفقات الخاصة بالتجهيز، أو الانفاق الرأسمالي، وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد المسجل في الموارد من العملة الصعبة. بالإضافة إلى هذا تجميد الانفاق الجاري، ومن

بين نتائج هذا البرنامج على المتغيرات المالية، هذا ما سنقوم به من خلال الإجابة عنه من وراء استقراء وتحليل معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم(3-5): نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على المتغيرات المالية العامة (نسبة إلى الناتج المحلي)

	الإيرادات المالية	الجباية البترولية	الانفاق الحكومي	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	رصيد الموازنة	رصيد الخزينة العامة	الرصيد الإجمالي للخزينة العامة
1994-1995	31.86	57.16	32.12	24.2	7.96	-0.26	-0.25	-0.51
1995-1996	29.8	17.7	29.1	22	7.1	0.7	-0.2	0.3
1996-1997	31.1	9.17	29.4	22.4	7	1.7	-0.1	1.6

المصدر: من خلال معطيات صندوق النقد الدولي، عن كتاب وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 225.

من خلال التمعن في معطيات الجدول السابق نجد أن الدولة تسعى إلى تقليص تطور الانفاق الحكومي وذلك لا يكون إلا من خلال تخفيض كتلة الأجور والرواتب، وكذا تخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل موارد مالية من أجل إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتطهير البنوك، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التالية:

- التحكم في السيولة المصرفية لضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة ما بين البنوك.
- تكوين سوق للقروض عن طريق تقنيات مناقصة القروض وذلك لإعادة تمويل البنوك.
- إزالة هامش الربح الخاص بالبنوك، مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة.
- تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة وذلك من أجل استقطاب الادخار الخاص.

أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية المطبقة على المدى المتوسط، فان السلطات المركزية عزمت على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي الذي يستجيب لمتطلبات الفرد الجزائري، ولذلك فقد حرصت السلطات آنذاك على أن يتميز هذا النمو بما يلي:

- الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، والعمل على توفير التموين الملائم والدائم بعيدا على خطر التقلبات والصدمات الداخلية والخارجية.
- الاستقرار الدائم مع معدل التضخم يكون في حدود المعقول ويمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تموين تعتمد على الادخار وإلغاء التمويل النقدي التضخمي.
- إيقاف البطالة في مرحلة، ثم البدء بالتشغيل وامتصاص البطالة في مرحلة لاحقة.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي، فقد ركزت السلطات المركزية على متابعة تحرير التجارة الخارجية، وذلك يكون برفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات. كما ركزت على تطوير نظام الصرف، وذلك يكون عن طريق إقامة سوق للصرف ما بين البنوك مع نهاية عام 1995، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية، وكذا العمل على جعل عملة الدينار قابلة للتحويل بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولى، بالإضافة إلى تخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[16].

وقد تطورت السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-1993) على النحو التالي:

- إلغاء الدعم على بعض المنتجات الغذائية والبترولية، لأجل تقليل نفقات الدولة.

- تحقيق فائض في الموازنة العامة للسنتين 1990 و1991، ثم بعد ذلك عودة العجز خلال السنتين المواليتين، رغم الالتزام بعدم رفع النفقات على الأجور وعلى العلاوات الاجتماعية، حيث بلغ مؤشر رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الخام للسنوات الأربع على الترتيب: 2.09%، 1.03 %، -10.06% ، -13.67 % ، مع العلم أن فترة الثمانينات لم تعرف رصيدا موجبا للموازنة العامة.

نجد هنا أنه قد تم التركيز على تقليص الطلب المحلي الذي اعتبر بمثابة مفتاح السياسة المالية، وذلك لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

الجدول رقم (3-6): تطور ميزانية الدولة للفترة (1993-1998). ووضعية الأمر بالصرف.

التعيين	93	94	95	96	97	98
مداخيل ميزانية الدولة	314,00	470,50	611,70	824,00	933,70	784,30
- منها: الجباية البترولية	179,20	222,20	336,10	496,20	570,80	378,70
نفقات ميزانية الدولة	476,60	577,60	759,60	888,30	940,90	970,70

[16]- عبد الله بدعيدة ، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 366.

- منها: التجهيز	185,20	247,20	285,90	297,80	275,70	245,70
رصيد الميزانية	-162,60	-107,10	-147,90	-64,30	-7,20	-186,40

Source : **Ministère de finance**, **indicateurs 2003**,**op**.**cit** , **p 83**.

نلاحظ وجود رصيد سالب في كل السنوات، ويفسر عموما بتدهور أسعار البترول، وهذا نظرا لاعتماد الجزائر في مداخيلها على المحروقات، كذلك بسبب تدني عائداتها وتذبذب أسعارها في السوق العالمية، حيث اتخذت ضمن برنامج التعديل الهيكلي، إجراءات صارمة من أجل تقليص العجز الموازني[17]. وتم وضع شروط لنجاح هذه السياسة، وهي كما يلي:

- تقليص وترشيد النفقات العامة تجاه شرائح المجتمع، وذلك بإعادة هيكلة التحويلات المقدمة.
- مراعاة الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية، والعمل على توفير هامش يقي من الآثار السلبية الناجمة عن الهزات في أسعار البترول.
- تحسين مداخيل الدولة من خلال ترقية النظام الضريبي حيث يمكنه أن يكون فعال ومرن

المطلب الثاني: السياسة النقدية وبرامج التصحيح الهيكلي

لقد تم التطرق فيما سبق إلى أهمية السياسة النقدية في برامج صندوق النقد الدولي وذلك من خلال إدارة العرض النقدي الذي يساهم في تشكيل الطلب الداخلي أو المحلي، وبالتالي فان من أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي وذلك يكون من خلال مراقبة العرض النقدي، حيث أصبح البنك المركزي مؤسسة مستقلة وهي بدورها مكلفة بإدارة السياسة النقدية وكذا تسيير النظام البنكي. وبالتالي وفي ظل هذا الإطار الجديد تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات كان أهمها ما يلي[18]:

1- أهم إجراءات السياسة النقدية:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وهذا في حدود سقف قدره 20%.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى حدود 7% سنة 1989 ، ثم إلى نسبة 11.5% سنة 1991.
- إنشاء سوق ما بين البنوك وهذا يعتبر كجزء من السوق النقدية.
- تقليص الزيادة المترتبة على الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994

[17] - لاحظنا اختلاف الأرقام عند مقارنة المصادر، حيث يقدم صندوق النقد الدولي أرقاما اقل من تلك المقدمة من طرف وزارة المالية .

[18]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 226

- وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 5% [19].

الملاحظ أن الهدف من هذه الإجراءات المتخذة من طرف السلطات هو الحفاظ على سعر صرف الدينار الجديد وهذا بعد التخفيضات المقدرة بـ17,40% في أفريل سنة 1994 وكذا الحد من الضغوط التضخمية والتخفيض من أثر المزاحمة وكان ذلك بإعادة ضخ الموارد المالية للاقتصاد، وكذا امتصاص الفائض من السيولة النقدية المتراكمة وذلك خلال فترة الاقتصاد المخطط، كما أن تخفيض سعر الصرف كان من أولوياته هو تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني. ولكن للوصول إلى ما تحقق فعلا من هذه النتائج التي سيتم استقراؤها وتحليلها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7):نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية الوحدة (مليار دينار)

	الموجودات الخارجية الصافية	الموجودات الداخلية	القروض الداخلية	القروض للدولة	القروض للاقتصاد	نسبة السيولة (%)
1993	23.9	601.3	753.6	522.1	231.4	52.2
1994	60.4	663.3	774.4	468.6	305.8	52.2
9995	26.3	773.3	967.2	401.6	565.6	40.7
1996	133.9	781.3	1057.3	280.5	776.8	35.7
1997	350.3	799.4	1164.9	423.6	741.3	38.9
1998	280.7	1010.0	1273.5	723.2	906.2	56.3

	الكتلة النقدية (M_2)	معدل التضخم (%)	التداول النقدي/ الناتج المحلي الخام	التداول النقدي /الكتلة النقدية	إعادة التمويل/إقراض للاقتصاد
1993	625.2	20.5	18.1	33.8	7.12
1994	723.7	29.0	16.3	30.8	5.16

[19]- A .benbitour, présentation de programme économique et financière soutenu avec par un acord de confirmation avec le FMI ;journée d'information sur l'accord stand by ; avril 1994 ;p97

1995	799.6	29.8	12.7	31.2	3.33
1996	915.0	18.5	11.3	31.8	8.32
1997	1081.5	5.7	12.1	31.2	6.29
1998	1592.5	5.0	14.0	24.9	0.25

Source :crises financiers et faillites des banques algériennes, ghernaout m . GAL édition ALKHALIFA ; BCIA; Alger; 2004; pp 66,67.

إن الشيء الملاحظ من خلال الجدول السابق هو نمو الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بالتكفل بالعجز المزمن للشركات العمومية، كما أن الشيء الملاحظ هنا كذلك هو انخفاض القروض المقدمة للدولة وهذا خلال الفترة (1993- 1996) والتي تميزت باستقرار نموها خلال الفترة الموالية، أما فيما يخص القروض المقدمة للاقتصاد فقد عرفت توسعا هاما، كما أدت صرامة السياسة النقدية إلى انخفاض معدل التضخم من 20.5% سنة 1995 إلى 5% سنة 1998. ومع نهاية سنة 1998 عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا، فنجد أنه بعد انتهاء برنامج التصحيح والتكييف الهيكلي سنة 1998، فقد أصبح اقتصاد الموازنة العامة الشغل الشاغل للسلطات، حيث تركزت السياسة المالية على محورين أساسيين، وهما : الاستدامة والنمو، ففي السداسي الأول من سنة 1999 تميزت سياسة الدولة بالحذر ومراقبة تطورات أسعار النفط حتى تصل إلى وضع الاستقرار، وقد كان ذلك قبيل الالتزام ببرامج استثمارية في إطار قانون المالية التكميلي[20]، أما فيما يخص الحصة الكبيرة من نفقات التسيير فكانت لصالح الأجور وكذا تمويل الوظائف الاجتماعية للدولة وتسديد الديون، وهذا ما أدى إلى فقدان مرونة الموازنة العامة للدولة، وهو ما يفسر الصعوبة التي تجدها الحكومة إذا أرادت تخفيض هذا النوع من الإنفاق، ولمعرفة تطورات السياسة النقدية نقوم باستعراض المتغيرات التالية:

2- تطورات السياسة النقدية:

2-1- تطور الكتلة النقدية (M2):

لمعرفة سير السياسة النقدية حيث يعكس هذا التحليل سياسة الدولة في كيفية التحكم في العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام، من خلال الجدول التالي:

[20]- حيث نجد أن ميزانية التسيير (الانفاق الجاري) ما يقارب حوالي 962 مليار دينار، أما ميزانية التجهيز فقد كانت تقارب 285 مليار دينار ثم ارتفعت إلى حدود 290 مليار دينار حيث أن هذه الزيادة ذهبت إلى قطاع البناء و التنمية المحلية (P.C.D).

الجدول رقم (3–8):تطور الكتلة النقدية M2 والناتج المحلي الخام PIB خلال الفترة(1993–1998).

السنوات	معدل نمو M2(%)	معدل نمو PIB(%)
1993	22.7	2.11
1994	13	6.26
1995	9.2	6.33
1996	14.3	4.30
1997	18.5	7.7
1998	18.8	0.7

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 362.

التعليق على الجدول:

–الفترة (1994–1996): حيث نلاحظ أنه خفض فيها معدل الصرف، وكان معدل نمو الناتج المحلي الخام لا يتجاوز معدل نمو الكتلة النقدية. وتعكس الوضعية الأخيرة ، انخفاضا شديدا في معدل السيولة للاقتصاد مقاس بنسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الخام، الذي تجاوز 56% سنة 1993، ليسجل 36 % سنة 1996[21].

–الفترة (1997–1998): حيث شهدت استقرار سعر الصرف، ووضع معاكس لما سبق في العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام ، ويرجع ذلك لارتفاع معدل السيولة للاقتصاد، الذي وصل إلى حدود 46% سنة 1998. وذلك لعاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي بتوسيع الإنفاق الاستثماري.

2–2– سياسة تحرير الأسعار:

إن من بين الأهداف الرئيسية لبرنامج التعديل الهيكلي هو إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، حيث حدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات وتم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل، ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 20% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و1996م بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994م يسودها نظام الأسعار

[21] – عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 362

المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الإجمالي، مما أدى إلى ظهور السوق الموازية أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة والإخلال في تموين الأسواق المحلية. والجدول التالي يبين أهم الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار حسب التوقيت الزمني:

الجدول رقم(3–9):الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار

الفترة	أهم الإجراءات المتخذة
1994	– نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة، إلى مواد ذات هامش ربح مقنن
1994	– إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد(السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية والأدوية)
1994	– تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة – إنشاء ميكانيزم: مراجعة أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر – مراجعة تعريفات الغاز والكهرباء بدلالة تطور التضخم
1994	– تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية – الحد من الدعم على المواد الفلاحية، البطاطا، البذور والقمح على الخصوص
1994	– إلغاء الإعانات المعممة على الاستهلاك 1– منتوجات البترول 2– المنتجات الغذائية
1995 1996	–إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب، عدا القمح،الزيت، والأدوات المدرسية
1995	– رفع إيجار السكن العمومي بـ30%
1995- 1997	

المصدر: محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي–التجربة الجزائرية– رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000، ص 257.

2–3– تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف:

حيث نجد أن برنامج التعديل الهيكلي يهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا وهذا سواءا إلى تحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة

الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما أن تخفيض قيمة الدينار، وكذا إنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي ويمكن تلخيص بعض الإجراءات الخاصة بهذا الجانب كما يلي[22]:

- وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة في نظام الصرف.

- في إطار تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية تم وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها وتحرير 10 مواد أساسية، حيث استيرادها يتم تحت معايير تقنية ومهنية.

- توحيد التعريفة حتى 50% لإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات

- إلغاء كل منع للتصدير، باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية

- تحرير واردات العتاد المهني والصناعي الغير جديد

- إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أفريل 1994.

- ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة والتعليم بالخارج عن طريق: بنك الجزائر، في حدود سقف سنوي.

- تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي والوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر.

- ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية (سفر العمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار)، كما تم تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي

- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية، حيث تقبل الجزائر الالتزامات المفروضة عن طريق "المادة 8" لصندوق النقد الدولي[23].

[22] – محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي –التجربة الجزائرية– رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000، ص 255.

[23] – انظر المادة رقم 8 لصندوق النقد الدولي، الموقع الالكتروني: الدكتور خليل حسين– صندوق النقد الدولي، الفصل السابع عشر من كتاب السياسات العامة، دراسة مالية، منظمات إقليمية ودولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية. www.amf.org.ae

2-4- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية وتشجيع القطاع الخاص وكذا خلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني والأجنبي، وقد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق القائمة السلبية للاستثمار واتخاذ مجموعة من التدابير نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-10):الإجراءات المتعلقة بإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص

الفترة	الإجراءات المتخذة
1994 1994 1995	- وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية - توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية - الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية، ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية، في حدود 49% - الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية
1997-1994	-حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية
1996-1994	-إعطاء الاستقلالية ل22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر جوهرية والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة
1996 1996 1997	-تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة - تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد والتوزيع للمنتجات الغذائية، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز - نشر برنامج الخوصصة ل250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999.

المصدر: محمد راتول، مرجع سابق، ص 25.

من خلال الجدول السابق نجد أن من بين أهداف برنامج التعديل الهيكلي هو تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994م وذلك يكون من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص وكذا مساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية وهذا في حدود49%. هذا كله يصب في مصلحة ترقية القطاع الخاص.

كما كان أول برنامج للخوصصة في أفريل 1996م مدعما من طرف البنك العالمي، حيث خصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات واستفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج[24].

إن الخوصصة أداة ضرورية في سياق سياسات التنمية بوجه عام، وفي إطار التعديل الهيكلي بوجه خاص ولها أكثر من دلالة لارتباطها بانجاز عملية التحول الاقتصادي، والاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي، وكذلك ما تستهدفه الخوصصة من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع نمط واليات الاقتصاد الحر، كما أصبحت الخوصصة من البنود الأساسية لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة وعلى هذا الأساس أسندت مهامها إلى هيئة مكلفة بالعملية، وكذا إنشاء مجلس ولجنة مراقبة عمليات الخوصصة، وقد حدد القانون عدة أشكال لها وهي كالآتي:

- التنازل عن طريق السوق المالية
- التنازل عن طريق المزايدة
- التنازل عن طريق الأسهم أو القيم المنقولة
- التنازل عن طريق الأصول.

أما فيما يخص القطاع الفلاحي فنجد أنه من بين البرامج المطروحة على الجزائر هو الاهتمام بقطاع الزراعة وهدفه من ذلك تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر، والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته واندماجه في المخطط الإقليمي، وعليه كان لزاما أن تكون هناك إجراءات من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات على القطاع وهذا وفق التدابير التالية:

فيما يخص الدعم فقد تم الحد من دعم أسعار القمح وهذا سنة 1996

- أما فيما يخص الحبوب فقد تم وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية، وذلك بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال ويخفف عبئ الضريبة وهذا كان سنة 1995.
- إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي وتفضيل إنشاء الضمان
- وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي
- تقديم مشروع قانون إلى المجلس الشعبي الوطني يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية وهذا سنة 1997.

[24]– كربالي بغداد، الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2004/2003 ، ص 196.

حيث نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى النقاط التالية:

- التوصل إلى تحقيق الاستقرار في مجال الاستغلال الفلاحي وذلك من خلال تطهير النزاعات الفلاحية والمحافظة على الأراضي الزراعية وتشجيع الخواص.
- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية من خلال تشجيع الاستثمار الفلاحي وتطوره
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة وذلك عن طريق تثمين الموارد والحفاظ على الأوساط الطبيعية في الجزائر.

2- نتائج البرنامج على المتغيرات الاقتصادية الكلية:

بداية فيما يخص النمو الاقتصادي فقد كانت النتائج ايجابية، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي مع نهاية تنفيذ البرنامج إلى (4.3%)، وهذا بعدما كان سالبا لفترة طويلة. ونجد هنا أن الفضل في هذا النمو يعود بالدرجة الأولى إلى القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة وذلك بنسبة 21% على عكس ما كان متوقعا بأكثر من 11%، حيث كان توقع نمو هذا القطاع في حدود 9%.والجدول التالي يبين تطورات النمو خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم (3-12): يمثل معدل النمو الإقتصادي خلال الفترة (1993-2003)

السنة	93	94	95	96	97	98*	99*	2000*	2001*	2002*	2003*
معدل النمو	2.2-	0.9-	3.8	3.8	1.7	5.1	3.2	2.4	1.7	2.6	3.9

SOURCE : Rapport sur l'investissement dans le monde, NU, Juillet 2004

*** Algeroscope : édition ACOM, 2003, p51**

أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة سالبة (-2.4%) عكس ما كان متوقعا، حيث كان الهدف المرسوم له هو بلوغ معدل 4.8% وهذا على رغم التسهيلات التي منحت له وذلك من أجل الاستيراد، وعلى العموم كان متوقعا أن يستمر النمو بوتيرة لا تقل عن 5% سنويا بحسب الأهداف المسطرة وهذا لفترة البرنامج.

أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكل البطالة التي اقتربت نسبتها إلى 25% وهذا سنة 1995، وقد زادت هذه النسبة في السنتين الباقيتين للبرنامج. وهذا كان نتيجة حتمية لعملية الاصلاح الهيكلي للقطاع العمومي.

أما المالية العامة والقطاع النقدي، فان النتيجة كانت مرضية، حيث انخفضت نسبة عجز الميزانية إلى 1.4%، وهذا بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.4% في سنة 1994، وهذه النتائج كانت تنبئ بالأداء الجيد لسياسة الميزانية في المدى المتوسط، وهذا بدون شك ما يبعد من خطر التمويل النقدي

التضخمي. أما القطاع النقدي، فقد سجل بدوره نتيجة ايجابية على المستوى الكلي، حيث زادت الكتلة النقدية (M_2) بـ10.5% وهذا مقابل 15.3% سنة 1994. غير أن القروض المقدمة إلى المؤسسات الاقتصادية عرفت تدهورا كبيرا على الرغم من قيام الخزينة العمومية بتسديد جزء من مستحقاتها تجاه النظام المصرفي، والتحكم في حجم القروض الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة، أما سبب تدهور هذه القروض وعدم تنميتها، فيعود أصلا إلى تمويل المؤسسات المستوردة للموارد الغذائية.

أما التضخم، فقد زادت نسبته عن النسبة المستهدفة في البرنامج، حيث بلغ معدل التضخم في نهاية سنة 1995 إلى 29.8% وهذا عوض نسبة 22.6% المتوقعة في البرنامج[25]، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع تكلفة الواردات، والى ارتفاع الأسعار التي لا تزال محددة إداريا، بالإضافة إلى الارتفاع في سعر صرف الدينار.

بالتالي فان عملية تطبيق برنامج التمويل الموسع عرفت تسجيل تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خاصة فيما يتعلق بتوازن الموازنة العامة وإعادة تشكيل احتياطات الصرف وكذا تحسين رصيد ميزان المدفوعات، كما أن معدلات التضخم عرفت انخفاضا لكن هذا الانخفاض كان على حساب معدلات البطالة التي ارتفعت، كما أن النتائج كانت غير مرضية في المجال الاقتصاد الحقيقي، حيث أن إنتاج القطاع الصناعي خارج المحروقات انخفض بـ (4.4%)، كان هذا سنة 1994 ، (5%) سنة 1995، ثم (6.0%) سنة 1996 ليستقر في(1%) سنة 1999 [26]، والجدول التالي يوضح تطورات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1993– 1998.

الجدول رقم(3–13): معدلات نمو أهم القطاعات الاقتصادية في ظل برنامج التمويل الموسع

	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	2.5 –	0.4 –	3.7	2.6	0.9–	1.5
الصناعة	3.1–	4.4–	1.4–	7.9–	3.6–	6.4
الزراعة	3.7–	0.9–	0.15	5.19	1.4–	4.11
البناء والأشغال العمومية	0.4–	0.9	2.7	4.5	2	2.4
المحروقات	8.0–	5.2–	1	7	2.5	5.3

Source :Abdelmadjid bouzid op .cit ; p39

[25]- Mustafa mekideche, op cit, p67
[26]- Ibid; p68

من خلال الجدول السابق نجد أن برنامج التمويل الموسع قد حقق الهدف الأساسي المسطر وهو تخفيض الاستيعاب بغرض إدارة الطلب الكلي، إلا أنه ما يعاب على هذا البرنامج هو استمرارية هشاشة الاقتصاد الوطني وذلك تجاه الصدمات الخارجية نتيجة سيطرت قطاع المحروقات، حيث يمثل 95% من مجمل الصادرات ويساهم كذلك في تشكيل 60% من موارد الموازنة ويمثل من 25% إلى 40% من الإنتاج الكلي، وبالتالي فإننا نستطيع القول أن برنامج الصندوق قد نجح في إدارة الطلب الكلي وذلك دون المساهمة في تحسين جانب العرض الكلي. ومع حلول سنة 2001، فقد تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001–2009 ، فما هي أهم خصائص هذه الفترة وأهم الانجازات المحققة في الاقتصاد؟ وهذا ما سنستعرضه في المبحث الثالث.

-المجور الثالث برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين (2001– 2009):

2–1– برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي كان يغطى الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2004ّ، وقد خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر السلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل 20% وهذا بالمقارنة مع سنة 2000.

لقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الانفاق الحكومي والتركيز على فعاليته، حيث أن هذا التحدي كان على مستوى وكيفية إدارة هذا الانفاق وليس في كميته، كما عرفت السنة المالية 2002 ارتفاع الانفاق الحكومي بـ (6.10%) وهذا مقارنة مع السنة السابقة، كما أن الانفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعا طفيفا بـ 6 مليار دينار، أما عجز الموازنة بلغ 100 مليار دينار، وهو ما يعادل (9.23%) من قيمة الناتج المحلي، وعرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي والمقدر بـ 525 مليار دينار والتي تم تخصيصها لهذا المخطط.

في هذا الصدد فقد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات، والتي تم توزيع الغلاف المالي عليها كما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-15): تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	47	8.95
الفلاحة والصيد البحري	65	12.38
التنمية المحلية	113	21.52
الأشغال الكبرى	210	40.00
الموارد البشرية	90	17.14
الإجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية، وكذا الأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار، كما نجد في نفس الوقت أنه تم تخصيص ما نسبته 8.95% وذلك لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال تتبع مراحل هذا البرنامج فقد تم استحداث ما يمثل 728.500 منصب عمل، منها 477.500 منصب دائم و 271.000 منصب مؤقت[27].

كما تمثلت مجالات الاصلاح التي تناولها البرنامج في ما يلي

- إصلاح النظام المصرفي والمالي، وتحسين وتسير المالية العمومية.
- ترقية الاستثمار والشراكة والخوصصة.
- الفلاحة والتنمية الريفية وقطاع الصيد البحري والموارد الصيدية.
- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

خلال الفترة موضع الدراسة تمكنت الجزائر من التخلص من العديد من الصعوبات التي واجهتها في الأعوام الماضية، كما تمكنت بشكل ملحوظ من متابعة عملية الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي التزمت بانجازها. كما شدد مدير صندوق النقد الدولي على أن بإمكان الجزائر أن تتخذ قرارات من شأنها أن تؤهل الاقتصاد الكلي الجزائري وتسرع عملية التنمية. كما ثمن انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق مشيرا إلى " اتفاق الشراكة الموقع عليه مع الاتحاد الأوروبي قبل نهاية عام 2005، إضافة إلى مساعيها للانظمام إلى منظمة التجارة العالمية ".

لابد من الإشارة إلى أن الديون الخارجية الجزائرية تراجعت إلى 21.4 مليار دولار في نهاية عام 2004، وذلك بحسب مصادر البنك المركزي الجزائري، في حين بلغت 23.2 مليار دولار في نهاية 2003.

[27]- معطيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES

وكانت خدمة الديون باستثناء التسديدات قد ارتفعت إلى 4.44 مليار دولار في نهاية 2004، وهو ما يعادل 12.6% من قيمة الصادرات في مقابل 17.7% خلال 2003 و21.68% خلال 2002 ، حيث كانت الديون الخارجية تقدر بنحو 34 مليار دولار سنة 1992، حيث اضطرت الجزائر إلى خفض قيمة عملتها وإعادة هيكلة ديونها آنذاك.

قد استهدفت الجزائر بعد ذلك خفض الديون الخارجية بأكثر من 50% في السنوات التي تلت مع تحسن الوضع الاقتصادي الذي حقق نموا بنسبة 2.5% عام 2004، كما سعت الحكومة الجزائرية لتقليص المديونية إلى 10 مليار دولار في نهاية سنة 2009. ويشار هنا إلى أن ديون الجزائر الطويلة والقصيرة الأمد هبطت بنسبة 8.4% مع حلول سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003. وعلى صعيد آخر فقد تم طرح خطة طموحة بتكلفة 50 مليار دولار خاصة ببرنامج تكميلي لدعم النمو يمول محليا بدل اللجوء إلى القروض الخارجية، حيث كانت توقعات الحكومة بأن يصل إجمالي الاستثمارات إلى 100 مليار دولار مع حلول سنة 2009.

2-2- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائري في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي، برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها.

مع بداية سنة 2005 انطلقت الجزائر في بعث برنامج اقتصادي جديد لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005- 2009) ومن بين ما يتضمن هذا البرنامج نجد محورين أساسيين:

الأول: يتمثل في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل (حوالي 4200 مليار دينار)، وهو برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لغرض تدعيم البنية التحتية وكذا تنشيط القطاعات الاقتصادية.

الثاني: فيسعى إلى التحكم في الانفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور، وإدارة أحسن للدين العام، وكذا تخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

في هذا الإطار، قد تم تسطير إستراتيجية وطنية، حيث تسعى الحكومة من خلال هذه الإستراتيجية إلى إطلاق مجموعة من المشاريع، وذلك من خلال البحث عن شركاء أجانب وهذا من أجل تفعيل هذه المشاريع، ونجد على رأس هذه المشاريع "مشروع القرن" كما سمي وهو الطريق السيار شرق غرب، والذي

يمتد من الشرق الجزائري إلى الغرب على مسافة 1200 كيلومتر، والذي يصل بين الحدود التونسية الجزائرية وكذلك الحدود المغربية الجزائرية، وما يجلبه من أهمية تنموية اقتصادية لبلدان المغرب العربي، وكذا تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية...، بالإضافة إلى مشاريع تنموية أخرى، ونجد أن هذه المشاريع كلها قد تم تدشينها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، وكان هذا خلال الفترة(2005-2009) ، وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة على الاقتصاد، وخاصة في مجال الإعلام والاتصال.
- البحث عن تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن وخاصة المعيشية.

حيث كانت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج (حوالي 22 مليار دولار، منها 700 مليار دينار خصصت لقطاع النقل، مقابل 600 مليار دينار للأشغال العمومية، أما الموارد المائية 393 مليار دينار، البناء فقد تم تخصيص مبلغ 555 مليار دينار وذلك لبناء وانجاز مليون وحدة سكنية.)

لقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة والابتعاد عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج.

أما فيما يخص ميزان المدفوعات فقد عرف تحسنا مستمرا خلال الفترة (1999-2007) نظرا للارتفاع المتواصل لسعر النفط، وهذا ما سمح بنمو احتياطات الصرف، كما ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من قيمة (2.38% مليار دولار) سنة 1999م إلى (20.80% مليار دولار) وهذا سنة 2007، وهو رصيد معتبر لم تبلغه الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن هذا الرصيد يرتبط بالحساب الجاري فقط، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا خلال الفترة نفسها، وهو ما يؤدي إلى عدم التوازن بين مختلف بنود ميزان المدفوعات نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية فقط.

2-1- أثر برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي على البطالة:

نجد أنه بداية منذ سنة 2000 ومع ارتفاع وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وكذلك تحسن مداخيل الدولة، ومع بوادر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فقد شرعت الحكومة سنة 2001 في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بمبلغ يقدر بحوالي 525 مليار دينار أي(7 ملايير دولار) وهذا على امتداد أربعة سنوات، ومن بين أهم الأهداف المسطرة في هذا البرنامج خلق مناصب الشغل كما تطرقنا له سابقا، كما تدعم هذه البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو رصد له (50 مليار دولار) حتى سنة 2009 والذي

كان من المتوقع أن يساهم هذا الأخير في خفض معدل البطالة وزيادة النمو الاقتصادي، والشكل البياني يوضح العلاقة بين معدلات البطالة وتطور الانفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الخام.

من خلال الشكل السابق الذي يبين تطور معدلات البطالة ونسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام، فنجد أن هذا الأخير كان في تزايد مستمر تتخلله بعض الانخفاضات وهذا راجع إلى التذبذب الحاصل في الإيرادات المرتبطة أساسا بأسعار المحروقات، ولكن نلاحظ أنه عند بداية سنة 2000. ومع تحسن الأسعار فقد أدى ذلك إلى زيادة الانفاق الحكومي خلال برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين وخاصة على البنية التحتية كما تطرقنا له سابقا وهذا ما كان له الأثر المباشر على التشغيل في الجزائر والانخفاض التدريجي للبطالة.

لم يقتصر التطور الايجابي على عملية الاصلاح المتواصلة، بل تعداه إلى المجالات كافة ولاسيما في مجال الاستثمارات الأجنبية، حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا لم يسبق أن بلغته سابقا. فقد كشف تقرير حكومي أن الاستثمارات الأجنبية بالجزائر تجاوزت المليار دولار أمريكي منذ بداية العام 2005، وذكر التقرير الذي أعدته الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات أن " الجزائر تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات خارج المحروقات وأهمها قطاع تحلية مياه البحر والسياحة "

كما استفادت الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار مشاريع برنامج (ميدا) الأورو– متوسطي، بقيمة ستة مليارات يورو خلال عام 2004 حيث احتلت المرتبة الأولى بين هذه البلدان الأورو متوسطية التي استفادت من هذه المشاريع.

في هذا المجال لابد من القول أن الجزائر قد استفادت من التطورات العالمية ومن ارتفاع أسعار النفط عالميا، حتى باتت تشهد نموا اقتصاديا ملحوظا بعد تحسن الأوضاع الأمنية، مما جعلها تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها، ونظرا للمجهودات الكبيرة التي تبذلها الجهات الرسمية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ولتنويعها لتناول كافة النشاطات والقطاعات والاتجاهات.

في هذا السياق وحرصا من الجزائر على تنويع مصادر الاستثمارات الأجنبية، دعا وزير الطاقة والمناجم الجزائري آنذاك المستثمرين الأمريكيين إلى الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية الجزائرية وعدم الاكتفاء بقطاع النفط والغاز فقط. وشدد على رؤية الحكومة الجزائرية للإصلاحات الاقتصادية والآفاق الجديدة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، ولاسيما قطاع الأشغال العمومية والمياه والبناء.

اعتمد برنامج الإنعاش ودعم النمو في التطبيق على تكامل العديد من السياسات ونجد منها

– **سياسة الضبط:** وتعمل هذه السياسة على تحقيق التوازن العام والمحافظة عليه، وهنا من خلال عدة آليات منها: العمل على تخفيض التضخم، توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التشغيل الشامل، ووضع سياسات مضادة للازمة.

– **سياسة إعادة الهيكلة:** وهذا من أجل إحداث توافق بين النسيج الصناعي والاتجاه العام للطلب العالمي، كأن تلجأ الدولة إلى تشجيع الصناعات التصديرية، تحفيز النشاط الاقتصادي وامتصاص البطالة، ومن هنا فان الدولة تتخلى عن السياسة الحمائية لقطاعاتها المنتجة.

– **سياسة الإنعاش:** تهدف هذه السياسة إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من ركود في مجمل آلياته، وهذا ما اعتمدته الجزائر في برنامجها للفترة (2001–2004) لإنعاش الاقتصاد، واعتمدت في هذا على بعض الآليات مثل عجز الميزانية(تمويل التنمية بالعجز) تحفيز الاستثمار المحلي والخارج، زيادة الأجور للتأثير على الاستهلاك وبالتالي تقوية الطلب على السلع.

– **سياسة دعم النمو:** وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، وهذا ما يرفع من كفاءة المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، عن طريق تدعيم الاستثمارات خاصة في القطاعات التي تساهم في تقليص البطالة وتنشيط الاستهلاك، كالهياكل القاعدية والبناء وكل المشاريع التي تدخل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: أثر الطفرة النفطية على جانب الاقتصاد الوطني:

لقد عرفت أسعار النفط ارتفاعا مستمرا وبشكل كبير وهذا منذ سنة 1999 بعد ما كانت قد عرفت هذه الأسعار تدني في مستوياتها قبل ذلك، وهذا مما أدى إلى التدفق الكبير في الموارد المالية من خلال الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية والتي بدورها انعكست على الجوانب المختلفة للاقتصاد الوطني والتي نوجزها في المؤشرات المالية التالية.

1– ارتفاع نسبة الإيرادات:

لقد استفادت الجزائر من الارتفاع الكبير في أسعار النفط، حيث أدى هذا الارتفاع إلى نمو وتطور الصادرات النفطية بنسبة 40% وذلك خلال الفترة (1999–2007)، وهو ما انعكس بدوره على حالة الاقتصاد الوطني من خلال النتائج التالية[28]:

[28] – لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقته بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 235، 236.

- ارتفاع الإيرادات العامة للدولة، حيث تضاعفت نسبتها وهذا خلال نفس الفترة إلى 88.3% وقد بلغت أواخر هذه السنة قيمة 3611.5 مليار دينار، بينما كانت لا تتجاوز 902.9 مليار دينار سنة 1999م.

- ساهمت الإيرادات النفطية في ارتفاع الإيرادات العامة بـ86.8% وهذا بين(2003- 2007) وذلك بنسبة مساهمة وصلت إلى 84.4% من هذه الإيرادات.

الجدول رقم(3-16): تطور الإيرادات العامة (1999-2007) **الوحدة: (مليار دينار)**

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات النفطية	588.2	1213.2	1001.4	1007.9	1350	1570.7	2352.7	2799	2835
الإيرادات العادية	314.7	349.5	398.2	481.8	494.3	532.2	596.9	646.5	776.1
المجموع	902.9	1562.7	1399.6	1489.7	1844.3	2102.9	2949.6	3445.5	3611.1
الانفاق العام	961.7	1178.7	1321.0	1550.6	1752.7	1896.8	2052.0	2453.0	3092
معدل النمو %	-	22.56	12.07	17.38	13.03	7.93	8.46	19.54	26.07

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك المركزي

الشكل رقم(3-3): يمثل تطور الإيرادات العامة والإنفاق العام خلال (1999-2007)

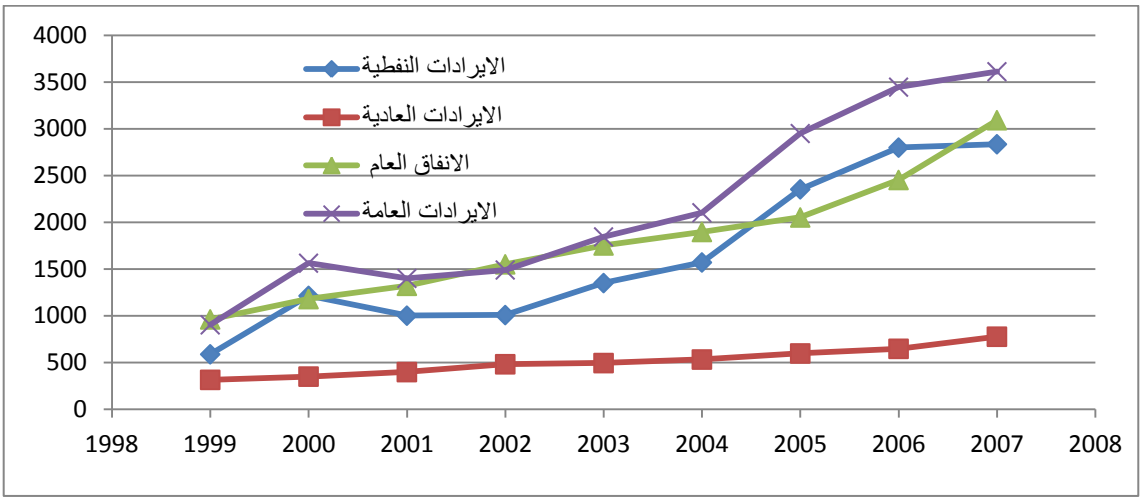

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول(3-17)

من خلال الجدول السابق نجد أن الإيرادات النفطية قد ارتفعت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة من (61.9%) وهذا سنة 1999 إلى (76.9%) سنة 2006، أي أن الموازنة العامة قد أصبحت تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل شبه كلي، وهذا ما يشكل خطرا على التوازن وكذا الاستقرار الاقتصادي في حالة ما إذا تدهورت أو انخفضت أسعار النفط بشكل مفاجئ وهو ما يعكس ضخامة المشاريع الاستثمارية التي أطلقتها الدولة خلال هذه الفترة.

2- زيادة الانفاق العمومي:

لقد أدت الطفرة النفطية إلى حدوث زيادة معتبرة في النفقات العامة بشقيها الجاري وكذا الاستثماري، وذلك بغية تطوير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى دعم النمو ومواجهة ضغوط البطالة وكذا الفقر.

كما نجد أن الانفاق الحكومي أو العام قد عرف نموا معتبرا وذلك خلال الفترة (1999-2009) وذلك في إطار مختلف البرامج ذات الصبغة الانفاقية (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو) والتي تهدف إلى دعم التنمية المحلية، حيث يلاحظ أن حجم الانفاق قد تضاعف وهذا خلال هذه الفترة بـ3.21 مرة، وقد كانت نسبة نمو الانفاق الاستثماري خلال الفترة (2003-2007) تقدر بـ15.3%، في حين أن نسبة نمو الانفاق الجاري لنفس الفترة كانت في حدود 49%

3- تحسن الوضع الإجمالي للموازنة العامة:

يرجع هذا التحسن إلى الزيادة في جانب الإيرادات بنسبة أكبر من زيادة النفقات والذي يعزي بالأساس إلى زيادة العوائد النفطية، الذي دفع الحكومة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نهاية سنة 2000

تستخدم السلطات العمومية صندوق ضبط الموارد منذ سنوات، أي منذ إنشائه في سنة 2000، كآلية تثبيت وضبط وتعديل للميزانية العامة للدولة، حيث تم تصنيفها ضمن الصناديق الخاصة وبالتدقيق ضمن حسابات التخصيص الخاص الذي يمكن الدولة من سد عجزها نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، ولكن أيضا تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

- ما هو صندوق ضبط الموارد؟:

صندوق ضبط الموارد الذي أنشأته الجزائر عام 2000، يصنف ضمن الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، تم إنشاؤه بمقتضى المادة 10 بناءا على القانون رقم 2000- 02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، وينص على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم (103- 302) بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب، أولا في باب الإيرادات، فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثانيا في باب النفقات ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، وتخفيض الدين العمومي. وينص القانون على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب، وتحديد كيفيات تطبيق أحكام المادة عن طريق التنظيم، وقد تم الاعتماد على نصوص تطبيقية وتعديلات في الأطر الخاصة بتسيير الصندوق بداية بالمرسوم التنفيذي رقم 02- 67 الصادر بتاريخ 6 جوان 2002 والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص رقم 302- 103 الخاص بصندوق ضبط الموارد

كما تضمن الحسابات الخاصة للخزينة مختلف العمليات المالية المترتبة عن خروج أموال من الخزينة العامة أو دخولها إليها بصورة غير نهائية، فهي لا تعتبر إنفاقا أو إيرادا بالمعنى الصحيح للكلمة، بل عبارة عن أموال تدخل الخزينة على أن تخرج منها فيما بعد

من خلال الجدول السابق (3-16) الخاص بتطور الإيرادات العامة، يتبين أنه باستثناء سنة 1999 التي سجلت عجزا، فقد حققت الموازنة العامة فائضا مستمرا خلال الفترة (1999-2007) وهو ما سمح بتمويل البرامج الاستثمارية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

4- انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

لقد استفادت الجزائر من الفوائض الكلية في موازنتها العامة وذلك بتخفيض حجم المديونية الداخلية، حيث يتبين من خلال المعطيات كيف انخفضت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا إلى مستوى يقترب من الصفر، فمثلا بعد أن كانت عند(17.61%) سنة 1999 حيث انخفضت وبشكل مستمر لتصل في سنة 2007 إلى (0.12%)، وبالنظر إلى تركيبة الدين الداخلي (قروض للدولة وقروض للاقتصاد) يتضح أن قروض للدولة قد أصبحت سالبة وهذا منذ سنة 2004، وهذا يعني أن الدولة قد أصبحت في وضعية دائنة تجاه الجهاز المصرفي، وبالتالي فان القروض الداخلية تقتصر على قروض الاقتصاد فقط.

أما بالنسبة إلى انخفاض نسبة الديون الخارجية فقد استفادت الجزائر من إعادة جدولة ديونها وهذا تجاه نادي باريس ولندن من تخفيض ساعد على التخفيف من حدة المديونية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، وكسب المزيد من الوقت، كما كان لارتفاع أسعار النفط وتراكم احتياطات الصرف الذي أدى إلى الدفع المسبق للمديونية

قد انخفضت قيمتها من (28.315 مليار دولار) في بداية الفترة إلى (5.606 مليار دولار) سنة 2007، وقد لعبت سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية والتي انطلقت سنة 2004 دورا هاما في تخفيض نسبة خدمة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كانت في حدود 59.4% سنة 1999 انخفضت إلى 4.4% سنة 2007، ما يسمح للاقتصاد الوطني من التخلص من أعباء المديونية وكذا توجيه الموارد المتاحة من العملة الصعبة لخدمة التنمية الوطنية

أما فيما يخص ارتفاع احتياطي الصرف فقد ارتفع بشكل كبير وهذا خلال نفس المرحلة أي بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد، ما يمكن أن يشكل حماية من نوع خاص للحساب الخارجي، وهذا إذا كان هناك انخفاض في أسعار النفط بشكل سريع وغير متوقع.

هنا نشير إلى أنه قد قفزت احتياطات الصرف من ما قيمته (147.5 مليار دينار) سنة 1999 إلى (7415.56 مليار دينار) سنة 2007 أي أنها تضاعفت بـ 42.5

هنا لاحظنا أنه كان لهذا البرنامج تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي، حيث عرف نموا متواصلا طيلة فترة تطبيقه، كما عرفت هذه الفترة مواصلة للاصلاحات السياسية في إطار تدعيم الاستقرار السياسي باعتباره عامل أساسي في دعم الاستثمار، وكان هذا من خلال ميثاق المصالحة الوطنية الذي جاء استكمالا لسياسة الوئام والأمن للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية لأنه لا يمكن الحديث عن تنمية واستقطاب رؤوس الأموال إلا بتوفير الأمن والسلم.

الجدول رقم(3-17):مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة(2001-2005)

المؤشر	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الخام(مليار دينار)	4235	4455	5149	6112	7130
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد (واحد دولار)	1665	1683	2093	2655	3150
نسبة نمو إجمالي الناتج الداخلي(%)	2.6	4.7	6.9	5.2	4.8
نسبته(خارج قطاع المحروقات)	5.5	5.3	6.0	6.2	5.5
نسبته(المحروقات والزراعة)	3.9	5.3	6.0	6.2	5.7
معدل التضخم (%)	4.2	1.4	2.6	3.6	3.5
الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي(%)	27.0	31.1	30.5	32.6	32.7
الاستثمار الخارجي المباشر(م/دولا)	1.18	0.97	0.62	0.62	0.42
الواردات(مليار دولار)	9.5	12	13.3	18	20.3
الصادرات(مليار دولار)	19.1	18.7	24.5	32.2	42.1
رصيد الميزان التجاري(مليار دولا)	9.6	6.7	11.2	14.2	21.8
رصيد الميزان الجاري - بالنسبة للناتج المحلي	7.1 12.9	4.4 7.7	8.8 13	11.1 13.1	16 15.7
احتياطات الصرف(مليار دولار)	18	23.1	32.9	43.1	57.1
حجم المديونية بالنسبة للناتج المحلي	22.6	22.6	23.4	21.8	16.4
نسبة البطالة (%)	27.3	25.2	23.7	17.7	15.3

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

بالتالي فان الهدف من هذا البرنامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق نتيجة مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية، إلا أن ما يهم هذه الدراسة هو ما مدى تأثير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين والبرامج التي سبقتها والممثلة في برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على الاستقرار الاقتصادي الكلي. وهذا ما تقوم به الدراسة بالإجابة عليه من خلال تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

لمطلب الثالث: انعكاس السياسة الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى فترة من مراحل الاقتصاد وهي مرحلة الاستقرار الاقتصادي من خلال التعرض إلى المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي، والإنفاق الحكومي وعلاقته بالناتج المحلي، ثم محاولة القيام بمقارنة نتائج الفترة (1990-1994) وهي فترة اتفاقات الاستعداد الائتماني، والفترة (1995-1999)، فترة برنامج التصحيح الهيكلي، ثم الفترة الأخيرة والممتدة بين (2000-2009) وهي فترة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.

1- تطور النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر:

1-1- تغيرات مؤشر النمو الاقتصادي:

إن معدلات النمو الاقتصادي مرت بعدة مراحل، وهذا خلال الفترة (1990- 2009)، أي مع بداية تطبيق الإصلاحات الهيكلية إلى غاية مرحلة الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث نجد أن الفترة الأولى الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1994 عرف النمو الاقتصادي معدلات متدنية واضحة، حيث نجد أنه بلغ متوسطه خلال هذه الفترة (-0.65 %)، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها كانت مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، أو ما يعرف بأزمة أسعار البترول آنذاك، بالإضافة إلى أزمات أخرى.

كما لا ننسى أن هذه المرحلة كانت جد حساسة على الاقتصاد الوطني، حيث شهدت دخول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، وهذا عن طريق ما يعرف بالصدمة، وقد ترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(3-18): يمثل تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة(1990-1999)

السنـــــة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
معدل نمو الناتج المحلي (%)		-1.2	1.6	-2.1	-0.9	3.8	3.8	1.1	5.1	3.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 2007

أما المرحلة الثانية تمتد بين (1995-2001)، وشهدت نموا اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو إلى 3.8%، ثم بعد ذلك انخفض إلى (1.1%) سنة 1997، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة (4.5%)، وكان ذلك نتيجة تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، وتعدد الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي، كما شهدت هذه الفترة انخفاض معدلات الاستثمار ممثلة في التكوين الخام لرأس المال الثابت كنسبة من الناتج إذا ما استثنينا قطاع المحروقات الذي عرف زيادة وهذا ما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم(3-4): يمثل تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1970-2006)

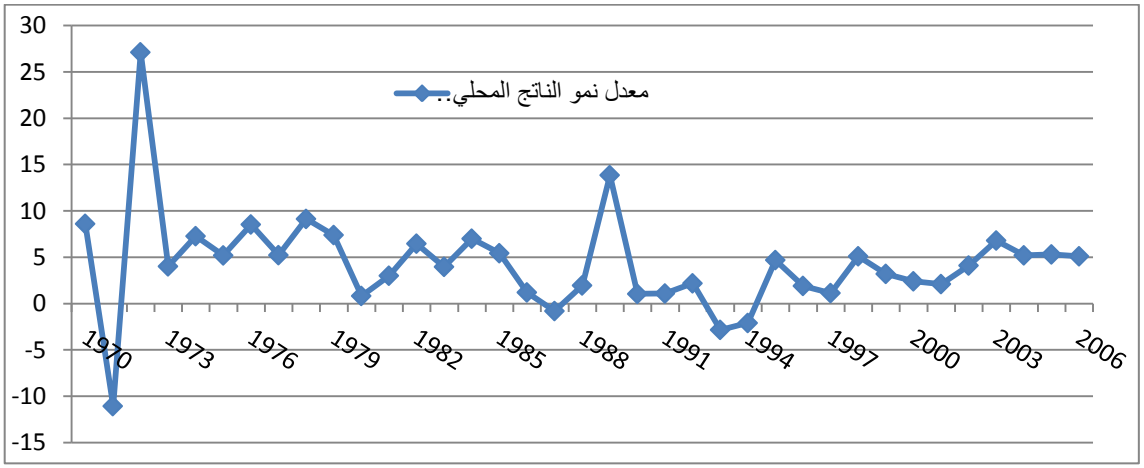

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 2007

مع بداية سنة 2002، عرف معدل النمو الاقتصادي انتعاشا ملحوظا، بعد انخفاضه سنة 2001، حيث ارتفع من نسبة (2.6%) إلى نسبة (5.2 %)، بين الفترة (2001-2004) بزيادة 3%، وكان أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة (6.9%) سنة 2003، وبلغ معدل النمو المتوسط خلال نفس الفترة (5.5%)، ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، وأثره الايجابي على الاقتصاد ككل، حيث

ظل هذا القطاع مهيمنا على الاقتصاد مقارنة مع القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة، والقطاع الزراعي الذي أهمل في تلك الفترة، وهو ما يمثله الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3–5):مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993– 2006)

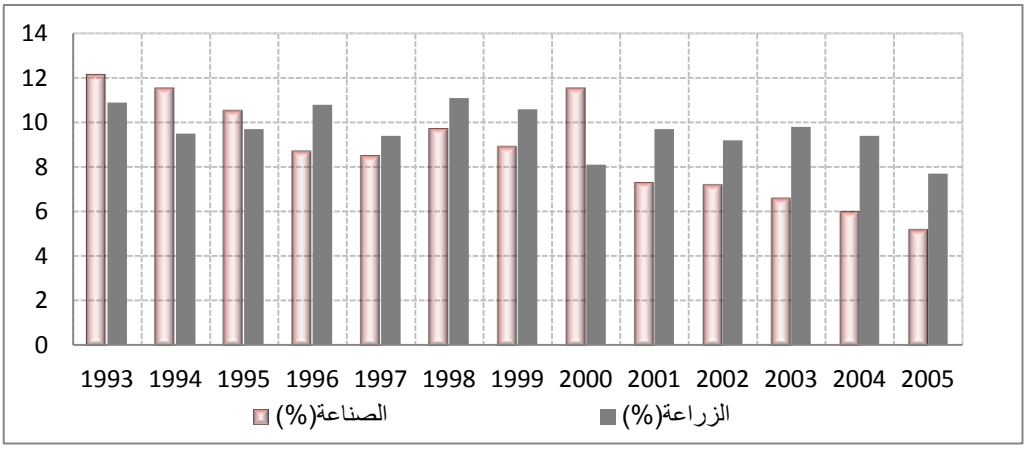

Source : **Algeria statistical appendix ; IMF country report**, **no 08–102 p06**

من خلال الشكل رقم(3–5) يظهر أن قطاع المحروقات يمثل في متوسط الفترة الممتدة (1997–2002) حوالي (39%) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، هذا على عكس قطاع الصناعة الذي مثل ما نسبته (6%) في المتوسط، بينما في قطاع الزراعة نسبه (8%)، على الرغم من التحسن الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة إلا أنه لا يزال يعتبر هشا بسبب الاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات وافتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا.

لقد عرفت سنوات التسعينيات مستويات متدنية من النمو، بسبب الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه البلاد آنذاك، حيث خلف أوضاعا مزرية لاقتصاد المؤسسات عمومية كانت أو خاصة، وهياكل قاعدية معطلة ساهمت في تراجع قطاعات حيوية كقطاع الفلاحة بسبب النزوح الريفي وإهمال الأراضي وخلق مشاكل اجتماعية بالمدن الكبرى، ما دفع إلى تحمل أعباء طائلة للخزينة بتوفير اعتمادات مالية كبيرة لقطاعات البنية التحتية، فبدل أن توجه إلى مشاريع ومخططات الدولة لزيادة الدخل والنمو، كانت توجهها إلى إعادة البناء وتحسين الوضع الأمني. تسبب في عجز وصل إلى 108 مليار دينار جزائري

قد شهدت سنة 2000 إجراءات ضابطة لمشاكل الصدمات السعرية البترولية بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات، الذي يعد من أهم الحلول المالية وسبيل لتدعيم الاستقلال المالي، وعدم تبديد المال العام، إذ أنه يضم هذا الصندوق الزيادة الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي لبرميل البترول والسعر المتوسط المسجل، حيث تساهم هذه الزيادة في دعم وتحسين إيرادات الخزينة العمومية، وتتجسد هنا مدى فعالية المشاريع الحكومية في تسيير وضمان

النفقات العمومية وحماية الميزانية من العجز ويدخل هذا في إطار سعي الحكومة إلى ترشيد سياساتها وتجسيد لمبادئ الحكم الراشد

1-2- تطور معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر:

نجد أنه خلال سنوات السبعينات والثمانينات سيطر التشغيل العمومي في القطاع الرسمي إلى حد كبير نتيجة انتهاج الدولة لسياسات إحلال الواردات وخاصة منها ما يعرف بسياسة الصناعات المصنعة والتي ظهرت من خلالها العديد من المؤسسات العمومية التي كانت تمتص حوالي 65% من اليد العاملة الإجمالية وهذا سنة 1978، غير أن الأزمة البترولية لسنة 1986 كان لها الوقع الكبيرة على الاقتصاد الجزائري، حيث أبانت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي.

رغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة إلا أنها لم تمس علاقات التشغيل، وعليه تراجعت وضعية علاقات التشغيل، وهذا نتيجة لغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994. ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، مما دفعها إلى التسريح الجماعي للعمال، وهذا إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، مما ينتج عنه اختلال في سوق العمل وارتفاع مستويات البطالة ابتداءا من سنة 1994. يمكن توضيح ذلك من خلال تطور سوق العمل في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-21): تطور سوق العمل (1990-2001)

السنوات		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الطلب على العمل		22 845	158875	170709	153898	142808	168387	134858	16 800	166299	121309	101520	99 913
عرض العمل		78783	53922	44815	43031	44205	48695	36768	27934	28192	24726	24533	25662
مناصب الشغل المحدثة	دائمة	33055	19382	14752	15173	12806	11578	6 134	5 090	3 926	3 727	3 014	3 191
	مؤقتة	27443	22837	21916	20258	24179	29885	25976	19740	22638	18650	19201	20 505
	المجموع	60498	42219	36668	35431	36985	41463	32110	24830	26564	22377	22215	23 696

المصدر: عبد الرحيم شيبي، مرجع سابق، ص 16

ونجد أنه إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي والموازنة العامة إلا أنه أدى إلى تفاقم البطالة التي انتقلت من نسبة 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29% سنة 1997، حيث تتوزع بين القطاع العام والخاص على التوالي 52% و48%، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-22): يمثل معدل البطالة خلال (1993-2001) **الوحدة (%)**

السنوات	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
معدل البطالة	29.25	24.36	26.99	27.99	29.20	28	29.2	28.89	27.30

المصدر: كمال رزيق، مسدور فارس: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، محاضرات الملتقى الوطني الأول، جامعة البليدة، يومي 21-22 ماي2002 ،ص22.

إن غياب الإنعاش الاقتصادي وبرنامج لدعم الشغل آنذاك أدى إلى الطلب المتزايد على العمل الذي يتراوح ما بين 250 ألف إلى 300 ألف طلب سنويا.

ونتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري اكتفت الحكومة بمجالات لتوفير مناصب عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني.

إن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال والتي كانت كالتالي:

- زيادة البطالة وخاصة فئة الشباب.
- هناك حوالي 45% من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة.
- استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث
- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة
- التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع (وخاصة الشباب).
- زيادة مناصب العمل التعاقدية والفصلية وهذا ما يؤثر على السياسة العامة.

الجدول رقم(3-23): يمثل معدل البطالة خلال برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	33.2	28.9	26.3	17.6	15.3	15.0	11.0	10.8	10.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 2009

الملاحظ من خلال التحليل الخاص بتطورات معدلات النمو الاقتصادي أنه لم يتجاوز ما معدله (5.5 %)، وهذا كمتوسط للفترة (2002–2009)، فهل يعتبر هذا المعدل كافيا لتخفيض معدلات البطالة المرتفعة ؟، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أنه لابد من الوصول إلى معدل نمو ما بين 6% إلى 7%، وللتأكد من صحة هذه الفرضية تقوم الدراسة بتحليل تطورات معدل البطالة، حيث نجد من خلال تحليلنا للمعطيات الخاصة بتطور القوة العاملة النشيطة، حيث قد انتقلت من (5.5 مليون نسمة) سنة 1990 إلى (10.1 مليون نسمة) سنة 2008، أي بزيادة قدرها (6.72%)، وهو ما يمثل الحجم المتزايد من السكان النشطين خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(3–5): يمثل تطورات معدل البطالة خلال المرحلة (1993–2009)

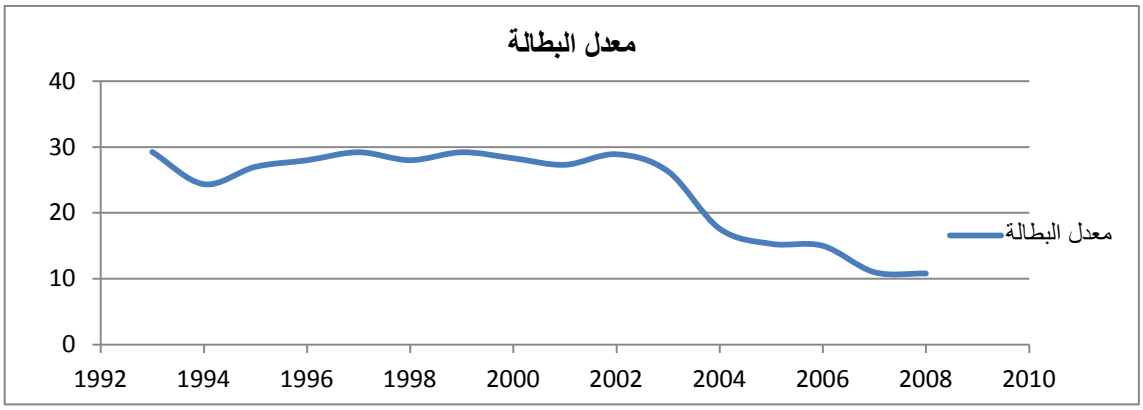

المصدر: من إعداد الطالب

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة فقد عرف منحنى تصاعدي خلال الفترة (1990–1998) حيث انتقل من (7.21%) إلى 30%، وكان هذا نتيجة للأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، نظرا إلى انخفاض أسعار النفط، وكذا عجز معظم المؤسسات العمومية. وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى السياسة المنتهجة آنذاك وهي تسريح العمال حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وكذا إغلاق أكثر من ألف مؤسسة ما بين الفترة (1994– 1998) وهذا تحت شروط صندوق النقد الدولي

وابتداءا من سنة 1999 قد عرفت معدلات البطالة انخفاظا محسوسا وكذا ارتفاعا قياسا في معدلات التشغيل، حيث نجد أنه ارتفع معدل التشغيل من (6.63%)، وهذا سنة 1999 إلى 89% سنة 2007، وكان هذا التحسن في نسبة التشغيل راجع إلى تحسن الوضع الأمني، وكذا المؤشرات الاقتصادية وهذا نتيجة للارتفاع الطفيف في الأسعار العالمية للنفط، كما نجد في نفس الوقت أن البرامج الاستثمارية للحكومة كان لها الأثر الايجابي وذلك بإنتعاش الاقتصاد من خلال مخططي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين.

حيث تم استخدام الانفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف مكافحة الفقر، وكذا إحداث فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي، كما نجد أن قطاعي الخدمات والبناء وكذا الأشغال العمومية قد ساهمت في إحداث مناصب شغل جديدة وصلت إلى 817 ألف منصب وهذا خلال الفترة (2001–2003) في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم إطلاقه في جويلية 2001.

2- تطور مؤشرات التضخم والتوازن الخارجي في الجزائر:

2-1- تطور معدلات التضخم:

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية، وبالرجوع إلى الجدول الآتي يمكننا تحليل معدلات التضخم بتقسيمه إلى ثلاث فترات رئيسية حيث تميزت كل فترة بتطبيق برنامج مختلف عن الفترات الأخرى.

نستطيع توضيح هذه الفترات في المراحل التي مر بها التضخم ورصيد ميزان المدفوعات كما يلي، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3–24): يمثل تطورت معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات خلال (1990–2007)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم(%)	17.8	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0
رصيد ميزان المدفوعات(م/ دج)	0.084	0.529	0.067	0.302	4.30–	6.20–	1.12	1.16	1.74–
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
معدل التضخم(%)	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5
رصيد ميزان المدفوعات	2.38–	7.57	6.19	3.65	7.44	9.25	16.95	17.93	20.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 2007

من خلال هذا الجدول يمكن أن نوضح الفترات أو المراحل التي مر بها التضخم كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** وهي الفترة الممتدة من سنة (1990–1994)، حيث تم خلالها تنفيذ ثلاث برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي، حيث شهدت ارتفاعا في معدلات التضخم انتقلت من (8.17%) سنة 1990

إلى 31% سنة 1992 والى 29 % سنة 1994، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة 25 % والسبب في ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%، وكذا التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي فان النتيجة الحتمية لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم.

– **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الاصلاح الهيكلي للفترة (1995–1998)، حيث انخفض خلالها معدل التضخم من (29%) سنة 1994 إلى (0.3%) سنة 2000، حيث أن برنامج الاصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم، حيث كان الهدف الأساسي لبرنامج صندوق الدولي خلال تلك الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة، حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ارتفاع معدل البطالة ابتداءا من سنة 1993 صاحبه انخفاض في معدل التضخم، وذلك نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي التي ألزمت السلطات بتخفيض الطلب الكلي من أجل التحكم في التضخم، وهو ما كان فعلا خلال الفترة (1994– 2000).

– **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما وهو ما توضحه الجداول السابقة، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعا محسوسا مع انخفاض معدلات البطالة.

الشكل رقم(3-6): يمثل تطورات معدل التضخم(%)

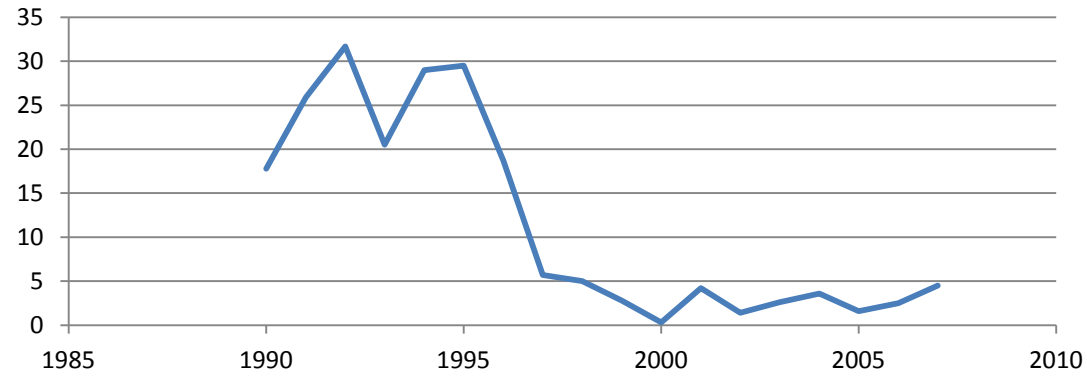

من خلال تتبعنا لبيانات مؤشر التضخم خلال فترة الدراسة يمكن ملاحظة الانخفاض المسجل الذي عرفه هذا الأخير خلالها فقد كان في سنوات التسعينات أي (1996–1997–1998) على التوالي (18.7%، 5.7%، 4.9 %) ، ثم بعد ذلك عاد لينخفض سنة 1999 إلى (2.6%)، ثم تواصل هذا الانخفاض إلى (0.3%) سنة 2000، ثم عاود الارتفاع مرة ثانية إلى نسبة (4.2%) وهذا سنة 2001 أي بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ولكن هذا لم يدم فسرعان ما تقلص إلى نسبة (1.4%) سنة 2002

، وبعد ذلك ظل هذا المؤشر يتأرجح بين الصعود والنزول لكن في حدود معدلات تضخم معتدلة، حيث لم يتجاوز متوسط التضخم للفترة (2003–2007) (2.49%) .

وبالرجوع إلى الانخفاض المسجل بين سنة (1999–2000) فهو بسبب السياسة النقدية والمالية الصارمة التي اتبعتها الحكومة، حيث اتبعت سياسة نقدية انكماشية تعمل على امتصاص كمية النقود أو السيولة النقدية التي تتسبب في زيادة معدلات التضخم، حيث نلاحظ أن نسبة الكتلة النقدية قد تراجعت إلى (12.1%) و(13.2%) بعد أن كانت (47.2%) سنة 1998، ولهذا فقد انخفضت نسبة التضخم إلى أدنى مستوى لها. ونجد من بين الأدوات المعتمدة من طرف السياسة النقدية تمثلت في الإجراءات التالية:

1– تحرير سعر الفائدة وهذا ما يشجع الادخار وبالتالي امتصاص الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد الوطني.

2– الرفع من معدل الخصم وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة المطبق من طرف البنك المركزي على البنوك التجارية، وهذا ما أدى بدوره إلى رفع معدلات الفائدة الخاصة بها على القروض، مما يسمح بالحد من منح هذه القروض، وبالتالي من تدفق السيولة حيث انخفضت نسبتها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لتصل إلى نسبة (4%) وهذا تشجيعا للاستثمار.

إضافة إلى هذه السياسة النقدية فقد اعتمدت الدولة على سياسة مالية انكماشية، وتجسد ذلك من خلال التقليل وكبح الانفاق الحكومي، بشرط أن لا يكون ذلك على حساب النشاط الاقتصادي، أو إهمال بعض المشاريع الحيوية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العمل على تحصيل وزيادة الضرائب على الشركات والرسوم الجمركية الغير مباشرة، لكن الملاحظ على هذه الإجراءات الضرر بالاستثمار، ولذلك نجد أن الحد من معدل التضخم يخفض من الضرائب.

كما تعمل السياسة المالية على التقليل والحد من التضخم وذلك من خلال الخفض من المديونية التي تساهم في زيادة معدلاته ، حيث نجد في هذا الإطار أن الجزائر قامت بتحويل جزء من أرصدة صندوق ضبط الإيرادات لتسديد جزء من المديونية بدل تداولها في السوق الوطني فتعمل على زيادة التضخم، فبدل ذلك فهي تعمل على تخفيف عبء هذه المديونية الخارجية، وفي نفس الوقت العمل على التخفيف من تزايد معدلات التضخم نتيجة الراحة المالية للاقتصاد.

هكذا بعد أن تم التحكم في معدلات التضخم وذلك من خلال مختلف السياسات المنتهجة من طرف الحكومة، توجهت الجزائر بعد ذلك أي في الفترة التي تلتها بين (2001–2009) إلى إتباع سياسة معاكسة للسياسة السابقة، حيث اعتمدت سياسة نقدية توسعية والتي جاءت متزامنة مع تطبيق برنامجي الإنعاش

الاقتصادي الذي كان بين (2001–2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009)، حيث عرف الاقتصاد الكلي انتعاشا وتقدما ملحوظا، ونجد أن من بين الأمور التي ساعدت الدولة آنذاك على تطبيق هذه السياسة التوسعية نجد ما يلي:

1– ارتفاع وتحسن في أسعار البترول حيث عرفت هذه الأسعار منحى تصاعدي خلال سنوات الألفية الجديدة أي بعد سنة 2001، فقد وصل إلى 67.3 دولار للبرميل خلال سنة 2006 والتي كانت مناسبة لبداية تطبيق البرنامج الثاني أي برنامج دعم النمو (2004–2009).

2– تراجع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة وهذا نتيجة اعتماد السلطة النقدية على بديل نقدي آخر (سياسة نقدية) والمتمثلة في (سياسة التكيف والتوسع)، وهذا من أجل تحقيق نمو اقتصادي مقبول وفق معدل تضخم متوقع ومبرمج من خلال التوسع النقدي، أي أن الدولة تحدد نسبة تضخم وتعمل على تحقيقها

كما نجد أن الهدف من هذه السياسة التوسعية هو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم، حيث نرى أن تغيرات النمو الاقتصادي تنمو بتناسب عكسي مع التضخم. فنجد أنه عندما تزيد معدلات النمو فيقابله تناقص مستوى التضخم أو يكون في حدود مستقرة، كما تنعكس نجاعة هذه السياسة من خلال استمرارية ضبط معدلات التضخم، حيث لم يتجاوز نسبة المتوسط (4.5%).

كما يرجع تنامي الكتلة النقدية نسبة إلى الزيادة في النفقات العمومية وهذا نتيجة لتمويل برامج الاصلاح الاقتصادي والمتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، والذي خصص له 7 مليار دولار، بالإضافة إلى رفع الأجر الوطني الأدنى آنذاك.

2–2– تطور مؤشرات التوازن الخارجي:

من خلال التطرق إلى مفهوم التوازن الخارجي، والذي يقصد به التوازن في ميزان المدفوعات، ولكن قبل الحكم على مدى تحقق هذا التوازن، يجب علينا تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات والموضح في الجدول السابق رقم(3–21) وهذا خلال الفترة (1990– 2009) والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين:

– **المرحلة الأولى:** والتي تمتد من (1990 إلى 1999)، حيث نجد أن ميزان المدفوعات قد عرف عجزا مزمنا في معظم السنوات، ويرجع ذلك أساسا إلى العجز في حساب رأس المال، وقد شهدت تحديدا السنة 1995 أكبر نسبة عجز في الميزان، وذلك راجع إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل في حركية الاقتصاد الوطني

خصوصا بعد عمليات الخوصصة التي شهدتها المؤسسات الوطنية في تلك المرحلة، كما سجلت مستويات سلبية نهاية التسعينات، حيث قدر العجز بين (1998–1999) بقيمة (1.7 إلى 2.464 مليار دولار) لكن سرعان ما ارتفع وحقق مستويات عالية سنة 2000.

الشكل رقم(3-7): يمثل رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة(1990-2007)

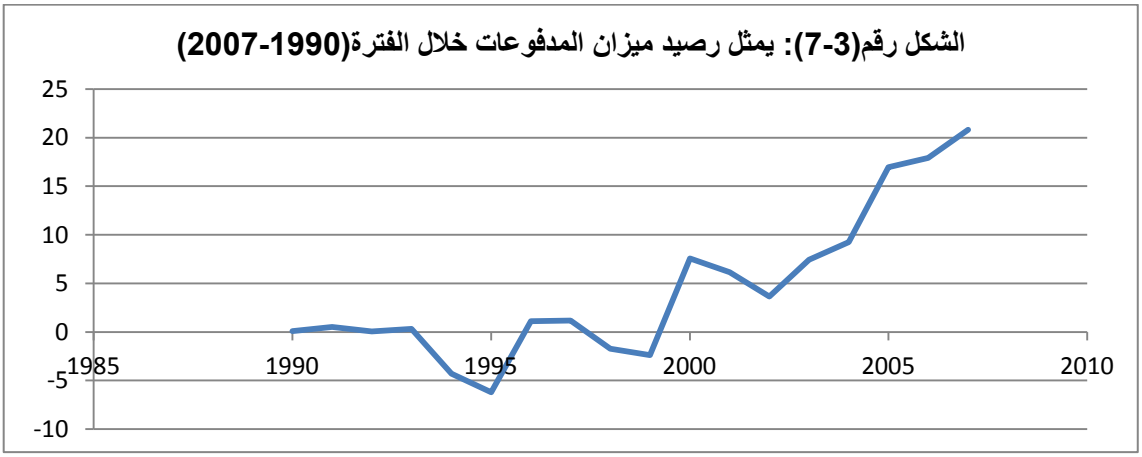

المصدر: من اعدد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3–25)

– **المرحلة الثانية:** والتي تمتد ما بين (2000–2009) حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض جد مهمة وصلت قيمتها (7.96 مليار دولار سنة 2000)، وذلك مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال، حيث نجد أن الفائض قد وصل مثلا سنة 2006 إلى 17.67 مليار دولار، ويرجع أساسا إلى التراكم في احتياطي الصرف، وكان نتيجة الارتفاع المحسوس في أسعار النفط آنذاك، حيث نجد أن التطور الحاصل في الصادرات من المحروقات ينعكس بصورة واضحة على التطور في الحساب الجاري، وعلى ميزان المدفوعات.

يمكن إرجاع هذه النتائج إلى الأسباب التالية:

1– شهدت أواخر سنوات التسعينات أي بين سنتي (1998–1999) تدهورا كبيرا في ميزان المدفوعات وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية دون المستوى المتوقع ضمن قانون المالية لنفس السنة.

2– تم تسجيل عجز في الميزانية بسبب انخفاض الإيرادات الخاصة بالجباية البترولية، وكان في مقابل ذلك زيادات كبيرة في الانفاق الحكومي بهدف تحقيق الأمن والاستقرار، وإعادة البناء والتهيئة الأساسية للمشاريع والمنشاءات والهياكل القاعدية. ومن أجل تدارك هذا العجز في الميزان واحتواء الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول، قام البنك الجزائري بالبحث عن وسائل تمويل جديدة فكان اللجوء إلى الاستدانة فحصل على 80 مليون دولار من صندوق النقد العربي، و 300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي مما زاد من أعباء المديونية الخارجية.

3- بعد الذي مر به ميزان المدفوعات عاد ليحقق فائضا سنة 2000، وهذا راجع للإجراءات التي اتخذتها الجزائر والتي سبق الإشارة إليها، كإنشاء صندوق ضبط الإيرادات وفقا للمادة 10 من قانون المالية لسنة 2000[29]، وهذا ما يمكن من حماية اقتصاد البلاد من الصدمات البترولية المتعاقبة، وذلك من خلال تثبيت سعر البترول عند مستوى سعر مرجعي ثابت تحدد وفقه الميزانية العامة. حيث يتم تحويل الفارق إلى الصندوق، والذي يوجه لسد العجز في الميزانية العامة والتخفيف من أعباء المديونية الخارجية التي تراجعت من 28.5 مليار دولار أمريكي سنة 1999 إلى 25.3 سنة 2000ثم بدأت تتراجع من سنة إلى أخرى .

بالإضافة إلى الأسباب السابقة يعود تحقيق هذا الفائض في ميزان المدفوعات إلى الزيادة الكبيرة في احتياطي الصرف من العملة الصعبة، حيث سجل 11.9 مليار دولار سنة 2000 بعدما كان 6.8 مليار دولار سنة 1999، ثم تواصل في الارتفاع ليسجل بعدها 23.11 مليار دولار، 43.3 مليار دولار مابين (2002-2004)، وهذا نتيجة لارتفاع في أسعار البترول التي بلغت 27.6 دولار للبرميل في تلك الفترة، وبالتالي أدى هذا إلى ارتفاع قيمة الصادرات من 21.7 مليار دولار إلى 47.2 ما بين سنوات (2000-2005)، وقد مكن هذا من ترجيح كفة الصادرات مقارنة بالواردات، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري طيلة تلك الفترة.

3- تطور الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري:

تعتمد مصادر الانفاق الحكومي على أهمية القطاع العام، فكلما زادت أهمية هذا الأخير كلما أدت إلى تعقيد عمليات التمويل، وقد تطورت هذه العمليات بتطور دور الدولة الاقتصادي.

3-1- تطورات الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990-2009):

الملاحظ على الإنفاق الحكومي الإجمالي في الجزائر هو أنه في تزايد مستمر، خصوصا مع بداية تطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي، حيث انتقل الانفاق من (212.1 مليار دينار جزائري) سنة 1990 إلى (961.7 مليار دينار) سنة 1999، أي مع نهاية البرنامج، ثم استمر في الارتفاع سنوات الألفية أي مع تطبيق برامج التنمية الجديدة، ويمكن توضيح هذه التطورات في الانفاق الحكومي في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-25): يمثل تطورات معدل الانفاق الحكومي الكلي **الوحدة (مليار دينار جزائري)**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الانفاق الحكومي	136.5	212.1	420.1	476.6	566.3	759.6	724.6	845.1	875.7
معدل نمو الانفاق (%)	–	55.38	98.06	13.44	18.82	34.13	4.60-	16.62	3.62
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الانفاق الحكومي	961.7	1178.1	1321.0	1550.6	1811.1	1920	1950.0	2189.6	3052.2
معدل نمو الانفاق (%)	9.82	22.50	12.13	17.38	16.80	6.01	1.56	12.28	39.40

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003-2004

يمكن توضيح تقسيم التحليل الخاص بهذا الجدول إلى ثلاث مراحل جد مهمة وهي كالتالي:

الشكل رقم (3-8): يمثل تطورات الانفاق الحكومي الكلي خلال الفترة(1990-2007)

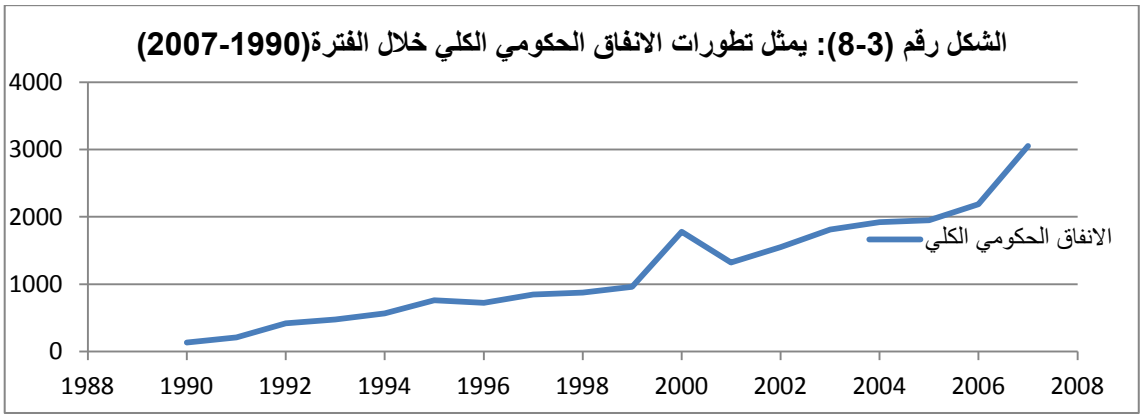

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-26)

- **المرحلة الأولى(1990-1995):** عرفت هذه المرحلة باتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث نجد أن ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي لم يكن بالشكل الكبير حيث تضاعف ثلاثة مرات خلال هذه الفترة، وبلغ أقصى حدا له سنة 1995، وسجل حوالي (759.6مليار دينار)، ويرجع هذا إلى تزايد نسب الانفاق على زيادة الرواتب والأجور، بالإضافة إلى تسديد المديونية العمومية.

- **المرحلة الثانية(1995-1999):** هي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية إلى تقليص الانفاق الحكومي، وكذا رفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة، وهذا ما يفسر المنحى

المنخفض لتزايد الانفاق الحكومي، حيث بلغ معدل نموه خلال هذه الفترة (25 %) فقط وهي نسبة منخفضة إذا ما قارناها بالفترة السابقة.

- **المرحلة الثالثة(2000- 2009):** هي مرحلة برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث نلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق الحكومي الذي انتقل من قيمة (961.7 مليار دينار) سنة 1999 إلى (9201 مليار دينار) سنة 2004 والى (3052.2 مليار دينار) وهذا سنة 2007، أي بمعدل زيادة وسطية قدرها (159%)، نجد أن ما يفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط وكذا قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش وكذا دعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

3-2- تطورات الإنفاق الجاري والاستثماري:

مكن توضيح التطورات الخاصة بالإنفاق الجاري ونسبته إلى الانفاق الحكومي في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-26): يمثل تطور الانفاق الجاري ونسبته إلى الانفاق الحكومي **الوحدة (%)**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الانفاق الجاري (مليار دج)	88.8	153.8	276.1	291.4	330.4	473.7	550.6	643.5	663.8
معدل الانفاق	-	73.19	79.51	5.54	13.38	143.3	16.23	16.87	3.15
نسبته إلى الانفاق الحكومي	65.5	51.72	65.72	61.14	58.34	62.36	98.75	76.14	80.75
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الانفاق الجاري	774.7	856.2	963.6	977.1	1991.1	3244.1	2325.1	1740.1	5749.1
معدل الانفاق	16.7	10.52	12.54	13.91	9.23	10.44	6.93-	4.74-	34.14
نسبته إلى الانفاق الحكومي	80.5	67.72	94.72	79.7	66.22	68.97	63.20	61.53	59.51

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(3-9): يمثل تطور النفقات العامة للدولة (نفقات التسيير والتجهيز) في الفترة (1990-2008)

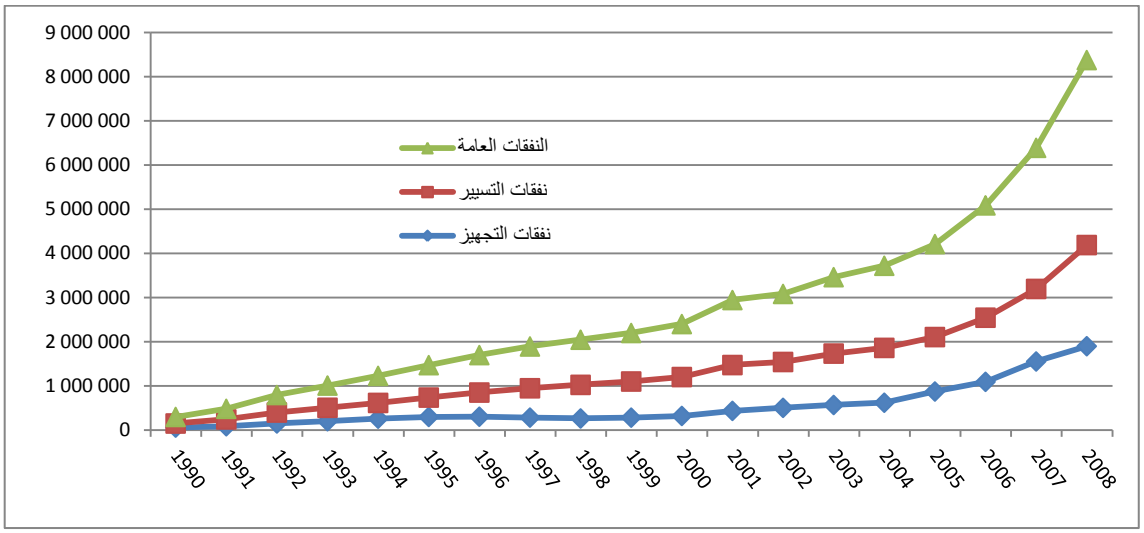

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (3-27)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة الإنفاق الجاري كنسبة من الإنفاق الحكومي الكلي، حيث انتقلت هذه النسبة من (58%) سنة 1994 إلى (76%) سنة 1997 والى أكثر من (80%) سنة 1999، ونجد في المقابل قد انخفضت حصة الإنفاق الاستثماري، حيث انتقلت من (41%) سنة 1994 إلى (23%) سنة 1997 والى (19 %) سنة 1999، وهذا راجع إلى برنامج الاصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض شروطه التي تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي، وكذا فتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر، وابتداءا من سنة 2000 عرف هذا الهيكل تغيرا ملحوظا لصالح الإنفاق الاستثماري، حيث ارتفعت حصته من 19% سنة 1999 إلى 29% سنة 2001 والى 48% سنة 2007 ، حيث بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري خلال فترة تنفيذ برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين إلى ما يقارب 30% ، وفي المقابل لوحظ هناك انخفاض في حصة الإنفاق الجاري حيث انتقلت من (80%) سنة 1999 إلى (51%) سنة 2007 وهذا مع ارتفاع معدل نمو الإنفاق الحكومي الكلي، كما أن الشيئ الملاحظ هو الانفاق الجاري يتم استهلاكه كليا على عكس الإنفاق الاستثماريّ، وهذا كله راجع إلى محدودية القدرة الاستيعابية

كما نجد أن هناك جمود نسبي على مستوى الإنفاق الجاري الذي يصعب تقليصه، وذلك على عكس النوع الآخر من الانفاق وهو الانفاق الاستثماري الذي قد عرف تزايدا، وهذا خلال الفترة 1990 إلى غاية 1995 حيث انتقلت حصته من (27%) في بداية الفترة إلى (41%) في نهايتها، وبعد فترة الإصلاحات الهيكلية التي عرفت انخفاضا في الانفاق الاستثماري عاد مجددا إلى الارتفاع وهذا بمعدل أكثر من الانفاق الجاري، وهذا مرده إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وكذا المشاريع الأخرى والتي تجسدت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

3-4- الإنفاق الحكومي والناتج الوطني الإجمالي:

حيث يوضح الجدول والمنحنى البياني في الآتيين الأسفل علاقة الإنفاق الحكومي بنوعيه (الجاري والاستثماري) إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد أن الانفاق الحكومي يمثل ما نسبته (24.62%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا سنة 1990 ليرتفع أربع سنوات بعد ذلك في سنة 1994 إلى(38.07%)، ومع بداية فترة الإصلاحات الاقتصادية انخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي ترجم في انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي الكلي إلى الناتج المحلي، حيث نجد أن هذه النسبة انتقلت من (38%) سنة 1994 إلى (29%) في 1999، وهذا يعود أساسا إلى تطبيق السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة والتي كانت تعتمد على أساس تخفيض الانفاق الحكومي، ومع بداية سنة 1999 عرفت الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي وهذا مقارنة مع كل من الناتجين المحلي والقومي (الناتج الوطني)، حيث ارتفع ارتفاعا ملحوظا حيث وصل سنة 2003 إلى (34%)، وهذا على الرغم من الانخفاض في الانفاق الحكومي الكلي الذي شهدته سنوات 2004، وكذا سنة 2005، إلا أن الاتجاه العام حسب المعطيات كان متزايدا حيث أن هذا التزايد ليس مستمرا بل يتم بصورة متقطعة.

الجدول رقم(3-27): يمثل أهمية الانفاق نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي **الوحدة (%)**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الانفاق الحكومي	24.62	24.60	39.08	40.06	38.07	37.88	28.19	30.39	30.93
الانفاق الجاري	16.01	17.84	25.69	24.49	22.21	23.62	21.42	23.14	23.45
الانفاق الاستثماري	8.60	6.76	13.39	15.56	15.85	25.14	6.77	7.25	7.48
السنوات	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الانفاق الحكومي	29.69	28.74	31.18	34.80	34.40	31.33	26.00	26.09	32.08
الانفاق الجاري	23.92	20.88	22.75	24.63	22.78	21.61	16.43	13.99	16.55
الانفاق الاستثماري	5.77	7.85	8.43	10.16	11.62	9.72	9.56	12.10	15.52

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(3-10): يمثل تطور الانفاق الجاري والاستثماري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

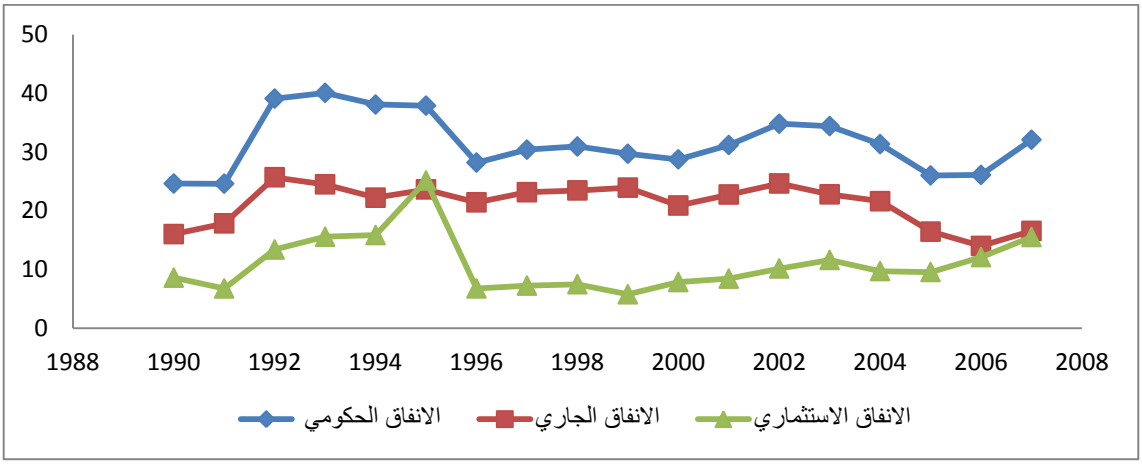

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول (3-28)

يتضح من خلال الجدول السابق أنه خلال الفترة (1990-1995)، نلاحظ أن الأهمية النسبية لكل من الانفاق الجاري والاستثماري ارتبطت بصفة كبيرة مع الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي الكلي، حيث بلغت حصة الانفاق الجاري من الناتج المحلي في المتوسط نسبة 21.64%، أما الانفاق الاستثماري فساهم بنسبة 12.40%، وخلال الفترة (1995-1999) نلاحظ انخفاض في نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي، حيث سجلت نسبة وسطية قدرها 5.85% على عكس الانفاق الجاري فقد عرف جمودا نسبيا خلال هذه الفترة ، حيث سجل هذا الانفاق نسبة وسطية قدرها 22.56% خلال الفترة (1996-2000) وهي نسبة تقارب النسبة التي تحصلنا عليها في الفترة السابقة، أما خلال الفترة (1999-2009) فقد عرف الانفاق الاستثماري نموا ملحوظا ومتسارعا بالمقارنة مع الانفاق الجاري حيث بلغت أهميته الوسطية خلال هذه الفترة 11.16%، وهو ما يؤكد زيادة الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري بالمقارنة مع الانفاق الجاري.

إن النتيجة التي نخلص إليها هي أن الجزائر خلال مسارها التنموي منذ الاستقلال قد تخطت خطوة مهمة بداية السبعينات والمتمثلة في مرحلة ما قبل الانطلاق والتي تهدف إلى توفير البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية ودخلت منذ سنة 1967 في خطة تنمية قائمة على أساس الصناعات الثقيلة وظهرت نتيجة هذا الاختيار ابتداءا من سنة 1986 أزمة اقتصادية سببها المباشر تراجع أسعار البترول.

إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الجزائر نلاحظ أنها عاشت في المرحلة الانتقالية من مرحلة ما قبل الانطلاق- التي بدأتها عقب استكمال برنامج الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي والمنتهية سنة 1998 وتميزت هذه المرحلة بزيادة الانفاق الحكومي الاستثماري خاصة على البنية التحتية بغية توفير المناخ للقطاع الخاص إلى مرحلة السير في طريق النضوج والتي تتميز بزيادة استثمار القطاع الخاص والذي يكون مكملا لاستثمار القطاع الحكومي.

وبالتالي فقد أثبتت المؤشرات السابقة التي قامت الدراسة بتحليلها وجود ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في الاقتصاد حيث:

– خلال المرحلة الأولى (1990–1994) تزايد الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري حيث عرفت الكتلة الأجرية زيادة بـ20% وهذا ما يمثل 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

– المرحلة الثانية (1995–1999) حيث عرف الانفاق الحكومي تراجعا ملحوظا خاصة في شقه الاستثماري وذلك بسبب تخلي الدولة عن الإدارة المباشرة للمؤسسات العمومية مما ساهم في تقليص الانفاق العام.

– المرحلة الثالثة (2000–2009) حيث عرفت توسعا كبيرا في الانفاق الحكومي خاصة الاستثماري منه حيث تم توجيه جزء منه لقطاع البناء والأشغال العامة.

من المتوقع نظريا أن تؤدي الزيادة في الانفاق الحكومي (كأداة من أدوات السياسة المالية) إلى الزيادة في الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في الناتج، فهل هذا ينطبق على معطيات الاقتصاد الجزائري ؟

المحور الرابع : اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي :

لقد كان بروز التكتلات والتحالفات بشتى أنواعها ، سواء كانت على مستوى المؤسسات أو على المستوى الدولي ، كنتيجة للتغيرات والتطورات العالمية وخاصة التكنولوجية منها ، والتي أثرت كثيرا على نمط المعاملات الاقتصادية العالمية ، حيث كان من أبرز التكتلات الإقليمية ، ما يطلق عليه اسم (الاتحاد الأوربي) ، وغيرها من الاتحادات والتحالفات الاستراتيجية التي أنشأتها الدول المتقدمة . وفي خضم هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول النامية سبيلا إلا إتباع سياسة التحالفات والتكتلات ، من أجل تبادل وتعظيم المكاسب الاقتصادية للدول ، وتقليل المنافسة التي قد تكون في بعض الأحيان مدمرة للاقتصاد الوطني ، وكأساس لمواجه المنافسة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وكذا الحد من المشاكل ومعوقات التنمية التي تعاني منها . وباعتبار الجزائر كدولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، ورفع المستوى المعيشي ، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية ، فقد أعربت عن نيتها في خوض مضمار التكتل والتحالف ، في إطار ما يسمى باتحاد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وهذا في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

1 . اتفاق التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي(26–04–1976)

مع بداية ظهور الجماعة الأوروبية ، كانت الجزائر تستفيد من كل التفضيلات الجمركية ، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضوة و خاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية

الزراعية ، و هذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية ، قصد الوصول إلى اتفاق الطرفين في إطار السياسة المتوسطية للمجموعة . وتجسدت المفاوضات في الوصول إلى اتفاق نهائي في 26-04- 1976. (

وقد نص الاتفاق بين الجزائر واللجنة الاقتصادية الأوروبية (C.E.E)على ثلاثة ميادين أساسية :

. الشراكة التجارية .

. الشراكة في الميادين التقنية و المالية .

. الشراكة في ميدان اليد العاملة .

حيث سمحت الشراكة التجارية من تحرك السلع الجزائرية ، والتي كانت تتكون أساسا من المواد البترولية ومادة الفلين . و سمحت هذه الشراكة كذلك من وضع مشاريع قابلة للتوسع في مختلف الميادين لتعزيز الشراكة ، كما تم تخصيص أموال من طرف اللجنة الاقتصادية الأوروبية ، والتي تمثلت في إعانات مالية غير قابلة للاسترداد وذلك بشروط ، خاصة منها القروض الموجهة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار ، وتم تحديد 5 سنوات كمدة لتوجيه هذه الإعانات . لكن كانت الشراكة الجارية منذ سنة 1976 ، تخدم اللجنة الاقتصادية الأوروبية ، أكثر مما تخدم مصالح الجزائر ، لأنها كانت تعتمد بالأساس على صادراتها من المواد البترولية والقليل من المواد الأولية الأخرى .

2 . الجزائر من التعاون إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

لقد أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائداً في سنوات السبعينات، إذ أصبحت الجزائر تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية أكثر فأكثر، في بداية التسعينات.ولقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيداً لنيتها في التوقيع على الاتفاق ، إذ مرت المفاوضات مع الاتحاد بمراحل صعبة ، تميزت بالفتور أحياناً و بالانقطاع أحياناً أخرى ، و يعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول في كل مرة أن يتفهم الاتحاد خصوصيات اقتصادها ، على عكس جيرانها مثل المغرب ، تونس ، اللتان توصلتا إلى اتفاق معه.

ففي الجولات السابقة ركزت الجزائر على ضرورة أخذ الطرف الأوروبي بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري و بنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90% ، إلى جانب تحرير المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميداني الذي تم إقراره خلال لقاء برشلونة سنة1995 و المقدر بـ 250مليون وحدة أوروبية ،

و بعد عدة جولات و بالضبط في الجولة الثامنة ، تخطى المفاوضون عدداً من القضايا ، حيث تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الاقتصاد الجزائري ، من قبل الطرف الأوروبي ، و إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص و مكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات ، فبعد أن وقع كل من إسرائيل و فلسطين و الأردن و تونس و المغرب و مصر ،

اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر لتنهي مفاوضاتها التي بدأت مع الاتحاد يوم 04 مارس1997 ، ولقد تم فعلا التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19-12- 2001, بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل أي بعد مرور 5 سنوات على بدء المفاوضات .

لقد كانت هذه المفاوضات تمس معظم الجوانب الاقتصادية والمالية ، منها حرية تنقل البضائع من المواد الصناعية ، أولية ومواد زراعية ، ومختلف الخدمات ، والمنافسة والجباية ، وهي كخطوة أولى نحو عولمة الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

كما وقد تم بعد ذلك رسميا توقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية في أفريل 2002 ، حيث تعززت الاتفاقية في مجال التجارة الحرة ، بتعهد الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة من دول الاتحاد الأوروبي بالتدريج خلال مدة 12 سنة ، وكذلك تعهدت بخفض التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية الواردة من دول الاتحاد الأوروبي ، وتم كذلك الاتفاق على العديد من القضايا الاقتصادية مثل تأسيس الشركات و التعاون الاجتماعي ، الثقافي ، السياسي ، وحتى الأمني .

إن الاندماج الذي عرفته الجزائر ، وما نتج عنه من حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال وانتهاج سياسة اقتصاد السوق ، أدى إلى تعزيز الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، حيث انطلقت فعالية الشراكة بينهما في الفاتح من سبتمبر 2005 .

3) . محتوى اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي :

إحتوى الاتفاق على مجموعة من الآليات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورومتوسطية ، و المتمثلة في حرية تدفق السلع و رؤوس الأموال و كذا المنافسة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي في شتى المجالات .

و عند الحديث عن رفع الحماية الجمركية ، فإن الاتفاق يعني رفعها كليا عن الاقتصاد الوطني ، من خلال الآليات التي تضع الإنتاج الجزائري في منافسة حقيقة . لكن هذا لن يتم دفعة واحدة بل أن هنالك مرحلة تدريجية لتأهيل الإنتاج الوطني ، و رفع الحماية قدرت بحوالي 5 إلى 6 سنوات بعد التوقيع على الاتفاق ، و من المفترض أن يصبح الاقتصاد الجزائري مطلق الحرية مع الاتحاد الأوروبي في حدود سنة 2009 أو 2010 .

كذلك نص الاتفاق على جوانب دعم و تعاون مالية تضمن مايلي :

إعادة تأهيل الوحدات الصناعية .

تطبيق إجراء الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ، سيتم على مدى 6 أعوام ما بين عامي 2008 و 2013 على التجهيزات الزراعية والصناعية ومنتجات مجموعة " طاقة ، زيوت التشحيم " والبالغ عددها 1102 خاضعة للرسوم و التي تطبق عليها حاليا حقوق جمركية تتراوح بين 05 و 15 في المائة ، و على عكس المنتجات الصناعية التي

ستخضع لإلغاء الحقوق الجمركية على مدى 12 سنة فإنه من المقرر تطبيق إلغاء تدريجي على المنتجات الزراعية والمواد الزراعية المحولة ومنتجات الصيد.

التجهيزات الزراعية والصناعية .

إصلاح المنظومة البنكية .

تكوين المسيرين .

إلا أن هذه الإجراءات لم تترجم في شكل معطيات مالية رقمية بل جاءت على عموميتها.

و لقد لوحظ أن هذا الاتفاق بالإضافة إلى أنه لم يتضمن أي إجراء مالي ملموس و محدد رقميا ، و نجد أيضا غياب للالتزام المباشر و المحدد من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مجال التعاون الاقتصادي ، يضاف إلى ذلك غياب اقتراحات ملموسة في مجال الاستثمار المباشر ، باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر، و اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر.

4) ـ أهداف ومجالات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :

من أجل تسريع عملية التنمية تهدف الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى ما يلي:

. التعاون في مجال الزراعة من أجل تحديثها وإعادة هيكلتها .

. العمل على تحسين وتطوير الموارد المائية ، وترشيد عملية تسييرها واستعمالها. . التعاون على تحسين البنية التحتية ، ونشر التكنولوجيا في هذا المجال.

. تدعيم البحث العلمي وتدريب العاملين على التقنية والتكنولوجية.

. إعطاء أهمية كبيرة للطاقة وتطوير وتنسيق أساليب جمع البيانات والإحصائيات وتبادلها ، كما يتوسع ذلك إلى التعاون في المجال المالي والاجتماعي والثقافي.

5) . الانعكاسات الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

لا نريد أن نحكم مسبقا على تجربة لم تنطلق بعد ، لكننا من خلال بعض المعطيات يمكننا أن نتنبأ حدوث عدة آثار إثر إتفاق الشراكة هذا ، والذي يمهد الطريق لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والسماح بإعادة إدماج الجزائر ضمن السوق الأوروبية ، ومن بين الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي ، وتتمثل أهمها فيما يلي :

أ) . إيجابيات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الوطني: من بين الإيجابيات المرتقبة نجد مايلي :

· ضمان عصرنة الآلة الصناعية ، والدخول في المنافسة مما يحفز تحسين الانتاج .

· تخفيض نسب الرسوم الجمركية للمواد الأولية والنصف مصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية ، قد يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج خصوصا وأن الجزائر تعتمد على المواد الأولية بنسبة 80% ، كلها مستوردة من الخارج .

· تم الإتفاق على مدة أقصاها 12 سنة للقيام بالتفكيك الجمركي الكامل ، وهي مدة تسمح للمؤسسات الصناعية الوطنية للتأقلم مع المنافسة ، بتطوير نفسها تدريجيا .

· يسمح الإتفاق للمنتوج الجزائري من إحتلال مكانة في السوق الأوروبية وذلك إذا تم تحسينه .

· الإستفادة من المساعدات المالية والفنية من خلال ما يسمى ببرنامج ميدا الذي يلتزم به الطرف الأوروربي ، وهذا لتأهيل القطاع الصناعي وتهيأته الكاملة .

· استفادة الجزائر من فتح السوق الحرة والسوق الأوروبية من الإعفاء الجمركي الكامل أمام الصادرات الجزائرية .

· إلتزام الطرف الأوروبي بدعم الجزائر في مجال الخبرة والتأهيل والإستثمار المباشر ، وكذا دعم الوفد الجزائري للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

· الإستفادة من تخفيض تكاليف النقل للمنتوجات الجزائرية وذلك يعود لقرب المسافة الجغرافية . (1)

ب) . سلبيات إتفاق الشراكة : من بين السلبيات المرتقبة نجد مايلي :

1/ على مستوى ميزانية الدولة :

نظرا لكون الاتفاق يهتم و يركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج ، فهذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية ومن ثمة تراجع حصيلة الإيرادات الجبائية ، و بالتالي فإن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ، ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها ، و لذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية ، أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة .

2/ على مستوى التشغيل :

إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية و السعر المنخفض – نتيجة رفع الحماية – سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأدنى جودة و الأعلى سعرا ، مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية و خاصة لأنها لا تستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي ، مما يعني تسريحا جديدا للعمال قد يكون أكثر رهبة من الذي عرفناه في فترة تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي "FMI" .

3/ على مستوى الميزان التجاري :

قبل الاتفاق كنا بلدا مستوردا و بعد الاتفاق سيتأكد بل سيرسخ هذا المبدأ ، و بالتالي فإن وارداتنا ستعزز من العجز في ميزاننا التجاري ، ذلك أن المنتوج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية . نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية. إن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يتم من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه ، بل أن النوايا الحقيقة للاتحاد هي التوسيع و تحقيق الأهداف الأوروبية . ثم أن الاتحاد عندما فاوض ، فاوض باسم و بقدرة مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة ، و الدول التي إنظمت إلى الاتفاق إنما فاوضت بمفردها

، فمن المؤكد أن وضعها سيكون ضعيفا ، و أن قدرة المفاوضات الفردية ستكون حتما أضعف من قدرة المفاوضات التكتلية أو الجماعية الموحدة . (1)

إضافة إلى هذه الآثار السلبية نجد :

بتطبيق إتفاقية الشراكة ، ستقوم الجزائر بعملية التفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز الجمركية ، لكن في الواقع قد تنتهي المدة قبل وقتها (سنة 2010) وهو تاريخ دخول منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية حيز التطبيق ، وهذه المدة غير كافية لتأهيل المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة .

§ إن تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي إلى 05% ، يجعل المؤسسات الوطنية في صف واحد مع المؤسسات الأجنبية .

§ إثر الإتفاق سوف تفتح السوق الجزائرية أمام منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة ، وذلك نظرا للمرحلة الإبتدائية التي مازال فيها المنتوج الجزائري الذي يتميز بتكلفة مرتفعة وجودة أقل مقارنة بالمنتوج الأوروبي .

§ إن هذا الإتفاق يتم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا و ماليا ، و منتجات ذات قدرة تنافسية عالية (يمثل قوة وكتلة موحدة عملاقة في جميع الميادين) ، بينما نجد الإقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات (أكثر من 90% من إجمالي الصادرات)، و تشتغل طاقاته الإنتاجية أقل من 50 % ، كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية و أزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية . (1)

6) . متطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي : تتطلب عملية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من الجزائر إجراء مجموعة من الإصلاحات وهذا كما يلي:

– تخفيض النفقات الجارية للحكومات و الهدف من خلال هذا الإجراء تعبئة الموارد العمومية واستعمالها بطرق مثلى في تغطية الالتزامات العمومية ، كتجميد الأجور و المرتبات ، تخفيض من عدد عمال القطاع العام ، تغيير سياسة التشغيل المطبقة ، كما يجب تجميد كل أنواع الإعانات و الدعم للموارد الغذائية والطاقة وإعطاء الاهتمام بالاستثمارات العائدية و الجديدة و الابتعاد عن آليات التمويل الداخلي .

– إصلاح النظام الضريبي إلى تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور مع زيادة الاشتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتماعي ، رفع الضرائب على دخول المؤسسات و تغيير قيمة الضرائب على الأرباح مما يتناسب و الإصلاحات العامة كما يجب رفع الضرائب العقارية و الأملاك المدنية ، رفع الرسوم على المنتجات البترولية و على مختلف المبيعات مع تشجيع التخفيف أو حذف بعض رسوم الاستيراد كما يجب تطوير إدارة الضرائب لتعبئة الموارد الأكثرمردودية . (2)

ـ تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية ، بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص باعتباره صاحب الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد و ذلك عن طريق تصفية و غلق المؤسسات العاجزة أو خوصصتها أو فتح رأسمالها إلى المشاركة الخاصة في إسهامها و تحسين مقاييس التسيير و المراقبة العامة .

ولأن المؤسسات التابعة للقطاع العام تتميز بالعجز العام ، فعليه لابد من إحداث التغييرات العميقة من الاستقلالية و الخوصصة و تصفية المؤسسات المفلسة و تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية و ترشيد الدعم لها .

– تعبئة مدخرات المجتمع و توجيهها نحو أكثر أنواع الاستثمار وخاصة الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية ، التوافق بين تحرير القطاع المالي و أدوات المراقبة النقدية و ذلك بسن مجموعة من التشريعات تنظم حركة رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية من أجل الاستثمار الأجنبي.

– تحسين نظام الأجهزة المصرفية و إدخال إصلاحات عصرية بحيث يخلف ميكانيزمات تحويلية جديدة تتماشى و مقياس العالمية على أن هذه الإصلاحات تمس، الاستقلالية الذاتية للبنوك المركزية ، مع تعزيز المنافسة في النظام المصرفي واستخدام أنظمة جديدة متطورة لأسواق المال و الأوراق المالية لأن هذه الأخيرة تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال خلق للسيولة النقدية . (1)

– إصلاح نظام المدفوعات : إن المحور الأساسي لسياسات الشراكة الأجنبية هو نظام ميزان المدفوعات ، أي العمل على تحقيق توازنه ، ويقصد بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الحالة التي "تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج " و أن العجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تكون مدينة للخارج بمقدار ذلك العجز و بذلك هي في تبعية لغيرها باستمرار و لهذا العجز آثار اقتصادية واجتماعية من فقدان لقيمة البلد المدين ، انخفاض الطلب على عملتها ، ضعفها بين الدول ، انهيار السمعة الاقتصادية للبلد بين المؤسسات المالية و الدولية ، كل هذه الآثار لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية ، حجم الاستثمار ، زيادة معدلات البطالة .....إلخ، نتيجة لتغطية العجز عن طريق الموارد المالية الخارجية ، إن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب إجراء تغييرات في نظام الأسعار و نظام الصرف، احتياطات الصرف، وتغيير السلوك الاستهلاكي و تحسين منظومة القوانين لتسير و هيكلة المؤسسات .

– إصلاح سياسة الأسعار: يجب على الجزائر الوصول إلى أسعار تنافسية حقيقية ، من خلال تحريرها داخليا و خارجيا ، على أن تكون الأسعار العالمية هي المرجعية لهذه الأسعار ، و إن أغلبية الدول النامية تعاني من ظاهرة الدعم الكامل أو الجزئي لكثير من مواد الاستهلاك المباشر أو السلع الوسطية لذلك يجب الأخذ بالتدابير التالية :

1– التخفيض التدريجي للإعانات الممنوحة لأسعار السلع و الخدمات.

2- إيجاد نظام فعال لتدعيم أسعار السلع الزراعية ورفع تنافسيتها.

3- تحرير التجارة الخارجية : يجب أن تسعى الجزائر إلى تشجيع التجارة الخارجية بواسطة آليات سعر الصرف ، و إزالة العقبات أمام النفقات السلعية و الخدمات ، و ذلك تماشيا مع أهداف منظمة التجارة العالمية لذلك يجب الأخذ بالإجراءات التالية :

- انتهاج سياسة أسعار الصرف تتماشى و الإصلاحات بشكل.
- تحديد قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية، مع رفع كل القيود و التي من شأنها تعيق حركة سير الواردات.
- إتباع سياسة لإصلاح التعريفات الجمركية و تركها تلعب دور حماية الاقتصاد على أن يتم تخفيضها حتى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- إلغاء كل الأشغال التنظيمية التشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية و يكون ذلك بالتدرج.

وعلى العموم يمكن القول أن موضوع الشراكة بين الجزائر يحمل في طياته العديد من الخلفيات كنفها التعاون في شتى المجالات فمنها ما هو ايجابي ، ومنها ما هو سلبي على تنمية اقتصاد الجزائر ، وأنه وللقضاء على هذه السلبيات التي قد تنجر عن هذه الشراكة ، لابد من العمل على تطوير الآلة الإنتاجية وإعادة تأهيلها ، حتى تتمكن الجزائر من مواجهة المنافسة المرتقبة ، وإلا سوف تبقى العلاقة الغير متكافئة (غير تناظرية) بين إقتصاد الجزائرو اقتصاد الإتحاد الأوروبي .

المبحث الخامس: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

يعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، من بين التطلعات التي تأمل من خلاله إصلاح اقتصادها وبالخصوص في مجال التجارة الدولية ، وكذا الاستفادة من جملة من الامتيازات التي تمنحها هذه المنظمة .

1 . الجزائر قبل ظهور المنظمة العالمية للتجارة :

لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية الغات " GATT " ، عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية أنذاك ، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف . وانسحبت الجزائر من هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة"Recomman- *dation" ، في 18 نوفمبر 1960 .

وبعد ذلك بخمس سنوات وبالضبط في مارس 1965 ، قررت الأعضاء المتعاقدة ، أن تستفيد الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية ، مثلها مثل الدول النامية الأخرى ، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية ، وذلك بتطبيق المادة 26 من الفقرة "ج" الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة . وهكذا بقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ ، إلا أنها لم تتقدم بطلب التعاقد في هذه الاتفاقية ، حتى غاية 1987 ، أي في آخر جولة ، وهي جولة الأوروغواي .

إذ أنه وقبل جولة الأوروغواي قد تم السماح للجزائر ، وغيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت ، أن تستفيد

من تطبيق قواعد اتفاقية الغات ، ولكن بصفة مؤقتة في انتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها .

وبعدما أصبحت الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية ، أي ما يسمى بـ"FACTO" ، فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية ، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات ، كالإعلان عن المقاييس أو الإجراءات التي تعمل به أو تستعملها في التجارة . وسمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الايجابيات ، التي تمنحها الاتفاقية مثل شرط الأمة المفضلة ،

والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية ، ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية .

ولكن وأثناء جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الطراف سنة 1986م، قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية ، أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ ، أن تشارك في جولة الأورغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل من سنة 1987م، وهذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول ومن بينها الجزائر ، تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد.

وفعلا فقد قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987م إلى سكرتارية اتفاقية الغات مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الإنخراط النهائي، وفي جويلية 1987م، تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف، وطلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية.

وهكذا فقد شاركت الجزائر في جولة الأوغواي كعضو ملاحظ، وفي نهاية أعمال الجولة هذه ، قامت الجزائر بالتوقيع على القرار النهائي في أفريل 1994م بمدينة مراكش المغربية .

2) **. الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام:** إن الجزائر وكغيرها من البلدان النامية الأخرى، تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها المرتقب إلى هذه المنظمة، والتي ندرج أهمها فيما يلي:

*انعاش الاقتصاد الوطني: " قد يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية للسلع" "... مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضبط لإنعاش الاقتصاد الوطني، إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة ، والتسيير من أجل البقاء في السوق ... "

«ومن جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية، قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني».

*تحفيز وتشجيع الاستثمارات: يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب ، وقانون النقد والقرض 10/90 الذي تضمن عدة تحفيزات، كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية، وبالتالي فإن انضمام الجزائر لهذه المنظمة، قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

*مسايرة التجارة الدولية: إذ يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 90% من الصادرات الجزائرية.

ويتميز من جهة أخرى بجهاز إنتاجي ضعيف في تغطية احتياجاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية، وعدم قدرته على المنافسة ومسايرة التطورات الحديثة، لافتقاره قطاعات عديدة للتكنولوجيا الحديثة في التصنيع، فالاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية والضغط التنافسي، يمكن المنتوج الوطني من بلوغ المستوى المطلوب، من القدرة على المنافسة، وبقاء الجزائر خارج المنظمة، لا يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرص.

إذ أن التجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني فلابد من لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية ، للحصول على مستلزماتها من مختلف المواد والسلع المذكورة، ولايمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت مسايرة التطورات الحديثة . (1)

*الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية لأعضاء بالمنظمة:

إن من أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء، هي حماية منتوج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير للسلع، التي قد تصل إلى عشر سنوات بدلا من ست سنوات للدول المتقدمة .

وقد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة، مجموعة من الامتيازات هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة ، في إطار تحرير التجارة الدولية . كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها ، وتعديل تشريعياتها وسياساتها التجارية، حتى تتلائم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية . وبصفة عامة فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يمنحها عدة مزايا:

– الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية التي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة ، الذي تصل مدة الإعفاء فيه إلى عشر سنوات، وتدابير الصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمارات الخاصة بالتجارة ، بحيث تؤجل مع النظر لأحكام ميزان المدفوعات إلى خمس سنوات، ويمكن أن تصل إلى سبعة

سنوات بطلب من البلد المعني.

– يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى ثماني(08) سنوات.

– يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية وهذا لإنتاج السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى ثماني(08) سنوات، كما أنه هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

3) . الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتسهيل عملية الانضمام إلى OMC:

إن أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، هو انتهاج نظام اقتصاد السوق، بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارتها الدولية ، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية، وتعديل قوانينها وفقا للقوانين والتشريعات الدولية. والجزائر تتفاوض حاليا من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة، وبهدف تسريع عملية الانضمام، قامت باتخاذ عدة إجراءات أهمها:

— تعديل المنظومة القانونية الجزائرية:

من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام، هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية، وفقا للقوانين المعمول بها على مستوى المنظمة. وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية، مما قد يسهل في عملية التفاوض ومدى أهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات.

إن تعديل القوانين والتشريعات الجزائرية حسب القوانين الدولية، قد يساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على تعديل المنظومة القانونية، فتم إصدار قانون الاستثمار في شهر أوث من سنة 2001 .

وهو ليس أول قانون لتعديل المنظومة القانونية، حيث عملت الجزائر على تحديث قوانينها وكانت في كل مرة تسعى لتطويرها، حيث صادقت على اتفاقية "بيرن" المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة 1997، مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية، والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات.

ومن جهة أخرى، فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور منها حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية. وتهدف الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، كما أنها مهمة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشأن الانضمام.

. التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:

إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990، عندما

أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة.

وفي سنة 1994 تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي باشرته السلطات آنذاك ، عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث انه تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها.

وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي1995/1998م، تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب مع مستويات الدول المجاورة.

وجاء قانون المالية لسنة 1996م ، ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992.

وابتداء من جوان 1996م أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية، وبهدف زيادة وتشجيع التصدير، جاء قانون المالية 1996، بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

كما تم تحرير أسعار العديد من المواد ، فمثلا تم إلغاء الدعم على مادة الفرينة الموجهة لصناعة الخبز، والحليب ، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح ، وتحرير أسعار مادة السكر والحبوب ، بخلاف القمح وذلك ابتداء من منتصف سنة 1995م، وفي نهاية سنة 1996م ألغي الدعم عن جميع المواد العذائية .

إن إلغاء الدعم يسمح بتحرير الأسعار، ويمكنها من أداء دورها، المتمثل في الملائمة بين العرض والطلب من جهة، والقضاء على الاحتكار من جهة ثانية وتطوير ميكانيزمات المنافسة من جراء ظهور متعاملين كثرين خواص في التجارة الخارجية . (1)

4) . المراحل التي مرت بها الجزائر من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة ، قامت الجزائر بعدة إجراءات للانضمام إلى هده المنظمة، وجاءت ضمن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي.

فلقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات في 30 أفريل 1987، وعند ظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995، تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدة في الغات ، على تشكيل لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد في الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقد قامت بعد ذلك بالإجراءات التالية:

* تقديم طلب الانضمام: فبعدما تم تحويل ملف الانضمام من الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995م، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا، إلى هذه المنظمة في جوان 1996، وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة ، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم

إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

* تقديم مذكرة السياسة التجارية: لقد قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996م، وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الأساسية التالية:

– شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، الذي انتقل عن سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

– تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها، إذ تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية، التي تتمتع بتنظيم معين، بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ووصف دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

– شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات، في مجال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف وتوجهات السلطات العمومية، في التقليل من عوامل الضعف الحالية للهياكل الصناعية وفي المجال الزراعي كذلك، حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي، والرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالمن الغذائي .

– تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

* تقديم الالتزامات والمفاوضات: بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام ، والتي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، والسياسة التجارية للبلاد، جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، حيث عرفت الجزائر إلى حد اليوم تسع(09) جولات من المفاوضات. ويمكن تلخيص أهم هذه الجولات فيما يلي:

– انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر وأعضاء المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1996م ، مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف ، تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي: الولايات المتحدة الأمريكية(170سؤال)، دول الاتحاد الأوربي(124سؤال)، حيث تناولت هذه الأسئلة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، وبعض الأسئلة عن حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات، النظام الجمركي والجبائي، والمصرفي وغيرها.

إضافة إلى أسئلة سويسرا (33 سؤال)، حول الأنظمة الضريبية الجزائرية، ونشاطات البنوك والتأمينات، وتنقل رؤوس الأموال، وشروط تأسيس الشركات وفروع البنوك الأجنبية وغيرها.

كما تلقت أيضا أسئلة من دولتي اليابان(09 أسئلة)، واستراليا(08 أسئلة).

حين تكون الاجابة على هذه الأسئلة بشكل كتابي، وقد كان أول لقاء بين الوفد الجزائري وأعضاء المنظمة العالمية

للتجارة، يومي 16و17 فيفري من سنة 1997م، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر، وكذلك للإجابة على الأسئلة التي طرحت من قبل .

كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة، وبلغ مجموع الأسئلة آنذاك حوالي 500 سؤال، وخلال الفترة الممتدة ما بين1996/1998م تم تقديم الإجابات من قبل الوفد الجزائري لأهم الأسئلة المطروحة.

– وبعد عامين تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات(أي في سنة 2000)، ومن خلال الأسئلة التي تلقتها والملاحظات التي قدمت للجزائر، عملت على تعديل سياساتها، وفقا للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة .

وفعلا فقد قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان عام 2001، تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها.

وفي جانفي 2002 تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة وتم تقديم عرض عن التعريفة الجمركية التي تنوي الجزائر الدخول بها إلى هذه المنظمة.

– وفي 07 فيفري 2002، استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من (40)، خبيرا وأخصائيين يترأسهم وزير التجارة، ووجهت عدة انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية، وعدم مطابقة عدة قوانين وتشريعات مع تلك المعتمدة لدى المنظمة ، بسبب احتواء العرض لحوالي 37 قاعدة.

– فبعد الانتقادات التي وجهت للجزائر، قامت بتعديل الملفات التي احتواها العرض، وفي 29 افريل 2002 بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف، ودامت إلى غاية 07 ماي 2002، وهذه المفاوضات هي عبارة عن سلسلة جرت مع كل من الاتحاد الأروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، اليابان وسويسرا .

وخلال هذه اللقاءات وصفت الاقتراحات الجزائرية ، من قبل الأطراف المفاوضة بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها .

ومن جهة أخرى فقد تم تقديم بعض الملاحظات وهي:

- ملاحظة تتعلق بنسب الحماية التي تراها أعضاء المنظمة أنها مرتفعة وهي خاصة بحماية المنتوج الجزائري.
- ملاحظة أخرى تتعلق بطول فترة التكيف، بحيث قدرها الطرف الجزائري بين خمسة (05) وعشر سنوات، بينما تفضل الأطراف الأخرى أن تكون هده المدة بين ثلاثة(03) وسبع (07) سنوات تحد أقصى.

بالإضافة إلى ذلك هناك أسئلة أخرى تم طرحها، وكان معظمها حول النظام الجمركي ونظام الجباية بصفة خاصة، هذه الأخيرة التي لم تقدم الجزائر بشأنها اقتراحات كافية، حيث أنه من بين 12 قطاع، لم تقدم اقتراحات إلا بخصوص سبع قطاعات، وهو ما يدل على الضعف الذي يعاني منه قطاع الخدمات في الجزائر .

– وفي جوان 2005 وبمشاركة وزير التجارة "الهاشمي جعبوب" مع الوفد الجزائري المفاوض، عقدت جلسات المفاوضة

حول الانضمام، قدمت لهم أسئلة أخرى من قبل مجموعة عمل المنظمة العالمية للتجارة، في حين قدم الوفد المفاوض عدة وثائق التي طلبت منها، وكان هذا بسويسرا(جنيف)، مع كل من وفود سويسرا، الأرجنتين وتركيا.

– وفي 21 جويلية 2005 ، عقد اجتماع آخر ، تمحور حول الأسئلة والأجوبة الإضافية لنتائج الإجتماع الثامن لمجموعة العمل ، والوثائق المقدمة من قبل الوفد الجزائري في جوان من نفس السنة ، وتناول النقاش موضوعا آخر هو تحرير قطاع الطاقة.

– لقد توقفت المفاوضات الجزائرية مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، بعدما قطعت لحد الآن تسع جولات من الأخذ والرد، في حين كان منتظرا أن تعقد الجولة العاشر على حسب تصريح "الشريف زاعف" كبير المفاوضين في الوفد الجزائري في الأشهر الماضية من هذا العام(2007) (2) ، والتي صودفت هذا العام بنهاية دورة الدوحة ، وبالتالي طلبت إدارة المنظمة إرجاء اللقاء إلى وقت لاحق .

حيث أكد وزير التجارة الجزائري " الهاشمي جعبوب" «أن الجزائر قد قطعت حوالي 95% من مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في انتظار ما تستفسر عنه الجولة العاشرة من المفاوضات» .

وبحسب رئيس مفاوضيها«أن يكون إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال السنة المقبلة 2008» . وقد تلقت الجزائر أثناء الجولات التسع من مفاوضات الانضمام أكثر من ألف وخمسمائة سؤال(1500 سؤال) من الدول الأعضاء، وأضحت الانشغالات العالقة، حول مسألة خدمات الطاقة ، وبالضبط حول النقل البحري، الذي يتضمن نقل المحروقات، وهي النقطة التي لم يتخذ أي التزام بشأنها من قبل الجزائر في انتظار الجولة العاشرة التي قد تكون الأخيرة والحاسمة.

5) . الانعكاسات المرتقبة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الجزائر والتي تطمح في الانضمام إلى المنظمة العالمية ، قد ينجر عنه آثار ونتائج منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي ، ونلخص أهم هذه الآثار المتوقعة فيما يلي:

* الآثار الايجابية:

– من الآثار الايجابية المتوقعة من الانضمام ، على المجال الصناعي، نجده بمثابة عامل محفز للصناعة الوطنية على تحسين مكانتها ، وما يصاحبه من تحرير للمبادلات التجارية، قد يؤدي إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية، تحت ضغط المنافسة الدولية، كما يمكن تطوير الجهاز الإنتاجي من خلال نقل التكنولوجيا التي وصلت إليها الدول المتقدمة.

– تشجيع وزيادة الاستثمارات ، من جراء إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية ، وهو ما يؤدي إلى تشجيع انتقال هذه الاستثمارات إلى الدول النامية وخاصة الجزائر.

-قد يؤدي تقليص الحواجز في الأسواق العالمية على الدول الأعضاء بالمنظمة، وزيادة تحرير التجارة العالمية ، إلى خلق فرص أوسع أمام الجزائر بعد انضمامها إلى المنظمة، لتصدير منتجاتها على الأقل في المدى الطويل ، حيث تكون المنتجات الوطنية قد اكتسبت الخبرة ، خاصة في المجالات التي تمتلك فيها الجزائر، القدرة على المنافسة(البيترو كمياء).

- اكتساب الحق في المعاملة المتميزة، لأن الجزائر دولة نامية، كما تمنح لها فرصة حماية الصناعات الوطنية الناشئة، من خلال التمتع بفترات زمنية أطول، لتنفيذ التزاماتها المبرمة مع المنظمة.

- إن التوصل إلى الاتفاق ، الذي من شأنه إعفاء سلع بعض القطاعات الصناعية، نهائيا من الرسوم الجمركية، بحيث أن دخول هذه المنتجات الجزائرية الصناعية، سيصبح أمامها فرصة لفرض وجودها في الأسواق العالمية.

- يعتبر الاتفاق المتوصل إليه بشأن تخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية، فرصة للجزائر، لأنه يسمح للدول النامية ومنها الجزائر، بتقديم دعم داخلي، وهو دعم الاستثمارات في المجال الفلاحي، ودعم مداخيل الإنتاج الفلاحي للمنتجين ذوي المداخل المنخفضة، بالإضافة إلى دعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات، وتكاليف النقل الدولي، وكذلك الدعم المقدم بهدف الإرشاد الفلاحي، ومقاومة الآفات والأمراض الزراعية وكذلك براجع تشجيع التنمية الفلاحية الريفية.

بالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض الدعم الذي تلتزم به الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة، يستثني بعض أنواع الدعم، التي ستستفيد منها الجزائر، كالدعم الممنوح للأبحاث والاستثمارات، والدعم النقدي الممنوح للفلاحين، كتعويض الخسائر الناجمة عن الكوارث التي تلحق الضرر بمحاصيلهم ، والدعم المقدم للإصلاح الفلاحي، وكذا مساعدة المناطق الفلاحية الفقيرة. هذا ما قد يؤدي بالقطاع الفلاحي الجزائري إلى الاستفادة من هذا الدعم وبالتالي النهوض بهذا القطاع.

- ستستفيد الجزائر من تخفيض الرسوم الجمركية بمقدار 24 % على المدى عشر سنوات(10) ، بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة، وتكون نسب التخفيض هذه على الواردات الفلاحية ككل ، وليس بالضرورة لكل شريحة (نوع) من السلع الفلاحية.

- يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية، بوضع ميكانيزمات جديدة ومتطورة، والاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، بالتقليل من الوثائق المطلوبة في الملفات التخليص الجمركي، وبالتالي تخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات، ووضع البضائع في متناول المستوردين في أقرب الآجال، مما ينتج عنه تخفيض سعر تكلفة إقامة البضائع.

*** الآثار السلبية:**

– قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز، أو زيادة العجز في الميزانية العمومية للجزائر، والنتائج عن النقص الحاصل في هذا النوع من الإيرادات(الإيرادات الجمركية)، وبالتالي عدم مواجهة تمويل النفقات العمومية المتزايدة سنة بعد سنة، مما يحتم على الدولة فرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمستثمرين، مما قد يكون له آثار سلبية أخرى .

– يمثل النفط والغاز حوالي 90 % من قيمة صادرات الجزائر ، ومادامت هذه المواد غير مدرجة ضمن إتفاقات التجارة الدولية، فبإمكان الدول الصناعية أن تتصرف بحرية في فرض ضرائب أو إصدار قرارات حمائية لمنع تدفق هده السلع.

– ستتقلص قدرة الدول النامية ، ومنها الجزائر على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وأهدافها الوطنية، لأن الانضمام إلى المنظمة ينطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرار في عدد من المجالات إلى المنظمة، أي بمعنى التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ عدة قرارات ، خاصة منها المتعلقة بالتجارة.

– يترتب عن انضمام الجزائر المرتقب ، أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال ، وهو ما يؤدي إلى دخول منتجات فلاحية عديدة إلى السوق الجزائرية، وينجم عنه منافسة غير عادلة ، مما يؤدي إلى ترك هذا القطاع وإهماله من طرف أغلب الفلاحين والمزارعين الجزائريين.

– يؤدي فتح الأسواق بشكل مباشر إلى إنشاء مصارف أجنبية في الوطن بشكل كبير، وهو ما يجعل المصارف المحلية ، وخاصة الصغيرة منها، تحت المنافسة الغيرمتكافئة، وما ينجر منها من مخاطر الإفلاس.

–إن تحرير حركة رؤوس الأموال ، مع صعوبة التحكم في حركة دخولها وخروجها، سيؤثر على السياسة النقدية ، إذ غالبا ما تؤدي الكتلة النقدية الزائدة عن الحاجة، يتسبب إلى حدوث أزمات اقتصادية خطيرة. (1)

– إن تقديم الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة لعدة تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها ، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية للبلد، من بين الشروط والعراقيل التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة كحاجز أمام مثل هده الصناعات التي تعتمد عليها الجزائر في القطاع الصناعي(2).

وفي الأخير يمكن القول أن دخول الجزائر كعضو في المنظمة العالمية للتجارة، يحمل في طياته الكثير من النتائج ، منها ما هو سلبي وما هو إيجابي، حيث قطعت أشواط تسعة ، بين الأخذ والرد المتبادل ، بين الفريق المفاوض الجزائري ومجموعة العمل بالمنظمة ، وفي انتظار ما ستسفر عنه الجولة العاشرة ، والتي قد تكون الأخيرة على حسب تصريح رئيس الحكومة الجزائري " أنه لم يبقى أمام الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة العالمية سوى معالجة بعض القضايا

التقنية وأخرى خاصة بالنفاد إلى الأسواق" ،"... إن مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة يسير بصفة عقلانية، بعيدا عن أي تسرع قد يلحق ضررا بالاقتصاد الوطني...، ..." إن الانضمام لهذه المنظمة ليس غاية في حد ذاتها، بمقدار ما هو تثبيت للإصلاحات الاقتصادية التي انبثقت عن الإدارة الوطنية

الجزائرية . "

هذا وقد قال ممثل منظمة العالمية «جوزيف بوش» أن المفاوضات المتعددة الأطراف بين الجزائر

والمنظمة في مرحلة متوسطة .

وأشار مسؤولو منظمة التجارة العالمية ، أن الجزائر بحاجة إلى تركيز أكثر لإكمال سلسلة من الإصلاحات الهيكلية قبل انضمامها إلى المنظمة ، ربما قد يكون رغبة من المنظمة للتخلص من السلبيات التي تنجر عن هذا الانضمام ، أم أنه بدافع الأمر والتنفيذ ، وبالتالي التحكم في سياسة البلاد الاقتصادي .

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية التطرق إلى مختلف مراحل الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وركزنا على مرحلة التسعينات والتحول نحو اقتصاد السوق واهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني وعرضنا أهم محاور اتفاقية الشراكة والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة

المراجع :

– باللغة العربية:

1-1- الكتب

1- أمين جلال، " مشكلات التصحيح الاقتصادي والتنمية في مصر"، ضمن كتاب، التصحيح والتنمية في البلدان العربية. تحرير سعيد النجار. ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، أبو ظبي، شباط، عام 1987.

2- إكرام عبد العزيز، " الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل "، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

3- إبراهيم العيسوي ،" نموذج النمور الأسيوية و البحث عن طريق التنمية في مصر"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1994.

4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

5- بلعزوز بن علي، " انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004

6- بشير حمدوش، مشكلات التصحيح والتنمية في المغرب، ضمن كتاب: التصحيح والتنمية في البلدان العربية. تحرير سعيد النجار. ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، أبو ظبي، شباط ، عام 1987.

7- جواد العناني، " مشكلات التصحيح والتنمية في الأردن "، ضمن كتاب التصحيح والتنمية في البلدان العربية. تحرير سعيد النجار. ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، أبو ظبي، شباط ، عام 1987.

8- جاك ج بولاك، ترجمة أحمد منيب، مراجعة فايز حكم، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، علاقة متغيرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ش م م، جمهورية مصر العربية 2001 .

9- جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، مصر، 1992.

10- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، دار النهضة العربية، مصر، ط6، 2006.

11- حسن برفيز، التصحيحات الهيكلية في بعض البلدان العربية (الحاجة، التحديات والمدخل)، ضمن كتاب التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سعيد النجار. ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، أبو ظبي، شباط ، عام 1987

12- حمدي عبد العظيم ، الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دراسة نظرية وتطبيقية على الدول العربية خاصة دول الخليج، دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998.

13- حازم الببلاوي، " التغيير من أجل الاستقرار، دار الشروق، القاهرة"، الجمهورية العربية المصرية، 1991.

14- خالد زغلول حلمي، مثلث الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية اقتصادية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، سنة 2002.

15- خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط7، 2005.

16- رمزي زكي،" التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب"، الصفاه، الكويت 1987.

17- زانج وي وي، الاصلاح الاقتصادي في الصين و دلالاته السياسية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 11، عام 1998.

18- سامي خليل، النظريات والسياسات المالية النقدية، شركة كاظمة للنشر، الترجمة والتوزيع، الكويت، 1982 .

19- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، جمهورية مصر العربية، الطبعة 3، 2003.

20- سالم توفيق النجفي، مراجعة حميد الجمبلي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد 2002 .

21- صالح تومي، مباديء التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

22- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي- دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة نشر

23- طاهر جميل، وآخرون ، بعض قضايا الاصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، شهر ديسمبر، 1993.

24- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003.

25- عبد الفتاح الجبالي ،" مشكلة السيولة والركود في الاقتصاد المصري"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة العاشرة العدد 94، مطابع الأهرام، القاهرة، عام 2000.

26- عبد الله بدعيدة ،" التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر- مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1999.

27- عازر واصف وآخرون، الاصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن، تحرير خالد الوزني، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، عام 1999.

28- عبد الشكور شعلان، تحديات واستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية، ضمن كتاب: التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سعيد النجار، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، أبو ظبي، شباط ، عام 1987 .

29- عبد اللطيف بن اشنهو: الجزائر اليوم، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، 2003.

30- عبيد الناصر ناصر، سياسات الاصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، حالة مصر العربية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001.

31- عبد العزيز قادري، صندوق النقد الدولي: الآليات والسياسات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

32- عبد العزيز شرابي، " برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية "، ورقة مقدمة ضمن بحوث الندوة الفكرية التي ينظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط – الجزائر- مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1999.

33- عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.

34- عبد الله أمنة عز الدين، التطور الاقتصادي وتحليل الموارد الاقتصادية، مؤسسة نبيل للطباعة، القاهرة، عام 2003.

35- علي حفاظ منصور، أحمد الصفتي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، 1995 – 1996.

36- عبد الفتاح، عبد الرحمان، المعتز بالله جرجن، " سعيد الشريف، تطور الفكر الاقتصادي "، 1986.

37- فراح العيد محمد، برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2001.

38- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،- دراسة تحليلية وتقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.

39- قاسم منى، الاصلاح الاقتصادي في مصر، "دور البنوك في الخوصصة، وأهم التجارب الدولية"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1997.

40- محمد بلقاسم، سياسة التمويل والتنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

41- مصطفى محمد العبد الله، " التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية" الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام 1999.

42- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر. الطبعة الأولى، عمان، 2009 .

43- محمد الفتاح العمومي، النماذج التألفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الأسس والنظرية والحالات التطبيقية، دون سنة نشر.

44- محمود عبد الفضيل، برامج الاصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع ، ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، عام 1994.

45- محمد سعيد النابلسي" المديونية الخارجية، ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن"، عمان 1997.

46- محمد سعيد النابلسي" الاصلاح المالي والنقدي في الأردن بين الماضي والحاضر، عمان 1997.

47- محمد سعيد النجار، "نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق، القاهرة، 1991.

48- محمد ناظم حنفي،" الاصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية، كلية التجارة"، جامعة طنطا ، جمهورية مصر، 1992.

49- محمد سعيد النجار ،" نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق، القاهرة، عام 1991.

50- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

51- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

52- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996

53- العامدي محمد كراس، " تجربة سورية في تحرير التجارة وسياسات الاصلاح الاقتصادي "، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، دمشق، 1994.

54- الحمش منير، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2001.

55- الزعيم عصام، الاصلاح الاقتصادي في سورية، وزارة الصناعة، آذار 2002 .

1-2- المذكرات والأطروحات:

- أطروحات الدكتوراه:

56- جمعة خليفة أحمد الزيادات، التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية وآثارها على الاقتصادي الأردني، 1970-2009 ، أطروحة دكتوراه قي الاقتصاد، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، 2010.

57- خالد واصف علي، سياسات التكييف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، سنة 1994.

58- صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال فترة 2000.1998، أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر، فرع القياس الاقتصادي 2002 .

59- طارق فاروق الحصر، الآثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية ،2003.

60- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة الى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: 2004-2005.

61- عماد حسنين سليم الصعيدي، أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة الضريبية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 2004.

62- عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

63- عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 2008.

64- عفيف عبد الكريم صندوق: دور السياسة المالية العامة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي (دراسة حالة جمهورية سورية العربية)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي، دمشق، 2005.

65- مصطفى مصطفى مجاهد، السياسات الاقتصادية ومشكلة التوازن الخارجي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية، 1995.

66- موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

67- محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية– أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 2000-2001.

- مذكرات الماجيستير:

68- أمال ضيف بسيوني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1970 -1990، سياسة تخفيف قيمة الجنيه المصري، رسالة ماجيتسير، جامعة طنطا، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية، 1995.

69- إيمان جمال الدين محمد حسن، نماذج الاصلاح الاقتصادي الرئيسية المقترحة من جراء صندوق النقد الدولي ومدى ملاءمتها للإصلاح الاقتصادي بمصر، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية 1997.

70- حنان محمد خليل شكوكاني، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2005.

71- سارة دباغي، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2007)، مذكرة ماجيتسير في العلوم الاقتصادية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية.2008

72- وليد الجديد ، مؤسسات الإقراض المتخصصة الأردنية ، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ، عمان 1997.

73- لانا عدنان معايطة، تقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في المجالين المالي والتمويلي في الأردن (1989-1997)، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، عمان، 1995.

74- لخميسي قايدي، دراسة قياسية للنفقات العمومية في الجزائر -1970-2006- مذكرة ماجيستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2008.

المجلات والدوريات:

75- إسماعيل صبري عبد الله، الدعوة المعاصرة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، مجلة المستقبل العربي، عدد (q) بيروت، بدون سنة نشر.

76- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان، 2008.

77- بلعزوز بن علي، "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 30،31 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2003.

78- حمية محمد، بحث سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه، عرض للدراسات مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 67، الطبعة الأولى 2002.

79- حمد سلمان البازغي، النظرية الداخلية للنقود، دراسة في النظرية النقدية ما بعد الكينزية، مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك فيصل سعود، الرياض. المملكة العربية السعودية.

80- حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وآثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، الجزائر، 2007.

81- حازم بدر الخطيب، « أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة:حالة دراسية في الأردن »، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 4، الجزائر، جوان 2006.

82- خضور رسلان، منعكسات تخفيض سعر الصرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في مصر، العدد 21، عام 2000.

83- رمزي زكي، الخوصصة والاصلاح الاقتصادي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، جوان 1994.

84- سهير محمود معتوق، سياسات التثبيت الاقتصادي، مجلة مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، العددان 420/419، القاهرة، جمهورية مصر العربية، .

85- سالم توفيق النجفي، المنظمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، المنهج الاقتصادي للعولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 1، السنة الأولى، بيت الحكمة، بغداد 1999.

86- عبد الناصر نزال العباري، انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العدد 18، 1999.

87- عبد الناصر نزال العباري، الإصلاح الاقتصادي في الأردن ، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، 2004.

88- عبد الرحمان تومي، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الخلدونية، العدد 06، الجزائر، 2005.

89- محمد بوجلال، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي التجربة الماليزية، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بسطيف حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، 29 و 30 أكتوبر 2001، الجزائر.

90- مصطفى محمد عثمان، " تقييم برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر مع التركيز على مرحلة الركود الاقتصادي"، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، والإحصاء والتشريع، العدد 457، 458، القاهرة، 2000.

91- مجموعة مؤلفين، خطة خماسية لدعم النمو في الجزائر، مجلة الجديد، منشورات دار الحوار، العدد 14، لبنان، ديسمبر 2005.

92- هدى السيد، آثار التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر، بحوث اقتصادية عربية عدد 9، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ج مصر العربية 1997.

93- نزار قنوع، اضاءات على بعض جوانب عملية الاصلاح الاقتصادي في سورية "التحديات وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد رقم (27) العدد 1، 2005.

94- الحمش منير، مؤسسات اقتصاد العولمة، مجلة شؤون الأوسط، عدد(Z)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، بدون سنة نشر.

95- الحمش منير، بحث الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، مصر أفريل 2003.

96- الحمش منير، الإصلاح والتغيير بين الضرورات الداخلية والضغوط الخارجية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ، مصر، العددان 34،35، 2005.

التقارير:

97- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة عام 2003.

98- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 1995.

99- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2006

100- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي – لجنة التقييم- تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول- نوفمبر 1998 – الدورة.12

101- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، الجزائر، نوفمبر 2000.

102- البنك الدولي، تقرير التنمية في عام 1988، ، مؤسسة الأهرام التجارية، مصر، 1988.

103- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول " المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورومتوسطية"، الجزائر، الدورة العامة الخامسة عشر، ماي2000.

104- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر، 1998.

105- البنك الدولي تقرير عن الجزائر " التطورات الاقتصادية 2003-2005 ".

106- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، سنة 2004

107- الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات 2007

108- الديوان الوطني للإحصاء والمديرية العامة للدراسات الاستشرافية بوزارة المالية، سنة 2005.

109- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير حول برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

110- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 1995.(الكويت، المؤسسة، 1995.

111- محمد لكساسي، محافظ بنك الجزائر، دراسة حول الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

112- وزارة المالية، مؤشرات الاقتصاد الجزائري، أكتوبر 2004.

الملتقيات والمؤتمرات:

113- أديب ميرو ، بحث الاصلاح الاقتصادي و الخصخصة، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء لبحث التعديل الهيكلي والتشغيل في البلدان العربية، القاهرة، 11/9/أيار، 1994.

114- بلقاسم مصطفى وأبو شعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، 14- 15 ديسمبر 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر.

115- سكر نبيل، بحث الاصلاح الاقتصادي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة حول التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في سورية (الاقتصاد السوري على عتبة القرن الحادي والعشرين ... قضايا تنتظر الحل)، تاريخ 22 /2000/3.

116- عبد الرحيم شيبي، البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية قياسية، المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة، مصر، 17- 18مارس 2008).

117- عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات، ورقة مقدّمة ضمن الندوة الفكرية المنظمة من المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط التابع لمركز دراسات الوحدة العربية المنظم بالجزائر، ط2، لبنان، 2005.

118- مليكة زغيب وحياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.

119- مجموعة مؤلفين، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي ينظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان .1999

120- كمال رزيق، مسدور فارس: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، محاضرات الملتقى الوطني الأول، جامعة البليدة، يومي 21-22 ماي2002 .

121- صندوق النقد العربي، تحرير ناجي التوني، الإصلاح المصرفي، العدد 17، ماي 2003.

122- مكتبة الإسكندرية بالاشتراك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، "وثيقة الإسكندرية"، مؤتمر « قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ »، مصر، 2004.

123- خليل حسين، صندوق النقد الدولي، الفصل السابع عشر من كتاب السياسات العامة، دراسة مالية، منظمات إقليمية ودولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

124- الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، وقائع الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات – الجزء الثاني- المكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، 11 و12 جوان 2005.

القوانين:

- قانون 90-10 الصادر في 1990/04/14، والمتعلق بالنقد والقرض، منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16 ليوم 1990/04/14.

- المادة الرابعة من القسم الثالث، الرقابة على أنظمة الصرف، إنشاء صندوق النقد الدولي.

- قانون 90-10 الصادر في 1990/04/14، والمتعلق بالنقد والقرض، منشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16 ليوم 1990/04/14.

- حيث أشار المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 13 فيفري 2002 على فتح الحساب رقم 103-302 .

- مذكرة بعنوان"وضعية الديون الخارجية الجزائرية " الديون إلى غاية 1998/12/31، منشورات بنك الجزائر، صادرة في شهر فيفري 1999.

- برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 17 أوت 1997- مصالح رئيس الحكومة – ص 88-89

المواقع الالكترونية:

– الموقع الالكتروني على الانترنيت:
http://mafhoum.com/syr/articles_02/hamsh.htm

– موقع البحث على شبكة الانترنت: http://mafhoum.com/syr/articles_02/hamsh.htm

– الموقع الانترنيت للبنك والصندوق : www.imf.org/ ; www.world bank.org تاريخ البحث سنة 2013

– الموقع الالكتروني: الدكتور خليل حسين– صندوق النقد الدولي، الفصل السابع عشر من كتاب السياسات العامة، دراسة مالية، منظمات إقليمية ودولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، موقع خاص للدراسات والأبحاث الإستراتيجية. www.amf.org.ae

– البنك الدولي، مقال حول مساندة البنك الدولي للإصلاحات في الجزائر، الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org/dz، تاريخ التحميل: ديسمبر/2013.

– محمد لكساسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت في الاجتماع السنوي السابع و العشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بإشراف صندوق النقد العربي في سبتمبر 2003، موقع صندوق النقدالعربي:www.amf.org.ae.

– حاكمي بوحفص، "مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي" ، مقال ضمن مجلة إلكترونية محكمة، الموقع: www.ulumin / c11. htm ، رقم 32 ، جانفي 2007.

– البنك الدولي، مقال حول مساندة البنك الدولي للإصلاحات في الجزائر، الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org/dz

2- المراجع باللغة الفرنسية:

A- OUVRAGES:

1- Ahmed Benbitour ; L’expérience algérienne du dévloppement 1962-1991, ISGP , Algérie , 1992.

2- Hocine Benissad , Algerie ; Restrutueation et réformes économiques(1970-1993) opu, 1994.

3- Youcef benabdellah ; « croissance économique et dutch diseare en Algérie » ; les cahiers du CREAD. N75.2006 , Algérie

4- Hocine Benissaid : Algerie de planification socialiste a l’économie de marche ; ENAG/ éditions ;alger 2004 .

5- Ahmed ben bitour , L’Algérie en troisième millénaire, défis de potentialities, édition marinoor, Algérie, 1998

6- A .benbitour, présentation de programme économique et financière soutenu avec par un acord de confirmation avec le FMI ;journée d’information sur l’accord stand by ; avril 1994 ;p97

Amar belhimer ,la dette extérieur de l'Algérie, une analyse critique des politique7-
.d'emprunts et d'ajustement, casbah édition, Alger, 1998

Ahmed dahmani, l'Algérie a l'épreuve, économie politique des réformes 1980-8-
.1997, l'harmattan, paris, 1999

socialiste a l'économie de marché - Hocine benissad ; Algérie de la planification9
.(1962- 2004), EDITION ENAG, Alger, 2004

bouzidi ; les année 90 de l'é conomie algérienne – les limites des -Abdemadjid10
.politique conjoncturelle ; ENAG , Alger , 1999

Mustafa mekideche , l'Algerie entre économie de rente et économie -11
réformes économiques et perspectives, (1986- émergente- essai sur la conduire des
.1999) ; édition dahlab ;2001

Tony Killick- IMF Programmes un developing countrises desing and impact- 12-
.Routledge-London and Newyork 1996

Tony Klleck , IMF Programme in developing countries design and impact 13-

B- THÈSES DOCTORAT:

- Achène Ammarouche; libéralisation économique et problèmes de la transition 41
lumière, France, en Algérie, thèse de doctorat en science économique, université
Lyon, 2004

- A .benbitour, présentation de programme économique et financière soutenu 51
avec par un acord de confirmation avec le FMI ;journée d'information sur l'accord
stand by ; avril 1994 ;p97

:C- REVUE

15- Janos Somogyi, « Le Succès des réformes en Malaisie », REVUE Finances et
Développement, FMI, Mars 1991.

construire l'avenir ,revue : le moci, N 1706, Alger ; Daniel Solano, L'Algérie 16-
juin 2005.

staff country report N^0: 97- 17- Algéria, selects issues and statistical appendix, Imf
98, September 1998.

18- FMI;Bulltin supplementaire; sptembre;1999; volume 2

19- CNES ; Monnaie et Financement de l'économie national ; Dossier
Documentaire ; Alger ; Mars 2005.

D- Rapports:

20- Rapport sur l'investissement dans le monde, NU, Juillet 2004

21- Rapport sur l'évolution économique et monétaire en Algérie ,banque
d'Algérie, juin 2007

La banque d'Algérie, rapport 2007 : évolution économique et monétaire en 22- .Algérie, Alger,2008

23- Rapport Algeroscope : édition ACOM, 2003,

24- World Development indicators, the wormd banks group 2005

25- World Bank, World Debt Tables, 1996 ; External Finance for Devloping .Countries, A

staff country report N^{0}: 97- 26- Algéria, selects issues and statistical appendix, Imf 98, September 1998.

27- Algeria statistical appendix ; IMF country report, no 08-102 marsh

28- crises financiers et faillites des banques algériennes, ghernaout m . GAL édition ALKHALIFA ; BCIA; Alger; 2004 .

Cadman Atto , Raj Nallari Mills '' Analytical Approactres to Stabilisation and -29 Adjustment Programs » EDI seminar paper N ^{0} 44 ,World Bank, Washington D.C 1992.

générale du FMI, journal EL Watan, N^{0} : 1281, 05/01/95 . Déclaration du directeur30-

INTERNET :

- Chambre Francaise de Commerce et D'industrie en Algerie; plan Complementaire de soutien a la Croissance- 2005-2009; www.cfcia.org/index.php; 2008-10-05

- WWW.Alesina and Tabellini cit internete ; 2005

: